

وأعلم أن العلامة الاستاذ على الاطلاق والمشهور في الافاق في بطون الاوراق من الكابر
 الاميان وفاتى الاقران مسعودين عمر بن عبد الله سبع الدين المنسوب بتقنتان
 (هو بلد من بلاد خراسان) ولد في صفر سنة ٧٢٢ اثنتين وعشرين و سبع
 ما دة اسمه مسعود ولقبه سعد الدين والبعض يقابله باسم ابيه كلن عالما بالتجو
 والصرف والمعاني والبيان والمعقول والمنقول والفروع والاصول اخذ العلم
 عن القطب والعصمت تقدم في الفنون واشتهر بذلك وطار مسيته (وله آثاره سنة
 اشهرت في اقطار الارض ونصا نيق جليلقات بالطول والعرض يتناولها الناس
 ويسمونه ملونه في المدرس منها شرح العصمت وشرح الناجيوس مطول ومختصر وشرح القسم
 الثالث من المفتاح والتلويع على التقطيع في اصول الفقه الحنفي وشرح العقابندو الفاسدي
 الكلام وشرحه وشرح السوسية في المنطق وشرح تصريف العزيز في الصرف والارشاد
 في التجو وحاشية الكشاني لم تتم وغير ذلك

وفرع من تصنيف شرح الزنجاني حين بلغ عمره ست عشرة سنة في شعبان سنة ٧٣٨
 ومن شرح الناجيوس المطول في صفر سنة ٧٣٨ بهراته ومن المختصر سنة ٧٥٩ بمحمدوان
 ومن حاشية شرح مختصر الاصول ومن رسالة الارشاد سنة ٧٢٥ بخوارزم ومن
 مقاسم الكلام وشرحه في ذي القعدة بسمرقند ومن تهذيب المنطق والكلام في رجب
 سنة ٧٨٩ ومن شرح المفتاح في شوال من السنة المذكورة كلها بسمرقند وشرح في
 تاليف الفتاوى الحنفية يوم الاحد التاسع من ذي القعدة سنة ٧٩٩ وفي تاليف المفتاح
 سنة ٧٧٩ وفي شرح الناجيوس الجامع الكبير سنة ٧٨٩ كلها بسرخس وفي شرح الكشاني
 في الثامن من الربيع الآخر سنة ٧٨٩

وكان العلامة التقني في صدر مجالس تيمور الاعرج ومن معاصره على بن محمد بن علي
 المعروف بالسيد الشريف الجرجاني رحمه الله وكان تيمورلنك (لقصاتي) برجم السيد
 الشريف وكان يقول فرضنا انهم اسيان في الاسل والعرق فللسيد شرف من النسب ويجري بينهما
 مباحث في اجتماع الاستعارة التيمية والتبليغ في كلام الكشاني في قوله تعالى اولئك على هدى
 من ربهم وكان الحكم بينهما فعول الحوار زمني المعزلي فرجم السيد فاشتهر عند الخواص

والعوام غلبة السيد بالانحياز فاعتمد بذلك النفع لراي فلم يبين بعد هذه الموافقة الا
فلايلا ومات في السنة التي مات فيها وكانت البحث سنة احدى وتسعين وكان من كبار
الشافعية ومع ذلك له آثار جليلة في اصول الحنفية ولما بسبب قدالتاس من الحقيقة اعترارا
بعضانية في الغفلة الحنفية وكان معاصره السيد الشريف في مبادئ التأليف واثناء التصديق
يستفيد من تدقيقاته وتحقيقاته واعترف برفعة شأنه وجلالة قدره وعلمه مقامه الا انه
لما وقع بينهما المشاجرة والمناظرة بسبب مجلس في مجلس تيمور من المباحثة والمناظرة
والمكابرة فلم يبق الوقتى والنزاع بتزيم كل مقال فلزم الفراق

وتوفي في يوم الاثنين الثامن والعشرين من المحرم سنة ٧٩٢ اثنتين وتسعين وسبع
مائة بسمو قنبر ونقل الى سرخس ودفن فيه يوم الاربعاء التاسع من الجمادى الاولى وقال
السيد الجرجاني في تاريخ وفاته

بيت

عقل راير سيدم از قلمغ سال رحلتش * كفت قاور بخش كم طبيب الله شراه *

والله الموفق واليه المآب

(منه زيف مشافى تراجه)

(بالقلم العباسى)

وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ
وَهُوَ حَسَنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا

شرح العقائد

معها شية المولى احمد المصطفى

ولما كان هذا الشرح للعقائد النسقى للامامة الفقه لزان متبى ولا فيه ما بين
الاساتيد بالتعليم والتدريس ومستعملا فيه ما بين القلاميذ بالتعلم
في الما ارساهتم في نشره الطبع من تجلر قران محمدى جان بن منهاج الدين
الكرينى الصراطى من بنائه وامشه على الترتيب بحاشية المولى احمد
المصطفى استاذى اما فى امر الدين المين الطالبين الراغبين فى مطبعة
جيركونى بمدينه قران باصحيح احقر عماد الله البارى عباس بن اشرف
المصباحى وذلك فى شهر رجب من شهر رمضان سنة ١٣٥٥ الهى
ولثمانه وخمسة بالمهجرة المطهرة

برقة صفا طار المعلى الروسى الكائن فى بترسبورخ
٢٥ قبال سنة ١٨٨٨ بالميلادى اله سيعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح عقايد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مولوي احمد الجندي

(قوله الحمد لله اورد في التسمية
بالتحديد لان الفعل لا يتم
ولا يعتد به شرعا لم يبدأ
بوجه ما ورد في الحديث
كل امرئ باللم يبدأ
ببسم الله فهو ابتداء لكل
امرئ باللم يبدأ بالحمد
لله فهو اجزم ومعنى بدأ
الشيء بالشئ أو ابتدأه
بفعل ما بدأ به سابقا على
غيره في كونه متعلقا بالامر
الذي اعتبر الابتداء كما
في بدء القراءة باسم الله
تعالى فان أول ما يتعلق به

الحمد لله المتوحد بجلال ذاته وكهال صفاته المتقدس في دعوت
الجبوروت عن شوايب النقص وسوائه والمساواة على نبيه
محمد المودى بساطع حجه وواضح بينا فهو على آله واستخاره
من اشطر طرق الحق وعنه * وبعد * فان معنى علم الشرايع
والاحكام والساس قواعده عقائد الاسلام هو علم التوحيد
والصفات الموسوم بالكلام المنجى عن غيابة الشكوك
وظلمات الاوهام وان المختصر المسمى بالعقائد للامام
الهام قدوة علماء الاسلام نجم الماتوا الذين هم النفس اعلى الله
تعالى درجته في دار السلام يشتمل من هذا الفن على غرر
القرائن ودرر القوائد في ضمن فصول من للدين قواعد
وامول واثناء نصوص من لليقن جواهر وفصول مع غاية
الغناء فهو اسم الله تعالى او جعل سابقا على الامر الذي اعتبر الابتداء ابتداء كما في اركب
وارتحل باسم الله فان اسم الله سابق على الركوب والارتحال ولهذا فهو التعارض بين
ظاهر الحديثين اذا العمل باحدى ما يفوت العمل بالآخر (واجيب عنه بوجه ما عساه

التفسير بالقرآن عن صفات النقصان وبالأصناف السالبة بناء على أن في غاية العظمة (ومعنى
 التوحيد المقترن والامتنان وعدم شرك كذا التغيير في صفة الجلال وقد يقال التفرّد بالجلال المضائق
 إلى ذاته تعالى ليس بكمال أذكر كل شخص بتفرّد بصفته المختصة به ولا يتجاوز غيره لا امتناع قيام
 الصفة الواحدة بالمجملين وقد يجاب عنه بأن (الاضافة لقصده) (٩) التعظيم دون التخصيص كما

بقتضيه المقام والقول بأن
 قوله بجلال ذاته على نهج
 حصول صورة الشيء ليس
 على ما ينبغي كما لا يخفى
 قوله بكمال صفاته الظاهرة
 أراد بالصفات الصفات
 الثبوتية كالعلم والقدر وكما
 لها دواعيها وثباتها وعدم تنا
 هياها ومن البين المكشوف
 أن صفات غير تعالى خالية
 عن تلك الكمال فيكون
 متفرداً بتلك الكمال كما أنه
 متفرد بنقص الصفات قوله
 المقدس في نعوت
 الجبروت والتفرد من القدر
 والجبروت مبالغة في الجبر
 وهو القهر كما أن الملكوت
 مبالغة في الملك هذا أن
 حمل على المعنى المصدرى
 والافتحصول على الصفات
 الفعلية على ما يستدعيه
 حمل الصفات على الثبوتية
 والجلال على السالبة
 ونعوت الجبروت هي
 الحاق والابجاد والترزيق
 وغير ذلك من الصفات

تجمل باللام

التفاوت والواقعات والرجوع إلى العلماء على المبهات فاشتغلوا
 بالنظر والاعتدالات والاجتهاد والاستنباط وتهيد
 القواعد والأصول وترتيب الأبواب والفصول وتكثير
 المسائل بادلتها وأمر إذا شبه بأجوبتها وتعيين الأوتساع
 والاصطلاحات وتبيين المناهج والاعتلافات وسهوا ما ينبغي
 معرفتها الأحكام المباشرة عن أدلتها التفصيلية بلغة ومعرفة
 أحوال الأدلّة لاجلها في أفادتها الأحكام بأسول الفقه ومعرفة
 العقائد عن أدلتها بالكلام لأن عنوان مباحثها كان قولهم الكلام
 في كذا وكذا ولأن مسئلتها الكلام كانت أشهر مباحثها واشهرها
 فزاعلوا بها لا حتى أن بعض المتفانية قتل كثير من أهل الحق
 لعدم قولهم بخلاف القرآن ولأنه يورث قدر على الكلام
 في تحقيق الشريعة والزمام المحصور كالمهبط للفلسفة ولأنه
 أول ما يجب من العلوم التي أنما تعلم وتعلم بالكلام فاطلوا
 عليه هذا الاسم لك ثم عس به ولم يطل على غيره تميزا
 ولا تفرقا ما يحقق باله مباحثه وأدلتها الكلام من الجانبين وغيره
 قد يتحقق بالمعامل ومطالع الكتب ولأنه أكثر العلوم خلافا
 ونزاعا فيستند افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم
 ولأنه لقوة أدلته صار كانه هو الكلام دون ما عداه من العلوم
 كما يقال الأقوى من الكلامين هذا هو الكلام ولأنه لا يثنائه
 على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية أشد
 العلوم تأثيرا في القلب وتغلغل فيه فسمى بالكلام المشتمل

الفعلية ويحتمل أن يكون من قبيل إضافة صفات الذات إلى وصفها كمالها في تلك الصفة فكانها
 نفس الجبروت فالتبيين ماله البها قصد المبلغه ويحتمل أن يكون بيانية وفيه مبالغة أيضا
 كما لا يخفى قوله عن شوائب النقص آه الشوب الخاطو والصحة الملائمة قوله والصاوة لها كان
 لتبيين عليه السلام يهدى إلى صواب الصراط من لا يمكن اصطناعها إلا بالله تعالى نعمها لا يتصور

استقصاها فمن النصلية عليه بالتعبد له تعالى أمثالا لأرب وفضا لبعض حقوقه (قوله)
 المؤيد بساطع حججه الساطع الجلي يقال سطع الصبح إذا ارتفع أراد بالآول آيات القرآن وبالثاني
 ما عداها من بواقي المعجزات أو بالعكس ويحتمل عطف التفسير والمراد بالحجج أدلة النبوة بدون
 الألوهية فالمناسب كون ﴿ ٧ ﴾ الصمير للنبي صلى الله عليه وسلم فما ذكره الغافل المحشي

والأولى كون الصمير
 تعالى لينفي أن آية نبينا
 صلى الله عليه وسلم أعظم
 من آيات سائر الأنبياء
 ثم كلامه ليس على
 ما ينبغي وأيضاً إن مجرد
 كون الصمير تعالى لا
 يفيد ما ادعاه فإن كان الأمر
 كذلك في نفس الأمر إذ
 آيات سائر الأنبياء عليهم
 الصلو والسلام أيضاً حجج
 الله تعالى وليست من عند
 أنفسهم قوله وعلى آله
 وأصحابه وهما يستعملان
 استعمال المترادفين وقد
 يخص الال بأهل البيت
 ولما كان الال والأصحاب
 رضوان الله عليهم أجمعين
 مشركين له عليه السلام في
 هذا أيتها باللاغ شر بعة
 وحظها الرد فهم أياماً تبعهم
 به في التملينوا إليه أشار بقوله
 هذا طريق الحق قوله هذه
 طريق الاضاعة محتمل وجهها
 وأعلم أن الشارح ضمن خطبة
 كتابه الاشارة إلى مقاصد الفن

من الكلام وهو المخرج وهذا هو كلام القدماء ومعظم خلاقياته
 مع الفرق الإسلامية خصوصاً المعتزلة لا تيم أول فرقنا سوا قواعد
 الخلائق لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة
 رضوان الله عليهم أجمعين في باب العقائد وذلك أن رئيسهم
 وأصل بن عطاء اعتزل عن مجلس حسن البصري رحمه الله
 بقرار أن تركب الكبيرة ليس بهوء من ولا كافر ويثبت
 المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن قد اعتزل معنا فسموا المعتزلة
 وهم سمو أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد لقولهم بوجوب
 ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله ونفى الصفات القديمة
 عنه تعالى ثم أنهم توغلوا في علم الكلام وتشبهوا بالزوال
 الفلاسفة في كثير من الأصول وشاع مذهبهم فيما بين الناس
 إلى أن قال الشيخ أبو الحسن الأشعري لاستاذ أبي علي الجبائي
 ما تقول في ثلثاغوة مات أحدهم مطيعاً والآخر عاصياً والثالث
 صغيراً فقال أن الأول يثاب بالجنة والثاني يعاقب بالنار
 والثالث لا يثاب ولا يعاقب قال الأشعري قل قال الثلث
 يارب أم امتنى صغيراً أم ما بقيتني إلى أن اكبر فأد من بك
 وأطيعك فأد غل الجنة فقال يقول الرب إلى كمت أعلم منك أنك
 لو كبرت اعصيت فدخلت النار فكان الأساح لك أن تموت صغيراً
 قال الأشعري فإن قال الثاني يارب أم لم تمتني صغيراً لئلا أعصى
 بك فلا دخل النار ماذا يقول الرب فبهت الجبائي وترك الأشعري
 مذهباً واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة لقوائبات

على الوجه الذي ورد عليه فيه من مباحث الثابت والصفات والنبوة والامانة رعاية لبراءة الا
 ستهلال وقد يناقش فيه بأن الأمور البت كورة مظهر دق أوائل جميع الكتب من كل فن من
 العلوم الإسلامية فكيف يتحقق الاشارة بمجرد ذكرها من غير مزيد اختصاص بقوله وبعد فإن
 مبنى هذا الفاعل على توهم امرأ للموهم مجرى المحقق والأرواح لعطف القصة على

القصة والعامل في الظرف ما فهم من السيات اعني اقول او على نقد براماني نظم الكلام والفناء
 فربما يخلو وجود ما والواحد من بعد بعض الخلق فهو يسلو تر بينا قول مبني علم الشرايع والاحكام
 اذ لا يثبت الصانع ومفاته لم يتصور الشرع والشريعه والاحكام والشرع والشريعه ما شرع
 الله تعالى لعباده ما اظهره وبين وحاصله الطر بقية اليهودية ﴿ ٨ ﴾ الثابتة من النبي صلى الله عليه

ماورد به السنن ومضى عليه الجماعة فهو اهل السنن والجماعة
 ثم لما نقلت الفلسفة الى العرب بقوا حاش فيها الاسلاميون
 حاولوا الرد على الفلاسفة فيما عالجوا فيه الشرية فخلطوا
 بالكلام كثير من الفلاسفة ليجعلوا مقاسدها فيبنيتموا من ابطالها
 وحلم جرا الى ان ادرجوا فيه معظم الطبيعيات والاهيات
 وغاصوا في الرياضيات حتى كاد لا يميز عن الفلسفة لولا
 اشتغال على السبعيات وهذا هو كلام المتأخرين وبالجملة
 هو اشرف العلوم لكونه اساس الاحكام الشرعية ورئيس
 العلوم الدينية وكون معلوما انه العقائد الاسلامية ونما بانه
 القوز بالسعادة الدنية والدينية وبراهمه الجمع الفلسفية
 المؤيد اكثرها بالادلة السبعية وما نقل عن بعض السان
 من الطعن فيه والتع منه فانها هولاء من عصب في الدين والفاسر
 عن تحصيل اليقين والفاصد الى افساد عقائد المسلمين
 والخاص فيما لا يعتد اليه من غوامض المتفلسفين والافقيف
 يتصور المنع عما هو اصل الواجبات واساس المشروعات
 ثم لما كن مبني الكلام على الاستدلال بوجود الله تعالى
 وجود الصانع وتوحيده ومفاته وافعاله ثم منها الى سائر
 السبعيات ناسب تصدير الكتاب بالتنبيه على وجود
 ما شاهد من الاعيان والاعراض وتحقق العلم بها ليتوصل
 بذلك الى معرفة ما هو المقصود الاعم فقال (قال اهل الحق)
 وهو الحكم المطابق للواقع يطاق على الافوال والعقائد

وسلم وهي نعم الاصل والفرع
 والاحكام شايخ في الفروع
 (قول) واساس قواعد عقائد
 الاسلام القواعد جمع قاعدة
 وهي الاساس والعقائد
 المسائل التي تقصد بها
 نفس الاعتقاد دون العمل
 والاسلام هو الدين
 المنسوب الى نبينا عليه
 الصلوة والسلام والوضع
 الالهي السائق للنوى
 العقول باعتبارهم
 المجهود الى ما هو الخير
 بالذات والمراد بالقواعد
 اما الكتاب والسنة لان
 العقائد مالم يستنبط
 منها لم يعتد بها وهذا
 يتوقفان على المسائل الكلامية
 ميقاد لولا يثبت الصانع
 ومفاته لم يتصور الكتاب
 والسنة فالسائل الكلامية من
 حيث الاعتقاد موقوفة
 عليها وهما عليها من حيث
 الغيات ولا شك ان الله
 فوق غاية من حيث الغيات
 اشدوا قوى من الموقوفة

في بيان الحق والباطل في الكلام

عليه من جهة الوصف ولذا جعل علم الكلام رئيس الشرع والشرية دون العكس وقد جعل
 القواعد على المعنى المصطاح اعني الاسائل الكلية التي يصاح لكبر وبه الشكل الاول ويراد بها
 المسائل الاصولية اذ استنباط العقائد من الكتاب والسنة ليعتد بها موقوفة على المسائل الا
 صولية كما يتوقف استنباط المسائل الفرعية العملية منها على المسائل الاصولية متوقفة على

علم الكلام أمران فلهذا تردوا الظاهر في المتن وقد يراد بالفواعل السائل الكلي والعاقل الفرعي
الجزئية المندرجة تحت الكلي والاساس الكلي والسنة يعطى قولها اساسا على علم الشرايع وفيه
بعد كما لا يخفى فالفاضل المعنى ويمكن ان يقال اساس العقائد دلالتها التفصيلية وهو يتقرر على
العلم بناء على ان مباحث النظر والتدليل جزء (٩) منه على ما هو المختار ثم كلامه ولا يخفى ان هذا

يقيد مدح كلام القدماء
ليس بمباحث التطهر من
كلامهم والكلام في مدح الكلام
مطلقا بل الانسب ان يكون في
مدح كلامهم اذا ليس منهم
وايضاً ان المبين في هذا الجزء
ما يعرف من المبادئ دون
المبادئ انفسها واعلى
العلوم ما بين فيه انفسها
دون ما يعرف منها الا ان يكون
المنطق اعلى من العلوم الا
لهي ولم يقل بتمامه وبه
شرح قدس سره في بعض
نصائفه بل تقول هذا في
الحقيقة جعل ادنى العلوم
الافسقية اعلى العلوم الا
سلامية فريستها اذ مباحث
النظر نفس المنطق غيرا
نهم جعلوا المنطق جزء من
الكلام لئلا يحتاج اشرى
العلوم الاسلامية الى الخارج
منه ومن المبين ان مجرد جماع
جزء منه لا يخرج عن منه
الحقيقية وايضا يلزم منه
كون علم الأصول ايضا
ليس العلوم اذ مباحث النظر

والاديان والمقاصد باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابل
الباطل (واما المصنف فقد شاع في الاقوال الخاصة ويقابل الكذب
(وقد يفرق بينهما بل المطابقة تعتبر في الحق من جانب
الواقع وفي الصفتى من جانب الحكم فمعنى مبدئ الحكم
مطابقته الواقع ومعنى حقيقته مطابقة الواقع ايها (مقابل الاشياء
ثابتة) حقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء هو كالمؤمن
الناطق للانسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب ما يمكن تصور
الانسان بدون فائه من العوارض وقد يقال ان ما به الشيء هو هو
يا اعتبار حقيقة حقيقة وباعتبار تشخصه وية ومع قطع النظر
عن ذلك ما هيته والشيء عندنا هو الوجود والثبوت والتحقق
والوجود والكون الفاظ مترادفة معناه ما بين بين التصور (فان
قيل فالحكم بثبوت مقابل الاشياء يكون لغوا بمنزلة قولنا
الامور الثابتة ثابتة قلنا المراد به ان ما تعتقد مقابل الاشياء
ونسبته بالاسماء من الانسان والفرس والسماء والارض
امور موجودة في نفس الامر كما يقال واجب الوجود موجود
وهذا الكلام مفيد ربما يحتاج الى البيان وليس مثل قولك
الثابت ثابت ولا مثل قولنا لا باو النجم وشعري شعري على
ما لا يخفى (وتحقيق ذلك ان الشيء قد يكون له اعتبارات
مختلفة يكون الحكم عامية بالشيء مفيداً بالنظر الى بعض تلك
الاعتبارات دون البعض كالانسان اذا اخذ من حيث انه جسم
ما كان الحكم عليه بالحيوانية مفيداً واذا اخذ من حيث انه حيوان

جزء منه عند الشيخ ابن الحاجب بل يكون اضعف العلوم اشرقا اذ استنبط بعض المسائل الكلامية
موقوفة على العلوم العربية فاما مثل قوله النجى عن غلبت الشكوك وظلمات الادهام من
قيل لجمين الماء الغياض جمع الغيب وهو ما اشتد سواده ووجه تخصيص الغيب بالشك قال
جمان الشك على الرغم اذ الشك اقرب من العلم لتساوى الطرفين بخلاف الوهم اذ هو الجانب

المرجوح ولعل الشك والوهم كناية عن العقائيد الفاسدة المتفاوتة قربا وبعدا الى
مرتبة اليقين او عن مرتبة التقاليد اذ به يرتقى عن مرتبة التقاليد الى مرتبة التحقيق واليقين قوله
وان المختصر شرع في مدح ما قصد شرحه بعد الفراغ عن مدح الفن قوله الهام والمالك المعظم
اشارته الى تفاد حكمة ورأيه فيها بين علمه الاسلام وانفيلادهم ^{بذلك} اباي كل ما استقر رأيه فته

قول نجم الملة والدين هما
متحدان بالنيات ومختلفان
بالاعتبار اذا الوضع الالهي
الذي مر ذكره دين من
حيث انه بطاع وينقاد به
وملة من حيث انه يجمع
عليه وقيل من حيث انه
يهيئ ويكتب وشرع من
حيث انه يظهر الشارع
انا موس من حيث انه
اوحي الله الى الانبياء عليهم
ولسلام واسطة الملك السمي
بالناموس قوله في دار السلام
اي الجنة سميت بها لما لسا
امقامها من كل آفة وبلية
اولمحي البعض بعضها فيها
بالسلام ولانه اسم من اسما
الله تعالى انبى اليه شريفا
ويظهر منه ان المراد بها
هو المعنى الاضافي قوله على
غير القرائن الفرع جميع القرعة
بالضم وهي في الاصل بياض
في جبهة القرس فوق النمر
هم وغيره كل شئ اوله واكرمه
القرائن جميع القر يدعوهي
الندرة الكبيرة وقرائن

ناطق كل ذلك لغوا (والعلم بها) اي بالحقايق من تصوراتها
والتصديق بها وبما هو لها (متحقق) وقيل البراد العلم
بشئونها القطع بانه لا علم بجميع الحقايق والجواب ان المراد
الجنس ردا على الثنتين بانه لا ثبوت لشيء من الحقايق
ولا علم بشئ حقيقة ولا بعدم ثبوتها (خلافا للسوفسطائية)
فلن منهم من ينكر حقايق الاشياء ويزعم انها اوهام وخيالات
باطلة وهم المعتادون ومنهم من ينكر ثبوتها ويزعم انها تامة
للاعتقادات حتى ان المعتد نال شيئا هو مرافق مراد عرشا
فمرئس او قد يماثل فيهم او حاد في اتحادهم العبدية ومنهم
من ينكر العلم بثبوت شئ ولا بثبوتهم يزعم انه شاك وشاك
في انفسه وهم جرأوهم اللادرية ^{ولا تحققة} لا تجزم بالضرورة
بثبوت بعض الاشياء بالعيان وبعضها بالبيان والزمنا انه ان لم
يتحقق فنش الاشياء فقد ثبت وان لم يتحقق والذمى حقيقة
من الحقايق لكونه نوعا من الحكم فقد ثبت شئ من الحقايق فلم
يصح طغيها على الاطلاق ولا نفي انه انها تم على العبادية
قلوا الضروريات منها حسيات والحس قد يقال كثيرا
كالاحول يرى الواحد اثنتين والصغر اوى يجد الخلو مر
او متباين ببيات وقد يقع فيها اختلافات وتعرض شبه يقتصر
في سائر الى انظر دقيقة والضروريات فرع الضروريات
ففسادها فسادها ولهناكثر فيها اختلاف السقلاء قلنا غلظ
الحس في البعض لاسباب جزئية لا بنا في الجزم في البعض

الشرر كبر ما قوله في ضمن فصول وهي الالفاظ التي على المعاني والمسائل التي يتفرّد كل
واحدة منها ببيان من مسائل الفن وتلك الالفاظ باعتبار التي لا تعلية فواعي الدين قوله
واثناء النصوص عطف على قوله في ضمن فصول وهي الالفاظ التي هي قطعية الدلالة على
المعاني المقصودة منها وتلك الالفاظ باعتبار الدلالة على اليقين اي المتيقن اي المسائل

لهيئته جواهر وصور في حيز واحد من اشياء مصنوعة وعلامته والى مراده اراد بالصور
و بصور عبارة المختصرو محتوي ن يراد بها الكتاب ونسبة او تراخيص اعطيه قوله فتاوان
رغم انه شري في ما بعد فاستب عا قبيد قوه طو ونا كشيخ ليعاد حال من الضمير يمكن
في اشرحه وذي قوله ما حاف في ١١١ لشيخ بحسب مطلق القطع وهو كناية عن الاجراء عن لاطنه

و تملأ قوه و متجاهل من
طريق لاقتصاد ذاتي في
المتحد والاقتصاد متوسط
والطريقين عبارة عن الا
طبات وهو الرتبة على
مستوى يتصح به مرادو لا
ملا هو بعض من العبد
المتكورو لا طبات ولا
حلال اخر يدل عن طريق
و يرفع من الهمد
محتوي و محتوي انصب
المن بعد قوه وهو
مستوى و يتم بكون حاله
من محتوي ردا شارح في
بعض هذه العنصر بان
عنه انما يدان به فلا
يعطى على الاولى الاشياء
ربه وكذا على مستوى
باعتبار تصنيفه مع
بعضى لانه من اوصاف
كلامه قوه وكذا على
مستوى آخر يدان على
محمد على المردوان مع
باعتبار تصنيفه مع
بعضى كناية الى الالاطي
اشياء على الاحراز

ببعض اسباب ساط و لا تملأ في التدين لعدم الالى
او المعاني التي تصور لابي في ليداه و كثر لا تملأ في بعض
الادوار لاند في حيزه و من السطرات والحق في الاطراف
الى السطرات في مضمون "لا در به لاهم لا يفسر هو معلوم
ايشيت به مجهول بل طريق تعدد منهم بل ليعبر هو
لو يفسر في وسطا اسم الحكمة فهو عده و انما امر عربي
لان سوده معناه العام والحكمة واسط معناه عربي و سطر
ومنه اشتقت الاسماء كما شئت في الالهة من عيلاسود في
محتوي الحكمة في اسباب العلم في عده متخلى في انما نور
من قمت في به اي واضح ويظهر بكونه و يمكن ان يفسر
عنه موجود كان او معدوم فمضمون رزك الخوس و در الف
اهل من تصور رزق و مضمون في المعينة و عمر المعينة
بجلا في مضمون مضمون رزق لا يفسر في بعض و في رزق
شبه لا ادرا لا يحوس به في علم المعين بالعلم و تصور
بده على انما الالهة من لاه على مار عمو كانه لا يفسر غير
اليفسفات من تصنيفه فان هذا ولكن يعني ان محمد الحق
على لا يفسر في التمام الذي لا يفسر في لاه العلم معدهم
به في لاه (الحق) ان يفسر في لاه و رزق
والحق بجلال علم في رزق لا يفسر في لاه
انما الخواس سامية و غير صاد في بعض (حكم
الاستغناء و وجه تصنيف ان كان من مخرج و غير

في بعض من بعض

احاد الامور محتوي في رزق في رزق في لاه في لاه في لاه في لاه
الاله تعالى بان كان وهو ظاهر و بعض في رزق في رزق في رزق في رزق
الاشياء و بعض في رزق في رزق في رزق في رزق في رزق في رزق
كان ظاهر في رزق في رزق في رزق في رزق في رزق في رزق

لا الاعتراف وايضا ان مقصود الشهابي من رد هذا التركيب مطابقا كمن وقد اشار في شرح
الكشاف على الكلام على قول تعالى يستأنسوا بالليل اذا لم يجدوا لليل من رجا الا انه الى حوار
عطف الاخبار على الاشارة الى ان المقصود هو ان رد هذا التركيب هو انما هو الى الجواب
لا به لانهم قد عرّكوا قولوا علم ان الاصل ١٣ ﴿﴾ من رجا الا انه الى الجواب من الشرع

كالكتاب والسنة والاجماع
سواء كان ذلك لأحد لاهل
الاعتقاد من غير ان يتو
قن انه به محبة ويستعمل
العقل في أسانه كأثره
مثل الأمانة أو لاهل الأ
ثبات بان لا يستعمل العقل
في أسانه ولا يكون بطريق
الأنساب سوى أن يشرع
كالسائر أسسه في علم الفقه
وأما قلنا كأكثر المسائل
الافلامية لأن البعض منها
كسنة الروافض والحنابلة وما
فيها من العقلية ومنها
السمع والمصروف كالإمام
البعض ومنها بطريقه لا
ثباته سوى الشرع وأما
يشبه الحجة أو بمن أن الحجة
في الفروع بطلان على أسسه
أمر إلى آخره أصوله
وفي اصطلاح المصطلح على
أدراكك تلك المسألة وعلى
الأسسه بحاجتها وحجتها
اصطلاح الأصول على
صواب الله تعالى أم على
بعض بطلان الأمانة أو

[illegible]

التجديد والاعرف هو الاول ثم الثاني ثم الثالث فعلى من عمل معشنى في عمر مرده الاداء وان عم العمل الاعمد وبن بارم انحصار منسك الام في عام الوحد وواتقتم كلاله وقي بروم مالا على بروم عدل في مسماء منسك كماله وواتقتم في طلب واليقيع والاهوان والاعرف لتاتيد الميثاق عام بعدد او صحيح العمل والاند في عام وجه ابني

بما حصل في حصول مرئيه الاسهاد ، بها عين المحتجب معرفة الاحكام عن ادلتها
 استنباطية وهي منزلة يوم عموما بعد اوقات الحوادث اليومية ولا يتصور ان يحاط بها
 ايوها مع من عليها هو التهذيب انما اعني ان يكون محققا في الاستعلام وقت الدراجة اليه
 والاحتياج وان استند على زعمه وسببها قيل جعل المذهب ٥٤ ، ٥٥ عبارة عن الاستنباط القرين

انسان بعينه الله تعالى في الخلق من اجماع الاحكام وهي مشروط فيه
 الكمال بخلاف النفس في عالمها وبمجرد مرئيه من بعضه فبعضه
 ظهر من ادعى ان رسول الله (وهو) اي حواء رسول
 ا بوحسب العلم الاستنباطي اي الحاصل بالاستدلال اي بالنظر
 في الدليل وهو الذي يبين امور من مجموع استنباطه الى لعلم
 المطلوب منى وقد قول مؤلف من هذا يستلزم من ادعى
 قول آخر في الاول ان لا يدل على وجوده مع هو العالم
 وعلى الثاني قولنا ما لم يحدث وكل حادث فله مسبب واد هو
 الدليل هو الذي يبرهن من العلم مشيء آخر مما لا ياتي
 وما كونه من هذا العلم فله مسبب من ظهور ذلك من ضرورة ان
 ما يصدق يقضي دعوى رساله ان سنده فيه ١٤٥ من الاحكام
 وان كان صادقا نعم العلم بوضوئه فطعا واما ما يصدق ان
 فلتوحيه عن الاستدلال واستحصار بعض من ثبت رساله
 بالاعتبارات وكل من عرف شيئا فهو صادق ومصدوقه واقع
 ١ وانعم ثابته ٢ اي محض الرضوخا لشيء اي بشي
 اثبت بالضرورة ٣ بالخصوصيات والنف ببيان في اليقين
 اي عدم حجب اليقين (و ثبات اي عدم هتال الروال
 تشاكك المشاكك هو علم يقيني الاعتقاد المطبق الخارج
 ان يستدل بالاطلاق او بامان او بامان فمات بها يكون
 في الثبوت في غير جمع في القسم لا بغيره فالام فيما علمه

الذي هو التهذيب يتم سر
 ويرى ويمكن الجواب عنه
 ان جعل الوصول محققا
 عن الالفاظ الدالة على من
 طبعها ووقف على ادلتها
 حصل له معرفة الاحكام عن
 الادلة القصصية والقرينة
 مراد الدليل المتحاش من
 المسائل بمثلها حيث قال
 في الحروف العرفية هي
 هو انه من حيث من
 طبعها ووقف على ادلتها
 حصل له معرفة الاحكام عن
 ادلتها واثبت حصر
 بانه بر د على الاجوبة كلها
 سوى الجواب عن كون المبدأ
 فيها وذلك ليس كذلك
 واجب من قرأه ولاحواج
 على عدم مقتضى على
 المختار المهيئ امام في
 المبيد من الاطلاع في
 اعني ملكه الاستنباط دون
 مائة الاستحصار فليس
 لا والعقده علم من جهات العلوم
 المصدوقه ان يكون بر د على

الجواب الحق كون من حصل له حق المبدأ من الاستنباط دون من يملكها وهو مستحصرا
 لشيء من مسائل هذا ويكون منها مستند او مستلزم فيها وليس كذلك وايضا ان
 الطلاق اسامي العلوم على تلك الناحية عن سنده لا يقتضيه الاستنباط القرين غير شيع
 ولا يمار اليقين غير ضرورة في علم الفقه فلا يمار الاضمار اليه ولا يقتضيه في ايقين

يقال معرفة احوال الدنيا واصحابها او معرفة الاحكام الاعتراف على سبط واحد من الناس
بمعين غير ظاهر قوته لان عمران صنفه اي عمون مدبره في كتبهم الكلام في كذا وكذا
موقع الناس والمصلي في كذا وكذا اسمي لمن بها واقع في احوال صنف تعبير الاسلوب بقى
الاسم = من واذن مسئلة الكلام بانه مخلوق او غير **١٨** **١٩** **٢٠** ولا يتيسر لتدوينه قوله

حتى ان بعض آخروى ان

بعض الخلق العبادية كان
على الاعتزال فقتل جماعة
من علماء الامة طلبا لهم الا
عقراى يحدثون الفرقان
ومخلوقيته قوله لا يسطر
لنفسه قال الدليل
المعشى عند في المواقف

كونه بازاء المنطق وحده
آخروفا بالكونه مورثا
لقدرة على الكلام جميعها
النش فظن الى ان كونه بلزاه
المنطق باعتبار انه يفيد
قدرة على الكلام كما ان
المنطق مفيد قدرة على
المنطق فيقول الى كونه مورث
بقدرة ثم كلامه ولا يشبه
عامك ان كونه

بازاء المنطق محتمل ويمكن
بهم علمان معاني علومهم موه
بالمطرب ولد يصا علم بافع
في علومها سيماني مقابلته
بالكلام الا ان تقع المنطق
بظربى الالبية والحد منه
ولهذا سميت عدم العلوم
ونفع الكلام بطورين احسن

على كون الاصناف حجة (قضا وكذا حشر الرسول ولهذا جعل
استدلاليا **٢١** **٢٢** **٢٣** وهو قوة للنفس بها تستعد بالعلوم
والادراكات وهو المعنى بقولهم مفة عز بزة يشهد بها العلم
بالصوريات عند سلامة الالات وقيل هو جوهر يدرك

به العائلات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة فهو سب
للعمامات صرح بذلك لها فيه من حلال السببية في جميع
الظريات وبعض الفلاسفة في الاهيات بدء على كثرة
الاحتمالات وتنافس الآراء والحوادث ان ذلك لمعاد النظر
فلا بد في كون اسطر الصحيح من العمل مفيد العلم على ان
مدكر ما استدل بالبطر اعرف فيه استدل ما يشتمل على مناقص
وقد راعوا انه معارضة لمعاد بالعلم من قضا اما ان يعيد شيئا
فلا يكون ماضيا وان لا يعيد فلا يكون معلوما فان قيل كون
الظرفية بالعلم ان كان سرور ولم يقع فيه عمل كذا في قولنا
الواحد فصح الاثنين وان كل نظر بالرم اثبات الظرفى
والظرفى هو دورا فلما السرورى قد يقع فيه عمل اما العباد
او يفسر في الادراك من العمول متدونه بحسب المطرقة
بانماى من العللاء واستدلال من الآثار وشهادة من الاحبار
والظرفى قد ثبتت بظرف مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال
قولنا العالم متغير وكل متغير حادث بمبدأ عام يحدث العالم
بالضرورة وليس ذلك بخصوصية هذا النظر بل لكونه

وابرجه ولد سمى رئيس العلوم لا باعمار الذى توجهه الناس للمعشى وقد بوجه
كونه بازاء المنطق من حيث الاستعداد في تحصيل ما دى الان لاستعداد من المنطق
باعتباره ليس ما يعرفه دى بالصح والعقد من الكلام من حيث انه يمين النفس
المبادئ وبعدها فى الاول بلخادم والافعال والى بالريش وقد يقال ان هذا اراجع الى احد

الوجهين وفيه تدبر قوة فطبق علمه هذا الاسم لذلك معنى لاجل كونه اول ما يجب من العلوم التي اطلق ومن هذا الاسم اول ما هو ثم حصل به والطهارة من قبيل تحريك بالعمادة وقوله ولم يطلق اسم قبل عطف التفسير كانه قيل ما ذكر ما ياتى من تخصص الاسم اولا وابتداء دون التخصيص (١٩٩) بمطالعان لا يسمى به غيره لا ولا ولا ثانيا وهو وجه التخصيص

به ثانيا جاء بيقول ثم حصل به هذا كونه ثم اشارة الى تخصيص في الزمان الثاني قوله تميزا وتخصيما لثبته وانما تعرض لوجه التخصيص بهادون مائر اوجه لان هذا الوجه يقتضى لتخصيص اولا لا مطع محلا مائر وهو مادها يقتضى التخصيص مطع قول ولانها كثر العلوم وكوفه اكثر من نطق محل التردد قوله لا تميز على لادبه العجسه لان يعتبر فيه هو يقين محلا مائر معلوم الاسلامية على الظن كاي مما واثق من بيان الابتداء على الاداء القطعية العقلية كثرى لان البعض منه كمنه السمع والبصر والبعد الحساب وما يتعلق به كمنه النظم عند البعض لا يرد ولا يطلب الشرع قول التميز كثيرا فقيده لان البعض كمنه النظم صانع مالا يمكن التعريف بالبعض

معتبر به وبابشر انطه فيكون كل نظر صحيح مقرون بشرائطه مقيد بالمعالم وفي مقتضى هذا نسمع زمنا بمصطلح لا يلبس بهذا الكسب (وما ثبت منه اى من العلم الثابت بالمعنى) (بسيطة) اى بلول التوجه من امر احتياج الى تفكر (هو سرورى كالعلم بان كل الشيء اعظم من حزنه) فانه بعد تصور معنى الكل والمرعوا الاعظم لا يتوقف على شيء ومن توقف فيه حيث يزعم ان جبر الامساك كالميل مثلا قد يكون اعظم وهو لم يتصوره مني لحز * والكل * وما ثبت بالاستدلال (اى بالطرق الدليل سو آذان استدلالا من اعطه على المعلول كما اذا رأى بار اعلم ان بها حانها ومن المعلول على العلة كما اذا رأى دفا فاعلم ان هناك بارا وقد يخص الاول باسم التعيين والثاني بالاستدلال (هو احتمالي) اى حاصل بالاكسب وهو مباشرة الاسباب بالاختيار كصرف العقل والبطر في العقوليات في الاستدلال بالثبوت والاسماء وتقليب المذهب وجود ذلك في الحسابات فالاكسب اعم من الاستدلال لانه الذى يحصل بالطرق الدليل وكل استدلال هو اكسب ولا عكس كالانصار الحاصل بالمصنوع والاعتبار واما الصورى فقد يقال في مقابل الاكسب هو بمرى مالا يكون يحصل مقدور المخلوق وقد يقال في مقابل الاستدلال هو بمرى ما يحصل بمرى فكل ونظر في دليله هو هنا جعل بعضهم العلم

والاداء ولعل التمييز به لعدم استطاعت تعيين الكل به وقد يقال ان الكل معطوع التايد اذ البحث على قانون الاسلام معتبر في علم الكلام تارة بل قوله اشد العلوم تارة غير اى القلب وهو البعض سطحة هنا هو البعض او النظم الصورى الواقع في الحب الاسرار فهو مشهور ليعتبر في قوة وتفسيره اهل القول به فاعلم انه

دال معد كانه قيل كمن يكون شرير العود هو الحال ان اكل من معوا عن المباحة عنه والاشغال
 به قوله اصل الواحش اي اولها عني معرفة الكليات والصفات والموافق ما كان معنى انه ان
 صورة الحقد كانه قيل ام سمى الكليات مباحث العباد والصفات مع انه مقصود بالاداب
 وصدر مباح وغير مقصود بالذات ا قوله بوجود ﴿ ٢١ ﴾ الحمد ثلث اي المسمى

وجوده بالعدم والمعرج
 من العلم اي الوجود
 بمعنى ما كان معد وما ولا
 ثم وجد واما المحدث
 بمعنى المحدث ج الى الغير
 في وجوده فلم يقل به يتكلم
 بل هو من مصطلحات
 الحكيم وانت تعلم ان
 المستدل به حقيقة هو
 الحمد ثلث من الاميان
 والاعراض على منسب
 وادها صنف الى الوجود تص
 محاذية من كل قسم في الاستد
 لال فثانها بعوا عمن ان الاستد
 لال بها من جهة المحدث
 مسلك المتكلم ومن جهة
 الامكان مسلك الحكيم واما
 آثر المحدث على الممكن
 دلالة على ذلك (قوله على
 وجود الصانع الاستدلال
 كان مسبوق بالعدم فهو
 لصنع والافهو لا يصنع
 فاعراضه لا يكون الا بعد
 ثا ومن هذا المهر بك وجه
 احتراز الصانع بديل بواجب
 مع انه مطالب المتكلم كمالا

الموجود الذي هو مسمى بمحاي محل التي هو يقوم به ومعنى وجود
 العرص في الامور هو ان وجوده في نفسه هو وجوده في الموصوع
 وايضا يمتنع الانتقال عنه بحلال وجود الجسم في الحيز فان
 وجوده في نفسه هو وجوده في الحيز امر آخر ولهذا استقل
 عنه (وعند العارضة معنى قيام اشياء بزمانه استعاضة
 عن محل يقوم ومعنى قيامه بشيء آخر امتصاصه بحيث
 يصير الاول بقا والثاني مضمون كما كان متعجزا كما في مواد
 الجسم الا كما في صفات الله تعالى والمحدثات (وهو) اي
 مال قيامه من العالم (الملو كس) من حريثين فصاعدا
 عند ما (وهو الجسم) وعند النفس لابد من ثالثة اجراء
 ليحقق الابعاد الثلاثة اعني بطول والعرض والعمق وعند
 النفس من ثمانية اجراء ليحقق الابعاد على زواياها ثمانية
 (وليس متباينها لطيار اجعا اي الاصطلاح حتى يدفع
 بل لكل احد من مصطاح على ما شاء بل هو مدعى ان النفس
 التي وضع اصط الجسم بار ان فعله في تركيب من حريثين
 ام لا اصنع الاولون به فقال احد المحسمين اذ اريد عناية جزاء
 واحدا من اسم من الاخر فلو ان مجرد التركيب كفي في الحسية
 لما صار مجرد درياد الخمر اذ يزيد في الحسية (وعنده نظر لافه
 قدر من الحساسة بمعنى العنونة ومخاطم ان يقدر يقال جسم
 الشيء على عظم هو جسمه وحسب بالصم والكلام في الجسم يدعى

الثلاث الواجب وطالب الحكيم ولا معنى ان ذكر قوله عني وجود الصانع له تعيين المستدل
 عليه والاعلام على الاستدلال الواسع قوله توصيفه (والتعدد بوجوب فساد المحدثات
 بمرها التمانع على ما بين في موصوفه قوله مصادم الثنوية) ولعله اشار الى الصفات السلبية
 فهو وتوصيفه بمرها لاهم منها ويحتمل ان مرادها ما بهم السلبية انصوا مراد التوحيد

اعتقاداً ما شاهدتها يظهر به التقدير والظاهر صفات العقل مستقر في اثبات اصناف كلها
وليس كذلك على ما مر غير مرة (قول ثم منها) أي الانتقال من وجود الحد ثلث إلى
سائر أموريه ميل إلى البعض لتكون البعض مكفياً عن الاستقلال من وجود الحد ثلث إلى وجود
الصانع وأنت تعلم أن ﴿ ١٣ ﴾ الاستدلال بالحد ثلث على السبعيات بنحوه

بالثلاث والصفات واليه
تأثر بكنهه ثم فليتأمل (قول)
سائر السبعيات أي لا يستقل
العقل في اثباتها ولا يدرج
ولا عظم الشرح من الخبر
لحسب ما ينطق به وفي
عدد مسئلة أسوة عن
السبعيات تأمل ادائيات
النبوة ما يستقل به العقل
وهو نوع لهما إلى أن البعض
من الصفات صمم لوركان
السائر ببعض الثاني وما
يؤكد ببعض الجميع فلا تكن
لأبعض انتقاد في سببها
تولاهما أي أن المذموم لا يخلو
عن الاضطراب تأمل (قول)
التسمية التسمية على أن
الشيء عليه بدوي
والبارع مكابر في البدنية
للعقل كيم يكون مسئلة
المن بدويها لا فليس من
سائر المن بل من المبادئ
مع أن المبادئ قد يكون
بدويها (قول على وهو
دعائاً عنه به والنظائر
المطسب لها فرع عليها

هو اسم لصفة (أو غير مركب كالموجود) بمعنى النفس التي
لا يفضل الانقسام لأفعالها ولا أفعالها (وهو المخرج من
لا يتجزى) ولم يقل وهو الموجود احرازاً عن ورود الجمع
عليه من ما لا يتجزى لا يتجزى عفاً في الموجود بمعنى المخرج
الذي لا يتجزى بل لا بد من إبطال الهيولى والصورة والقول
والحدوس المحددة فيقسم ذلك « وعند الملاحة لا وجود للموجود
الحدوس المخرج الذي لا يتجزى وتركيب الجسم إنما هو
من الهيولى والصورة « وقوى أدلة اثبات المخرج أنه لو جمع
كثرة حقيقية على سطح حقيقي لم تلبس إلا بخر « غير منقسم
أدباً وما شئت بجزئين بكل فيها ما للعقل فلم يكن كثر حقيقية «
وأشهرها عند المشايخ وجهان (الأول أنه لو كل كل عين
منفصلاً لا إلى نهاية لم يكن المحدود أصغر من الحمل لأن كلا
منها مخرج متناه في الأجزاء والعظم والصغر إنما هو بكثر
الأجزاء وقلتها وذلك إنما يتصور في المقام (والثاني أن
أن اجتماع الجسم ليس لذاته ولا بفضل الافتراض عليه تعالى
فأدر على أن يحل فيه الافتراض إلى المخرج الذي لا يتجزى
لأن مخرج الذي تبارعاً فيما يمكن اعتزفه لزم قدرة أنه
تعالى عليه دفعت المخرج وان لم يمكن ثبت المخرج « والكل
صحيح (أما الأول فلا فاعلم أن على ثبوت النقطه وهو لا
يستلزم ثبوت المخرج لأن لو لم يكن العقل ليس طول السردن

قوله يقال قال آتت يقال على وجودها لثبوتها في الحقايق من الموجود ولا عراض لأن يقال في
الخلام مصان محسوس هو بعض ما شاهدته أو يتوسع في ما شاهدته (قول في معنى العلم) أي بمعنى
الوقوع والوجود الرام إلى دون الوجود المحسوس أدبياً الاستدلال على الأول على أنهم
لا يقولون بالثاني لأن من ولا في الخارج (قوله إلى معرفة ما هو المقصود وهو معرفة الثبات

(عربی) یعنی: موجود (معنی لفظ بنی ۷۶) تاوی الا علی الوجود عند الاشاعرة
انگیزی: موجود که از کل موجودش عواما انما مردهش معنی متشوع و بیا متشوع
و هو المیسوی و نظایر و ظاهر عین مترادف در صورت توفیق بالامثال و الامتناع
و احوال و عین ای موجود درون الشیء و تصدیق ۳۰ و ۳۱ و ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ و ۳۶ و ۳۷ و ۳۸ و ۳۹ و ۴۰ و ۴۱ و ۴۲ و ۴۳ و ۴۴ و ۴۵ و ۴۶ و ۴۷ و ۴۸ و ۴۹ و ۵۰ و ۵۱ و ۵۲ و ۵۳ و ۵۴ و ۵۵ و ۵۶ و ۵۷ و ۵۸ و ۵۹ و ۶۰ و ۶۱ و ۶۲ و ۶۳ و ۶۴ و ۶۵ و ۶۶ و ۶۷ و ۶۸ و ۶۹ و ۷۰ و ۷۱ و ۷۲ و ۷۳ و ۷۴ و ۷۵ و ۷۶ و ۷۷ و ۷۸ و ۷۹ و ۸۰ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۳ و ۸۴ و ۸۵ و ۸۶ و ۸۷ و ۸۸ و ۸۹ و ۹۰ و ۹۱ و ۹۲ و ۹۳ و ۹۴ و ۹۵ و ۹۶ و ۹۷ و ۹۸ و ۹۹ و ۱۰۰ و ۱۰۱ و ۱۰۲ و ۱۰۳ و ۱۰۴ و ۱۰۵ و ۱۰۶ و ۱۰۷ و ۱۰۸ و ۱۰۹ و ۱۱۰ و ۱۱۱ و ۱۱۲ و ۱۱۳ و ۱۱۴ و ۱۱۵ و ۱۱۶ و ۱۱۷ و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۱۲۰ و ۱۲۱ و ۱۲۲ و ۱۲۳ و ۱۲۴ و ۱۲۵ و ۱۲۶ و ۱۲۷ و ۱۲۸ و ۱۲۹ و ۱۳۰ و ۱۳۱ و ۱۳۲ و ۱۳۳ و ۱۳۴ و ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۷ و ۱۳۸ و ۱۳۹ و ۱۴۰ و ۱۴۱ و ۱۴۲ و ۱۴۳ و ۱۴۴ و ۱۴۵ و ۱۴۶ و ۱۴۷ و ۱۴۸ و ۱۴۹ و ۱۵۰ و ۱۵۱ و ۱۵۲ و ۱۵۳ و ۱۵۴ و ۱۵۵ و ۱۵۶ و ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۵۹ و ۱۶۰ و ۱۶۱ و ۱۶۲ و ۱۶۳ و ۱۶۴ و ۱۶۵ و ۱۶۶ و ۱۶۷ و ۱۶۸ و ۱۶۹ و ۱۷۰ و ۱۷۱ و ۱۷۲ و ۱۷۳ و ۱۷۴ و ۱۷۵ و ۱۷۶ و ۱۷۷ و ۱۷۸ و ۱۷۹ و ۱۸۰ و ۱۸۱ و ۱۸۲ و ۱۸۳ و ۱۸۴ و ۱۸۵ و ۱۸۶ و ۱۸۷ و ۱۸۸ و ۱۸۹ و ۱۹۰ و ۱۹۱ و ۱۹۲ و ۱۹۳ و ۱۹۴ و ۱۹۵ و ۱۹۶ و ۱۹۷ و ۱۹۸ و ۱۹۹ و ۲۰۰ و ۲۰۱ و ۲۰۲ و ۲۰۳ و ۲۰۴ و ۲۰۵ و ۲۰۶ و ۲۰۷ و ۲۰۸ و ۲۰۹ و ۲۱۰ و ۲۱۱ و ۲۱۲ و ۲۱۳ و ۲۱۴ و ۲۱۵ و ۲۱۶ و ۲۱۷ و ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۰ و ۲۲۱ و ۲۲۲ و ۲۲۳ و ۲۲۴ و ۲۲۵ و ۲۲۶ و ۲۲۷ و ۲۲۸ و ۲۲۹ و ۲۳۰ و ۲۳۱ و ۲۳۲ و ۲۳۳ و ۲۳۴ و ۲۳۵ و ۲۳۶ و ۲۳۷ و ۲۳۸ و ۲۳۹ و ۲۴۰ و ۲۴۱ و ۲۴۲ و ۲۴۳ و ۲۴۴ و ۲۴۵ و ۲۴۶ و ۲۴۷ و ۲۴۸ و ۲۴۹ و ۲۵۰ و ۲۵۱ و ۲۵۲ و ۲۵۳ و ۲۵۴ و ۲۵۵ و ۲۵۶ و ۲۵۷ و ۲۵۸ و ۲۵۹ و ۲۶۰ و ۲۶۱ و ۲۶۲ و ۲۶۳ و ۲۶۴ و ۲۶۵ و ۲۶۶ و ۲۶۷ و ۲۶۸ و ۲۶۹ و ۲۷۰ و ۲۷۱ و ۲۷۲ و ۲۷۳ و ۲۷۴ و ۲۷۵ و ۲۷۶ و ۲۷۷ و ۲۷۸ و ۲۷۹ و ۲۸۰ و ۲۸۱ و ۲۸۲ و ۲۸۳ و ۲۸۴ و ۲۸۵ و ۲۸۶ و ۲۸۷ و ۲۸۸ و ۲۸۹ و ۲۹۰ و ۲۹۱ و ۲۹۲ و ۲۹۳ و ۲۹۴ و ۲۹۵ و ۲۹۶ و ۲۹۷ و ۲۹۸ و ۲۹۹ و ۳۰۰ و ۳۰۱ و ۳۰۲ و ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۵ و ۳۰۶ و ۳۰۷ و ۳۰۸ و ۳۰۹ و ۳۱۰ و ۳۱۱ و ۳۱۲ و ۳۱۳ و ۳۱۴ و ۳۱۵ و ۳۱۶ و ۳۱۷ و ۳۱۸ و ۳۱۹ و ۳۲۰ و ۳۲۱ و ۳۲۲ و ۳۲۳ و ۳۲۴ و ۳۲۵ و ۳۲۶ و ۳۲۷ و ۳۲۸ و ۳۲۹ و ۳۳۰ و ۳۳۱ و ۳۳۲ و ۳۳۳ و ۳۳۴ و ۳۳۵ و ۳۳۶ و ۳۳۷ و ۳۳۸ و ۳۳۹ و ۳۴۰ و ۳۴۱ و ۳۴۲ و ۳۴۳ و ۳۴۴ و ۳۴۵ و ۳۴۶ و ۳۴۷ و ۳۴۸ و ۳۴۹ و ۳۵۰ و ۳۵۱ و ۳۵۲ و ۳۵۳ و ۳۵۴ و ۳۵۵ و ۳۵۶ و ۳۵۷ و ۳۵۸ و ۳۵۹ و ۳۶۰ و ۳۶۱ و ۳۶۲ و ۳۶۳ و ۳۶۴ و ۳۶۵ و ۳۶۶ و ۳۶۷ و ۳۶۸ و ۳۶۹ و ۳۷۰ و ۳۷۱ و ۳۷۲ و ۳۷۳ و ۳۷۴ و ۳۷۵ و ۳۷۶ و ۳۷۷ و ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰ و ۳۸۱ و ۳۸۲ و ۳۸۳ و ۳۸۴ و ۳۸۵ و ۳۸۶ و ۳۸۷ و ۳۸۸ و ۳۸۹ و ۳۹۰ و ۳۹۱ و ۳۹۲ و ۳۹۳ و ۳۹۴ و ۳۹۵ و ۳۹۶ و ۳۹۷ و ۳۹۸ و ۳۹۹ و ۴۰۰ و ۴۰۱ و ۴۰۲ و ۴۰۳ و ۴۰۴ و ۴۰۵ و ۴۰۶ و ۴۰۷ و ۴۰۸ و ۴۰۹ و ۴۱۰ و ۴۱۱ و ۴۱۲ و ۴۱۳ و ۴۱۴ و ۴۱۵ و ۴۱۶ و ۴۱۷ و ۴۱۸ و ۴۱۹ و ۴۲۰ و ۴۲۱ و ۴۲۲ و ۴۲۳ و ۴۲۴ و ۴۲۵ و ۴۲۶ و ۴۲۷ و ۴۲۸ و ۴۲۹ و ۴۳۰ و ۴۳۱ و ۴۳۲ و ۴۳۳ و ۴۳۴ و ۴۳۵ و ۴۳۶ و ۴۳۷ و ۴۳۸ و ۴۳۹ و ۴۴۰ و ۴۴۱ و ۴۴۲ و ۴۴۳ و ۴۴۴ و ۴۴۵ و ۴۴۶ و ۴۴۷ و ۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۱ و ۴۵۲ و ۴۵۳ و ۴۵۴ و ۴۵۵ و ۴۵۶ و ۴۵۷ و ۴۵۸ و ۴۵۹ و ۴۶۰ و ۴۶۱ و ۴۶۲ و ۴۶۳ و ۴۶۴ و ۴۶۵ و ۴۶۶ و ۴۶۷ و ۴۶۸ و ۴۶۹ و ۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴ و ۴۷۵ و ۴۷۶ و ۴۷۷ و ۴۷۸ و ۴۷۹ و ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۲ و ۴۸۳ و ۴۸۴ و ۴۸۵ و ۴۸۶ و ۴۸۷ و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و ۴۹۱ و ۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۴ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و ۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۰ و ۵۰۱ و ۵۰۲ و ۵۰۳ و ۵۰۴ و ۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۸ و ۵۰۹ و ۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۴ و ۵۱۵ و ۵۱۶ و ۵۱۷ و ۵۱۸ و ۵۱۹ و ۵۲۰ و ۵۲۱ و ۵۲۲ و ۵۲۳ و ۵۲۴ و ۵۲۵ و ۵۲۶ و ۵۲۷ و ۵۲۸ و ۵۲۹ و ۵۳۰ و ۵۳۱ و ۵۳۲ و ۵۳۳ و ۵۳۴ و ۵۳۵ و ۵۳۶ و ۵۳۷ و ۵۳۸ و ۵۳۹ و ۵۴۰ و ۵۴۱ و ۵۴۲ و ۵۴۳ و ۵۴۴ و ۵

[illegible][illegible]

عنى ما قيل و يقول من قوله و يحرم من تعريف الارم المستعاد . قيل دوس
بالحقارة وفسر به اوله من مستند او قد يكون من يعرف من المعقود به ان شئ هو و
مضغيد من على الاى و شئ فيكون من على (و قد) و هو . عاين من خارج معوله
بين الفعل المع يعرفهم بحقيقته بما ذكره تأمل (قول فيكون معوا) يعرفون و قد لا يعرفون

الثالثة شدة الحمل ان المذوق مريب، فشيء اولاً من معنى لاهل الحكم به
بعد الملا حله ما شئتوا الحقيقة يكون نحو عمر مريد ان صح في نفسه قال لا اهل
بين المشردين حقيقة بل صورة فكيف يصح الحمل في نفسه متجدد مع حقيقة قسلا اهل
بسم الله رب العالمين **س** الواسع والحمل معهما واما اريد في احد

الحائزين الفرد فلا شك
في تحقق الحمل وحقيقته كما
في ما نحن فيه ر موهب
لهرد ، حامل ان الحكم
بشروط على ما عرفت تحال
فهو شبيهة بالحقيقة في
هو نفس من حيث لاشع في
عقد الواسع لا من ما اعلم
ومس ، فكان زعمه ان
الراحم لا لا تعد العرف
الاصحاح اعني المحقق بق
لها هو شاهر لان تعد
الواسع تركيب تعبد في
وبهذه العرف والاعمال
واللزم عند لصديقي
لا لا عماد با معنى
الاصحاح في عقد الواسع
من لا اقول اريد به
باصحاح ارم يقول الحكم
واعتبر بعض الامور
في جود عقد الحمل لا
قديري به ، ارباب لصديقي
من هرا حكم والامر لك
في بعض الامور في ان
بسم الله معصية مشعور
لجديده لا اصدار بعد

تعد بصريح بيان واحب الوجود قد هو به الى وصفاه
، واستدلوا على ان كل ما هو عدم فهو واجب بانه باده
ولم يكن واحداً في ذاته ان نرا القدم في نفسه حقيقة في
وجوده في تخصص فكل ما في الابعس والحدث له
بتداع وعوده بحد شيء اعر اسم اعر ما بين الصفات
لو كانت واحدة في ذاتها ما في الابعس والحدث في ارم قيام
المعنى بالعدم (و ما هو ان كل شيء هو باقية بقاء هو
نفس ثالث احده وهو الام في ان وجوده من موهب
الراحم انما به معنى متوجهاً يقول ان مكان بصفته في
قواهم بل كل مكان هو حادث في زعموا به قد به بصر
بمعنى عدم بصفته في عدم وهذا لا يثبت بحدوث في
بمعنى الاصحاح ان ان هو حب هو قول ما ذهب به
اللاست من عدم كل من عدم والحديث في ب و ر في
او غير من لشر من اعراف وسمات لهما راد
بمعنى الحس العرف عدم بجمع بصر من موهب
لان عدم العدم هو عدم ان يحدث له ثم معنى في الابد
العدم والعدم ان الحكم مع عدمه من عدم ، فبمعنى
بالعوض ان عدمه هو عدمه من عدمه
في عدمه من عدمه بغيره بغيره (و راد في بورد
اشر بها وبه في ما لا يفرق من موت شرع بغيره
العدم بالاشعاع في عالمه في خلق وهو بغيره ولا

لعلهم في دنيا اهل الاقواس في عدم بغيره في الخواص متعترضي
لو كوني عدم بغيره لاهل اريد ان يكون هو الحقيقي بمعنى بغيره التي
م بغيره في دنيا في كرام اشارة بغيره بغيره بغيره بغيره الاشياء
وبين معنى الحقيقة في دنيا وفيه فامل ، قول واحب الوجود موهوب في بغيره

المقام دون حوائج المذكور فكل هذا ان يكون كوريس مرضه عمده وبخلافه
 على مرقى من احد العوائد بعضها بحسب العرق واحصا اذ هو بحسب نفس الامر
 وقد عرفت ما مر من ان احد بحسب مرقى دون نفس الامر وكذا العرق على خلاف
 ما عليه مرقى واحصا في ٣٤٥ او عمده على ان يكون بعد المرام كون

الشيء بمعنى الوجود
 او كون الوجود لازما بينا
 بالمعنى الاعص وذلك
 ليس كذلك وغاية الامر
 ان لا يمتنع بحسب نفس الامر
 دون التعقل حتى يلزم
 بقوة الحكم (اي بالمقاييس
 يستدل ان يراد العلم بالقضية
 المتفورة اذ هذا القدر كافي
 في الرد) قوله والتعبد من
 بها ايان يجعل بعضها
 على النفس او الكل على
 الاخر كما هو الظاهر كقولنا
 الجسم متحرك (قوله وبها
 حوالها ايان يجعل المقاييس
 موضوعات وتثبت عليه
 الاحوال ولا شك ان التقيد
 بين محال الشيء من حيث
 النسبة الى ذلك الشيء
 علم بذلك الشيء فمع عدم
 التقيد بين باحوال المقاييس
 من قبيل العلم بالمقاييس
 كالعلم بامضوا (قلا بوجه
 ان كلام في العلم بوجه من
 نفس بوجه من نفس من
 وهو نفس حقائق العلم

لا يمتنع، فكل مرقى من الامة الى شيء ولا يجري عليه زمان
 لان زمان عند محله عن محال في قدره من محال
 واما العلة من مقدار الحركة والتمتع الى مرقى عن
 و عدم ان مذكوره من التمرينات بعضها معنى عن بعض
 الامة حوالا اعصاين والنوصاح في ذلك حصا عن واحد
 في باب التمرين وردا على المشهور لم يمتنع وسائر مرقى
 الصلال والطعين بدفع وهو وكذا هم مال بمال مرقى
 الممر اذ هو القصر مع ما علم بطريق الاثر م اسم
 بقرينة عدم كثر على انها ساق و هو بوجه من
 شبه الحدوث والامكان على ما شرنا الامة لا على ما
 المشايخ من ان معنى مرقى بحسب الامة مائة مرقى
 ومعنى الموهو ما يتركب منه عمره ومعنى الجسم ممرات
 عن عمره فبما قويم هذا اعصا من دثا و حب
 لو تركب فبما ممرات من مرقى ممرات لعل فيارم بعدد
 او حب اولافه مرم بعض والمحسوث ايضا اما ان يكون على
 مع الصور ولا شك واليتمعت وممرات ممرات لعل
 او على بعضها ممرات ممرات الاقدام في اعادة المرح والنفس
 وفي عدم دلائل المحسوثات علمه ممرات من شخص فبما
 تحت قدر العمر فبما حادب لعل ممرات العلم والتقدير
 واما ممرات من ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات

بها كما لا يخفى فان العلم بمرات ممرات في العلم لاسم ممرات لاسم ممرات
 تم كلامه بعلل ارا بالانواع نوع المصور والتقدير ممرات ممرات ممرات
 اشرح ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات
 على الاستمرار او ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات ممرات

ولا وجه من جهة محس في عديمات ليس مطردا وانما لم يتغير في الوجودات هي التي
 يتغير ما يتغير ما يتغير في الوجودات لا في الوجودات كعلمه في الوجودات لا في الوجودات كعلمه في الوجودات
 يكون جهة محس في غير وجوده في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات
 لغيره في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات

بفتح سكون ووجود لجزء بدون الكل والذات بدون
 لغيره ما ذكرنا من سائر الوجودات لوجود العشرة
 ظهر العشرة (لأنه لا يمكن أن يكون مضمون كل منهما
 مع عدم الآخر ولو لم يكن وان كان لا والعلم قد يتصور
 موحدا ثم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع تعالى الخلق مع
 كل ذلك كما يتصور وجود العشرة بدون واحد يتصور وجود
 الواحد من عشرة بدون العشرة ولو كان ثل واحد من
 العشرة وانما ان وصفي لاضافة معنى وسامع اللفظ كذا
 مستند ظاهر لا يقول قد مر هو بعدم العشرة بين الصفات
 بناء على انها لا يتصور عند كونها ان يجمع نطق ما
 يتصور وجودا بعض العلم مثلا لم يتصور ذات بعض
 الاخره ثم ينهزم برهاننا بعض مع انه لا يستقيم في بعض
 مع محال ولو اختبر ومن لانه قد مر عدم العشرة من كل
 صف ومن الوجودات كالاحسن وكالعلم والوجودات من
 غير من لان غير من الوجودات لا في الوجودات
 (فمن غير من سكون ان يكون مرادهم انه لا هو محسب الوجود
 ولا غيره محسب الوجود لانه حكم سائر الموجودات
 في نفسه في مضمونها فانه يشترط الاتحاد بينهما محسب
 الوجود وليست المحسب والوجود محسب الوجود بغيره كما في
 قولنا لا محسب سائر قولنا لا محسب سائر فانه لا يصح

فيما برأسها وبحث بعض
 وبحث بعض من عبارة
 محسب ليس محسب في محسب
 المضمون من في نفسه
 انما يكون من وان كان من
 فلا محسب ويستفاد
 ثامن (قول وبحث في
 من المضمون من الوجود
 في انهما دفعا لغير
 والتسلسل قوله علم محسب
 اشارة في مع كلمة لما
 في نظم الكلام وهو قوله
 ومضى كان كذا في
 ان قد مر من كذا في
 من العلة وبحث في
 الى محسب يار محسب
 العلة في المحسب محسب
 العلة قوله محسب محسب
 في محسب محسب محسب
 جميع الوجودات محسب
 على انه محسب محسب
 المحسب محسب محسب
 من غير لزم محسب
 المستفاد على المحسب
 محسب محسب محسب

في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات
 محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب
 ليس انما محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب محسب
 في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات كعلمه في الوجودات

ويفترده و يسود البياض الى عمرو اذا كان نطق مصداق وان كانت نوره لاحتواء انويرا
عن لغيره لان لوحه يميز سخاوي لا ذرك فانه كبح لوحه يحول تميزا عن عمره كذا
يوحى ل بضا يميز بغيره انه عا عاها الى جعل الحور بحيث يستحق ان يلا عظمت ركانه
ويميز عا عاها (وقد بنا فشرحه بار محمد الى) ٤٦ ٤٧ بحسب ما يخرج عن التعريف بحول

الانجاب على العادي كما

هو منسوب لاشعري و
الانجاب في علمه لا
ليس بطريق لعدده لان
العادي يقتضي حوار
الانجاب وفي علمه يدل على
يجوز وفيه وانما هو
امور الصفة والمعنى
قام به احده واسم
بعض الشيء في توحى
والصغار والكل يحتمل ان
يرد في انما بعض معنى
وجوه شتى منه لا غنى
لأن الامر به ان يرد
بالصغير في محتمل معنى
وبالقيس بعض الامر
كما اثره في بناء المعر
مرر قال الشارح في شرح
الشرح هذا هو الامر
مثل هذه العارة سم سم
في التصور بعض الصورة
والمنعنى انما هي بصورة
وفي الصديق الانب
واللهي وانقضى الطرح
ولاشك ان انما معنى حور
انقضى وان الامر من

من حسن الاسماء والحروف ووجه ذلك هو عدم (وهو)
ان الكلام (صفة) اي معنى منم بالذات (صفة)
التي هو ترك بمكان مع بقدره عاها (ولا)
عدم منقضة لآلات ما يحسب المعنى كما في الحور و يحسب
معها وعدم منم عاها المعنى كذا في الامور (من قبل هذا
انما يحسب معنى الكلام يعطى دون الكلام المعنى اذا سكوت
والامر من انما في التلطف (فلما الورد السكوت والافق
انما الجليس بان الامر منم مع السكوت او لا يفتر على ذلك ولها
ان الكلام يعطى ويمنى فلهذا معنى السكوت والحرس
و قد من منم مع امره كذا) معنى انما صفة واحدة
يمثل في الامر المعنى والحرس به صلاص المعنى العلم والقدرة
و اثر الصفة فان كلامها مع واحدة قد منم وانما هو الحدوث
انما هو في نفعه والامور فان ذلك الذي يكو الوجود
ولا ان لا يكون على سبيل منم مع (فلما فعل هذه اقسام
الكلام لا منم و موده منم وانما يكون منم مع (عند هذا
ممنوع بل منم مع امره ان لا اقسام منم مع اوقات (وذلك
فيما لا منم منم ان لا اقسام اصلا (و منم مع منم الى
ان لا منم و منم مع الكل انما لا حاصل الامر منم
استحق لثواب على انم مع منم على انم مع وانما

معنى الاثنان وانما كل منهما بعض الامر هذا هو المشهور في علم عاها (معنى)
هذا التعريف (ويرد عليه ان القوس بصورة من عاها بالوجود المعنى والاحتجاب
هذا التعريف معنى الاشعة لا يكون ما وجود المعنى (و هذا امر احد الامر من اما
عدم كون التصور وانقضى منم او كون منم غير الصورة وكون الصديق غير

الشيء والاثبات وبشكل محلي بما تقرر عندهم على ان ثلث الصفوى الصورة والاثبات
والشيء يمس جسور ورواد لا مبرها عليه بل تكذب الوجود واثبات ذكر اسير وراة الصورة
والاثبات والشيء به شرا عما به انتوير مجرم من غير غير صفواته ان الشيء والاثبات بمعنى في مدح
والانقرع ليس بشي عندهما ٢٧٠ فيحسان الاخر ادها برهان عند الشك والوجه الوجه في موجه

هو ان يرد التغير اعني
المصدرى و...
بمعنى المعاني اعني الو
فوق والافوق في قصد
من والمهية متصور في
متصور ورواد بالاعين
الشيء في محمول اعني
بصو حاصل الالان في
عند عدم احب الالان
بمعنى الحقيقة و...
وقوع بطريق الخائى به
والان كان متصورا
اشيء بصفة لان امتح
الحقائى بشيء بمصدا
من لورود على الحق
من ان وقوع في نفس
لا معنى من بدل اي
وقوع كل واحد منهما
اخر هو محسوس نفس
الامر واما نفس
بدر لاله م...
به (وقد قال ان لا
حاصل بطريق ورواد
وقوع بدل الالان في
بمعنى نفس الامر
...
...
...

على المعنى وحاصل الاستحسان المحر عن طلب لعلام وحاصل
المدح المحر عن طلب الامور دون ما يعنى احتلال هذه الاعيان
بالصور و...
فيل الامر و...
الار لبطر من المعنى كنف محسوس تحت ثريه بالمعنى عنه
(قد ان لم يجعل كلامه في الال امر او بهما و...
ان جعله في الامر في الال لا محسوس يحصل بما ورد في وقت
وجود الهام ورواد و...
في علم الامر كذا في قدر الرحل اياه في امره ان لم يكن كذا
بعد الوجود والاعيان بالنسبة الى الال لا يقتضى شي من
الازمنة لا ما معنى ولا مستند ولا حال بالمعنى ان الال معنى
بشره من الزمان كمال علمه ا...
ولهما مرجع بل لجهة الكلام حول التسمية ان امر ان
انصاف بطر على هذا الكلام بمعنى القديم كذا على
النظم الهقاو احدث (فقال) و...
كلاوى) عنق امر ان الكلام الله تعالى ما ذكر انما شاع من
به مال القرآن كلام الله تعالى امر محال ولا مبر لقران
غير محسوس له لا مستق الى هم انما من من ذموات
والخروج قديم كذا دعت اليه لما يندعها وعناد (وهم
غير سخاوت مقام غير الحادث تسمية على سجدها وقصد

اقبضه بطر في انوطه وقد يماش فيه ان التغير بغيره من سيات وتسلط عن تعدد ولا شك
ان السلب عن الغير لا تصور بدون نفس الامر فلا بد فيه من تعذر شي مع غير معنى بمعنى
التغير فلا شك فيه تعذر اشيء واحد فلا يصح جعل من سوارم يعلم مطعوا واثبات التصور
بالوجه الا انهم شامل لجميع المعنويات لا بعيد التغير اصلا وهما عمر اصاب كثيرة لا يلبق

١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠

٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠

الحق (قوله في العالم كذا ضروري ما كان او مظهر بطلان العلم به) قوله وانجاده فيمن
 قدمت به دلائل وادعاء عند كثير من المتكلمين بمعنى التأثير في العلم من العقل متصاعبه
 (قوله والسبب الظاهري يبنى بسبب اليه لعقل بالصور عنه بحسب النسخه وانعقد
) قوله آلات طرق على ١٥٥ في طريق من اللغز المضمع شريفة قوله لسبب القصص

ي القدي سبحان الله على
 معه اعم بطريق اعادة
 و بها قد عرفت بسببها على
 بسبب المسببة مقصده وفيه
 رت على المعترضة والاعلامه
 قوله بسبب منه من حسب
 بمعنى بقوله من سبب
 معنى انها قدر نسبت بها
 كذا قوله من اعلى
 من معنى على عاده مع
 هذا عود بنسبها الى
 لاخير بمعنى ان ضرر
 بسبب في الثالث على
 طريق القيد ما (قوله
 عقوبه من هذا على
 استعمال لخر قوله لا شك
 فيها في وجودها ولا في
 سببها و هو الارادتها
 من غير توسط العمل كما
 في الهائم ولها حقاها
 سيما من اسبابه في قوله معظم
 معلومات الله بعبه المستند
 الحشر الحسماني وما يتعلق
 بمواصفات الواسع و علم
 والقدرة والمستوفى عبده
 من الرجال المرسل ليس

الضرر مع الضرر و في الضرر سببها فبطلان ضرر
 بدون المتصاعبه اعني ان ضرر والمضروب والتكوين
 بسبب حقيقة هي معنى الاساقف التي هي امراج المعنوم من اعلم
 الى ان وجود لا عساهم حتى وكانت معها على ١٥٦ مع قوله
 بمشامخ كل القرب بتحقيقها بسببها من هذا وانما
 بضروري فلا ينفق مع بها يقال من ان ضرر عرص
 مستحيل البقاء فلا بد مناعه به وهو ضرر ووصول لائم اليه من
 وهو ضرر مع ذلك وانما لا ينفق مع هذا على قوله
 فانه ارلى واحد ان دوام معنى الى وقت وجوده معقول
 وهو ضرر بسببها ان الفعل به ابرام قول بضروري
 كل ضرر مع ضرر ولا كل مع اما كونه لا يكون بضرر
 المكون لزم ان يكون ما من يكون ضرر بسببها به
 مكون بالتكوين الذي هو عصبه فمكون من هذا بسببها من
 اصابع وهو مع وان لا يكون المحال في العلم سوى به فهم
 به وقادر عليه من غير مع وتأثير فيه سروره وتكرره بسببه
 وهذا لا موجب كونه مالم والعالم مخلوقا فلا يصح القول بانه
 حال العالم وسببه هذا على وان لا يكون الله تعالى ما من
 الاشياء ضروره به لا معنى لما من الامس دام به التكوين
 والتكوين اذا كان عمن المكون لا يكون قائما بسبب الله تعالى
 وان يصح قول من حالى سواد هذا الحجر اموه وهذا الحجر
 حالى السواد اذ لا معنى بالمحالى والاسود الامس قام به لخلق

مستعداده والالدار ولا يلزم من كونه مستند لحشر الحسماني وما يتوقف على الشرع
 معظم معلومات الله بعبه كونه اعظم من مسئلة اثبات الواحد تعالى كذا لا معنى (قوله مر مع
 الكل اي الحسب والحجر به واستوحه والمطر) قوله معلوم بسببها الثالث به على مجموع الامور
 الثالث من غير عدم ثبوت الحواس وعدم تعلق العرش ورجوع الكل لكن في من هذه الاثر

وما يعبرها من الأمور الواقعة في نفس الأمر من غير اعتبار المعبر وهو من الأمور وعرض
المطابقة على التوجيه الأول فظهر مشهوراً وما على ذلك هو كون النسبة المدركة محدث
الاشياء هي التي فيها أو كبرها مشتمل كلها في الحقيقة فكذلك الاشياء الواقعة في نفس الأمر
من أمور اعتبارية معترضة على ذلك تلك المستوفى عليه ٦٥ في معنى عدم مطابقته لنسبة

لما خرج تأمل (في شامعة)
ثلاث النسب من قبل وصف
الشيء بموصوفته من حيث
(قوله) أولاً بتدبيره الكلي من
شأنها انشأه بعد جعله من
الصدق والكذب تقابل
العدم والبلادة فالأشياء
ثبات لا توصف بشيء منها
(قوله) على هذا أي بناء على
التفسير المذكور (قوله)
عن الشيء على ما هو به
أي على وجه هو أي ذلك
الشيء يتلخص أي في
ذلك الوجه في نفس الأمر
فالمراد بالشيء أما الموضوع
كما هو المتبادر أو النسبة
كما مشهور بقوله لا إعلام
بعدمه في الخارج بمعنى الأول
والثاني عبارة عن المجهول
وعني الذي من كيمية النسبة
من الانجاب والساد
والصبر وهو لا ضرر وهو على
أن لا يصدق معان أخرى
معرضة للتأويل لعدم
تعالى الأمر بها كعبه
بمعنى أنه من معاني

غيره فمما يدعى ما منه عما كنهه هو ما لا يتم أن يعبر
عنه مما كان بل هو استقراره على ما كان كونه هو على ما
من كلاً من ذلك خلاف ظاهر ولا ضرورة في تركه على
القوم كما هو مؤيد من قولهم قولهم موسى عليه السلام أن
نرى به مستحقاً كما لو أكرهتم لم يجد قوه في حكم الله تعالى
الصدق ويما كان يكون سؤال بحث والاستقرار حال
بغير ذلك باعتبار من يقع السكون بدل الأمر كما واما المع
اعتدال الحركة السكون (واحد) العزل وردا في السمع
والصبر في مؤيد من تعالى في دار الآخرة أما المتكافئ
فعله تعالى وهو مؤيد من صبره إلى ربها مرة (واما نسبه
فقوله عليه السلام بكم مشرورون بكم كنهه ثم من تقبل ليله البدر
وهو مشهور براه أحد وعشرون من أكبر الصحابة (واما
الاحتمال فهو أن الأسماء كانوا محتمة من على وقوع الرؤيه
في الآخرة وان الأسماء الواردة في ذلك محمودة على ظواهرها
(ثم ظهرت عقلة المخالفين وشاعت شبههم وتأويلاتهم
ووافقوا شبههم من العقول من رؤيه مشروطة بكون أمرئ
في مشروطة بكونه نفس الرئي وموت مساهمة بينهما بحيث
لا يكون في ذلك العرب ولا في عدم البعد وأنصال الشعاع
من المسرة بالمري وكل ذلك محال في حق الله تعالى (والجواب
مع هذا الاشتراك والمداشر قوله (غيري لاني مكان ولا على

الغير فيلزم لا يلزم وان كان من صفة محمودة لكن مجموع المعنى لا يلزم مع عدمه يست (وجه
ذلك لأن يقال في صفة محمودة من الضيق والصدق هو لا يشر فيقدر قوته من هذا
وفيضان الأشعة بحيث لا يكون بغيره إلا بطلان بظاهر ولا يصار إليه من غير ضرورة
دفعه بغير (قوله) على نوعين أي يحتمل لصاحبه الذي هو من العام الضروري والضروري

انتهى هو مقطوع الصفة . ثم يحصر في النوعين (قول من يدرك إشارة في اشارة
 بين المعنى المصطاح والمعنى المعنوي) هو باي لا يجوز بعض بجو اشارة المعنى
 انشرد لا يجوز اشارة في جميع بعض كذا في مفهوم العادة (قوله) توافهم على انك
 لا قصد كذا في بعض بعض (٦١) انتهى . لانه قالوا من نعم ان هذا امر بى

لا يقتضى اشتراط التعاقب
 في نحو من حكما نفس عليه
 قوله في مع من هو
 ومضى في ما نفس
 ان مضى في نفس
 نفس في نفس كونه صادر
 حاصره ان الصانع وما قبل
 من كون محرم متو را هو
 كون لعدم الحاصر عنه بقيا
 في اشارة الى رده من شرط
 منه عند المحرم عندا مع
 من الجنس او انى عشر
 وعشر من او اربعين الى
 عدد من وثن غير من
 والاع على ان الحاصل
 عنه من لا يكون نفس
 (١٠) ما لا مردود بشرط
 بقدر قوله من غير شوه
 من مع وانما حقيقه
 دون التخصيص اذ العلم
 يكون لا حقيقه والحذر
 متعلق بان وقوع العلم
 ولا عرف اقرب (قوله)
 بالضرورة اي بالبداهة او
 بمتنوع وفيه احتمال آخر
 (١١) قول من ضروري اي

هو ما يرد اتصاله مع او ثبوت صفة من ركن ومن
 به معنى او قياس الى من على الشاهد في غير هذا
 على عدم لاشترط برؤيه ما على ان يكون في الام
 في البرؤيه محضه من (من من كان في البرؤيه
 والمستدسبه ومن يرى به على ان يكون في البرؤيه
 محضه ما قبل شاهدة لا تراها ومضى (في ما مجموع من
 البرؤيه عندنا على انه تعالى ولا يكون عند اجتماع الشرائط
 ومن السمات قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك
 الابصار وهو النظم الخبير (وانما جواب بعد تسليم كون
 لا بصر بالاستعراق وانما انه عدم بسبب لاسم هو هو كون
 لا تدرك هو البرؤيه مع الا برؤيه على وجه الاطراف نحو من
 امرنى انه لا لانه على مفهوم البرؤيه (١٢) وفي
 مستند (١٣) على جوار البرؤيه لوانتمت لا محض لم يرد
 بهما كما في مفهوم لا يرد على البرؤيه مع عدم
 في ان على برؤيه ولا يرى لمتبع والمعرف بحد الكبرية
 وان جعل الادراك عبارة عن برؤيه على وجه حقيقة الحواس
 والمحدود على الاله لا على جوار البرؤيه من مجموع خبر
 لان على ان الله تعالى مع كونه مرتب لا بصر في البصر متعلق
 عن التعلق والانصاف بالحدود وانما هو من لا بد من
 في سائر برؤيه معرويه لا مستطاع ولا مستكثر (١٤) جواب

غير لا يستدل لاني هو باي اقرب من حقه ليعنى ان كل اعنى من هذه اللفظ اما الاقرب
 ظاهر واما لا بعد فلان لا قرب مؤدى الى الاستدراك بل هو من حلال اوضاعه ولا في الاول
 علمان وفي شى علم واعتوا العلم من غير من علم اوضاع (قوله) هو باي امر انى في قوله
 في العلم بالضرورة بوجوب العلم الضروري كمال اعنى من المذكور من وهو الامر الاول

والله اعلم بالاول والآخر (منصوص الاصل على ما هو المشهور) قوله وذلك اني استأثرت بالمرور
 ما علم معلوم به من قول فادسجده سجد لا يستحقه فلا تقوله من استأثرت بالمرور
 على الحكم الكلي (قول من استأثرت بالمرور لا يستحقه ان نعم موجوده من قبل بوعده
 كالعلم به من استأثرت بالمرور من غير ان يكون له علم به بل بعينه ٦٢ * والاوراجع الى اعمه بعد

ان الله اعلم بالاول والآخر قوله
 والله اعلم بالاول والآخر قوله
 على من استأثرت بالمرور
 من استأثرت بالمرور قوله
 العلم بالاول والآخر قوله
 كقول الخبير المتواضع قوله
 للعلم ودفعه عن قوله
 هو وري غير مستند
 لا يعلم من العلم قوله
 على استأثرت بالمرور
 العلم به من قوله قوله
 علم لا يجوز من قوله قوله
 كقول وكلمه شانه
 هو وحده من قوله قوله
 ولهذا من قوله قوله
 وان لم يكن من قوله قوله
 لا يسمع من قوله قوله
 فلهذا من قوله قوله
 كقول في قوله قوله
 معها فلا يسمع من قوله قوله
 والله اعلم بالعلم قوله قوله
 ضروري من قوله قوله
 فلهذا من قوله قوله
 يحصل من قوله قوله
 انه من قوله قوله
 (قول يحصل من قوله قوله

من استأثرت بالمرور قوله
 علم لا يجوز من قوله قوله
 كقول وكلمه شانه
 هو وحده من قوله قوله
 ولهذا من قوله قوله
 وان لم يكن من قوله قوله
 لا يسمع من قوله قوله
 فلهذا من قوله قوله
 كقول في قوله قوله
 معها فلا يسمع من قوله قوله
 والله اعلم بالعلم قوله قوله
 ضروري من قوله قوله
 فلهذا من قوله قوله
 يحصل من قوله قوله
 انه من قوله قوله
 (قول يحصل من قوله قوله

وغيره من قوله قوله
 وقال لا يسمع من قوله قوله
 ما يسمع من قوله قوله
 الاضاري اشارة قوله
 العلم به من قوله قوله

وتقريرها من الحس المتوازي وكان هوذا العلم لا فادصر انصارى من غير عيسى عليه السلام العلم به يسوع المسيح من عنده من نور الارام بطران قطع نوحود عيسى عليه السلام بعد ما احسن واعنه (لا يقدر ان هذا المعارضه ليست عيسى قد نزل الفوجيه لانها معارضه على المعتمد من غير المباله لانه) ٤٣ ٤٤ بر لده عوى السبعه عبرى بدليل واطاهر ان الحس

هنا يعني لا احسن ولا اعلام
(ويحتمل ان يكون يعني
بالام قوره فهو بره يسوع
اذ عند انصارى الحس من
عن انهم ام يطلع هذا التور
عيسى في بطمه الاولى
وتوطين وكما عندا يهود
يحس من عن تاييد من
موسى عليه السلام لم يراع
هذا التور كل طبعه من
بما ان حس انصارى ويهود
و مع في معترضه انطاع
ومن شرائط التوازي ان
المعارضه طبع قوره فان
هذا اشارة الى ان
في مقام الاول انصارى
قوره عن هذا التصور و
بدره شاره في معترضه
في مقام ثاني عيسى ان العلم
الحاصل به ضروري وفيه
مشاهير من به معترضه
عن المعتمد بعرضه
ود بعرضه هو ان يود
ان معترضه قوره لانه يحصل
الح (قوله لا ينفصل الا الظن
يعني انه لا يحصل بخبر

وله من الاعصاب ونحو ذلك فالمراد بظهور (نشأ المصنوع
او رده في ذلك كقوله تعالى والله عالمكم وما تعملون في عملكم
على ان ما صدر به مثلا يحتاج الى حذر الصبر او معقولكم
على ان ما هو قوله ويشمل لا فعل لانا اذ فعله فعله لعدد
تخلو قوله تعالى او لا احد من مردنا فعل لعيسى المصنوع الذي
هو الاتحاد و لا يقع من الحاصل بلصدر الذي هو متعلق
الاتحاد والاقناع يعني ما شاهد من الحركات والسكنات
مثلا والموجود عن هذه امته قد سوهم ان الاستدلال
بالا فهو هو على كون ما صدر به وكقوله تعالى والى
كل شئ اى يمكن من ذلك العمل وكقوله تعالى امن محقق كمن
لا يحد في مقام التمدح والتحقيقه واما ما لا يحقق الصده
(لا فعل فاعله دون العمل حاله له ما من بشر كمن
دون الموحدين (لا يروا اشارة هو من انشراك
في توحده يعني عروبا و يود ان يحسوس و يود
استحقاق العبادة كماله الا انهم لا والعقلية و تسون
ذلك من لا يحسوس حاله العمل التحكيم الله به لا يقتضيه
الى الاسباب ولا ان من من ان الله تعالى و ان مشه
ماوراء المهر قد القوا في تصاليهم في هذه مشه من و
ان يحسوس اسعد الامم حيث لم يشروا شريفا و
والعقلية انما هو اشارة الى الحس (واحتمل لعقوله ان
بضرورة بين حركة و شئ وحركة الاربعين و

كل واحد اثر محدد بحيث خرج من مرتبه بطر و برقى في مرتبه يتبين سوا حصل حس
كل واحد من غير ما حصل بحس الا حركته هو انصارى من قوله وسم الص الى ان حصل
على فيه من هو من مشه سعا شوا احد افانك ر سريت و عدا من عيسى شمع العيش
بدلك ولا يمتنع بعد ذلك يعني لا حركه لا سريت علمه و اسم حركه و قوله وسم من

ولأنه حيث قال الرسول من بعده الله مشرقة متحدة مدعو الناس إليها وأنسى
 بعده من بعده يتقرب من شوع من وقيل الرسول من مع إلى المعجزة كتابا من لا عليه وأنسى
 غير الرسول من لا احتل له وقيل الرسول من بأنه الميث بالوحي والنسب بقوله من
 يوحى من في إمامهم كلامه ﴿ ٦٥ ﴾ ومن يتعرب من بصوات ﴿ ٦٥ ﴾ قوله الرسول من

بعث الله إلى الخلق أتباع
 لأحسب واللام في قوله
 تسليم له بلعانة والعاقبة
 دون لتقبل لأن أفعال الله
 تعالى سره عن القدر العاقبة
 ولا عراض وأن كانت
 مشبه على حكم ومصالح
 لا يخصى ومنى عاين
 وبهايات وبها باور إلا
 حادث ولايات المشعة
 شوب العرض في أفعاله
 أحكامه (ويقال أراد بالخلق
 مدعى لأنس والحق لأن
 يسما عليه أفضل أصاوة
 وأكل الحيات منقوش
 النفس معونتي بالآ
 حكم مدعى المحبة وغيره
 سوا كانت الأحكام أعفا
 دية أو عينية وتخصيص
 بالمعينة غير مناسب بل لا
 يصح لأن يتحدد منس
 به عليه ادلا امتلاك من
 لا ديان في لا عنة ديت
 لا يعمل أن الإنسان يوم
 حقيقى وأيض من السور
 يحد ولا يجب به منس يصح

من رب عليه من ثواب وعقاب (والمقصود تعميم ارادة
 به تعالى وقدره لا من أن كل خلق الله تعالى وهو مستحق على
 بقدره والارادة لعدم الأكرامو الأحرار (من غير فيكون
 الظاهر محبور في كبره والفسق في فسقه ولا يصح تكليهما
 بالابيان والظن به (فما به تعالى أراد منهما المنقر والمحق
 اختياره فلا جرم كما أنه علم منهما المنقر والعص بالاختيار
 ولم يلزم تكليس المح (والمعتزلة أنكروا ارادة الله تعالى
 بشور والقصاص حتى قالوا بأراد من التعمد والنسب
 إليه بوط عنة لا كبره ومقتضيت زعمهم أن ارادة يصح قضاة
 كتحققوا إسعادهم (ومنهم من مع ذلك بل يصح كسب القصاص
 والأضحاى به بعد هم يكون أكثر ما يقع من أفعاله بعد دعوى
 حلال ارادة به تعالى وهو شمع حادى عن محرو من عمد
 أنه قال ما الرضى أحد مثل من من محرو من معنى في السعي
 فقلت له ثم لا يصح فقال لأن الله به لم يرد إسلامي فاداراد
 الله تعالى إسلامي أسلمت فقدت المحرو من أن الله تعالى يريد
 إسلامك واسكن الشياطين لا يتركوك فقال المحرو من فانا
 أكثر مع أشركك الأعلب (وذكر أن النفس عند الحيا ر
 الهوى إلى دخل على تصاحب من عمد وعنده الاستاد أمر الحق
 الأسير أنى فله رأى الاستاد فقال من من ترو عن المحشاء
 فقد الاستاد منى الفور سجن من سجن في ملكه الأماناه
 ر وأنه عثر له عفتوا أن الأمر يستمر ارادة والنهى عدم

به التعريى لأن ذلك في التعر بعل محفيعه ومنه من فيه ليه من قبيز انقرب بعل
 محفيعه لكن نقي أن تعربى بالأسن تعربى بالأخص إذا الرسول من كلامه فيه عام من
 رسل الأنس ومن والملك إذا الكلام في بيان سبب العلم الحق مطاع كما يقتضيه فهم
 ٨ اشرح في مشرع تعجب من الأنس ويهتو عن (وهو سأل الخس وان كان نعم

الاستمرار مشق من هذا القيد لان معنى الاستمرار له على هو كون الشيء محتشاً مشق وجذب
 النحن وجد الاحرمية وطعن ان كلمة السرقة هو الثاني (هو هو العالم بالعاقل محتش
 هذا المحصر مسمى على ان المراد بالسطر فيه انظر في احواله فعلا لا يسمع والسطر في نفسه
 حتى يلزم كون المعد ملتزماً لا ان لا يحصى به خلاى ٦٠ ٦١ الطاهر والا مصطلح

فانهم يقسمون الدليل الى
 اعمود وغيره ثم كلاهما قول
 فانهم دليل كونه خلاى
 الا مصطلح (ولا يبعد ان
 يقال ان هذا المحصر اساق
 غير حقيقي معنى هو لعالم
 دون قولنا العالم حدث وكل
 حادث له صانع فلا ينافي
 تقسيم الدليل الى الممرد
 وغيره من امكانيات
 الغير المأمودة مع المرتضى
 (وفيه من صحة هذا التقسيم
 مبنى على ان مراد السطر
 فيه ما يعم السطر في نفسه
 فلا يصح المحصر الاساق
 ايضاً اذ يرد ان يكون مشق
 قولنا العالم حادث وكل
 حادث له صانع دلالة على
 وجود الصانع على الاول
 ايضاً ويهيم الشر فيه على
 وجه لا يقتضون المقدمات
 المرتضى فقط غير متصورة
 تدبر قول هو الذى يلزم
 من العلم به العلم (المراد
 بالعلم هو موضع المص
 يق اليقيني بعينه)

وقع في بحر قدرته والحق مقتضو لاق محل قدرته والكسب
 لا يصح ان مراد العاقل به والحق يصح ان مراد القادر به (فمن
 قيل فقد انتم ما يستحق المعقول لمن انشأت الشركة (فلما
 شركة ان يجمع انشأ على شيء يعبر دكل منهما بما هو
 دون الآخر كشركة الخمر بنو المحنة وكما ان جعل العبد مالفا
 لافعال واصابع حاله سائر الاعراض والاحكام بخلاف ما اذا
 اصبح امر الى شيتين يجهين محتشقين كالارض تكون ملثا
 لله تعالى بجهة التحديق ولبعضه بجهة ثبوت انصرى وكفعل
 العبد يمس الى الله تعالى بجهة الخلق والى العبد بجهة الكسب
 (فان قيل فليكن كل كسب القبح فبما وسعها روح
 لا احتياج منى والقدرة بخلاف علمه (عند الله قد ثبت
 ان الخالق حكيم لا يخفى شيئا لاوله عاقبة هيبة وان لم يطاع
 عليها فحر ما بلان ما يقتضيه من الافعال قد يكون له فيها حكم
 ومصالح كتابى على الاجسام المحيطة بصدرة المؤامه بخلاف
 الناصب فانه يعمر الحسن وقد فعل القبح ففعل كسبه
 ليعبر مع ورود النهى عنه فبما حسنها موجب لاستحسانه منى
 والعقاب (والحسن منها) اى من افعال العباد وهو ما يكون
 متعلق المدح في العاقل والثواب في الآجل والاعمال ان يفسر
 بها لا يكون متعلقا للمدح والعقاب ليس هو المصالح (مراد به تعالى
 اى مراد به من غير اعتقاده (و يصح منها) وهو ما يكون

اشهر من لئلا وان اطلاق العلم على مطلق المصداق خلاى العرف والبعة (متعلق
 فخرج الحد والامارة قال الحسن المعشى برده عليه ما بعد الشكل الاول لعدم ان يرد من علم
 المقدمات على هيئة غير شكل لاول وبسبب استعماله لا يسلو هو ظهور ولا يعبر بين لان
 معناه جفاء البر وجه الجمع بعد او حود ثم كلاً (وانما تعلم ان معنى غير البين هو الاحتياج

الى الوسط دون جعل اللزوم وان الخفاء بمعنى الاحتياج الى الوسط لا يستند على الوجود
على ان المراد بل اللزوم هو لزوم بطر من النظر لما هو دافع جميع ما يحتاج اليه في الاشراج
والا فليس كذلك اذا اعتبرت مع ما يحتاج اليه في بيانهاتنا في الاشراج وبصرح قدس سره
في شرح هوان في بحث ٤٩ (انظر تدبير) قول فلتدبر او حق لان مقتضى المهرسة

قطعي الاستلزام بخلاف
بمعنى انه ليس في تلك
المهنة ومن كان يمكن ان
يقال ان العالم بشرط نظر
في احواله اعمى المحدث
او الامكن مع المحدث
نظري في التوسط بين طرفي
المطلوب غير منك عن
مقتضى المهرسة ومستفهم
بالعلم بوجوده مع قال
باعتبار المحسوس ولا بد من
عليك ان هذا من مقتضى
لنت سحلي الاذن على ما
اخذ الشرح والعالم لا
يوفق الحس في ذلك
فغيره في كماله وان
حسرت من سنة ثلاث الى
لنت كمستة الى الاذن في
بعموم والخصوص فلا بد
من انشاء اخص فصلا عن
يكون او هو تأمل قوله
ما لو به موجبا واعلم ان
هنا ايضا امران احدهما ان
امر الرسول بوجوب العلم
والثاني العلم بالخاص به
نظري والوجه المذكورة

منه ان الذي في العالم والعقاب في الآخرة (ليس برصانه)
بما به من الاعتراض قال الله تعالى ولا يرمى لعدوه الكفر
بمعنى ان الارادة والشيء والتدبير متعلق بالكل والرساء
والحكمة والامر لا ينفصل الا بالهوس دون الصبح (والاستطاعة
مع الله) خلافا لمعتزلة (وهي حقيقة بقدرة التي يكون
بها العجز) اشارة الى ما ذكره صاحب التفسير من انها عجز
مخلقة الله تعالى في الميزان بمثل هذه الاعمال لا اعتبار بقوى عامه
للفعل (والمجهول على انها شرط لاداء الفعل لا علة
وبالحيلة هي صفة مخلقة الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل
بعد سلامة الاصاب والالات فان قصد فعل الميزان
الله تعالى قدره فعل الخير وان قصد فعل الشر خلق قدرة
فعل الشر فكان هو المصمم لقدرة فعل الخير فيستحق الذم
والعقاب (ولقد ادم بكاهن من بينهم لا يستطيعون السمع
واذا تكلمت الاستطاعة عجزه ومباني تكون بقدرة الفعل
بالزمان لا سابقة عليه والامر هو وقوع الفعل بلا استطاعة وقدره
عاجله من من امتناع بقى الاعراض (هل قيل لو سلم استحالته
بقى الاعراض فلا راعى ما يمكن تحيد الامثال بحسب الزوال
هون ابن يارم وقوع الفعل بدون القدرة) وهذا قد عني
لرؤم ذلك اذ كانت القدرة التي بها يفعل هي القدرة
السابقة (واما اذا جعل مفهوم المثل المتحد بالمقارن فقد

في بيانها اما استدلالا كما هو ظاهر او تسميها (قوله من الاحكام مطلق سواء كانت
اعتقادية او عملية تباينية او غير تباينية) قوله ملتزمه على الاستدلال بالو استحصاره وقد
يقال ان هذه من قبيل انقياس الحقي والقضايا التي هي اسانها معان تدبر (قوله اي عدم احتمال
القياس في الحال فضلا في انبعاثها كما هو ظاهر والا لاسمعي عن ذكر لغز بشأن

والأولى ان يعسر بهى ماعده ليعرف من احدها وهم لابد من التأمل بالوحي بخلاف لمطورات
اشبهه لادبه العنفيه العبر الموعود بالوحي وانها لا تسع عن من عده وهم لان الوهم استيلاء
في طريق المظن ان التشابه في التيقن والتفسير منه نور حرق في جميع العلوم المظنوه
فلا وجه بتخصيص المظنرى الخاص بحضر رسول ﴿ ١٥ ﴾ قال له من يحشى ولا عروب

سرد بمصن يملق قومه
من الضروريات في قوله
احيى ثم كلامه ليس على
بمعنى لان المماوت في
البيحيات بحسب القوة
والعصص على خلاصه
المصن ا قوله هو عم
بمعنى لا اعتقاد اى انهم
اشبهت بحضر رسول هو
المعقن الجامع بالمظن بقه
والعزم والتثبت (قوله
ولا يشك جهلا وظلالا
تقريباً لان مقدر الاعتقاد
الجامع بلا وعين شئ لا يسع
من ان يكون ه يدعى
المظن بقه هو لجهل المركب
او عن الحزم هو الظن او عن
الاشكاف هو التيقن والظن
قد يظن على ما يعارض
التيقن مطلقاً ولا يحصى
عالمك ان الخلو عن المظنوه
او الحزم يستلزم الخلو عن
اشكاف من غير ان يسكن
في اليقن المصيب ولا
في الظن المظن به والمقتن
العبر بمصن وقيداً حقه

اعترفهم بان فقرة ثلث بها بعض الامور المعبره لاشك
ان اذ عيتم به لا بد لها من مثال سبعة حتى لا يمتد اليها بول
ما يحدث من اعتراف عليكم باسمك (واما ما يقال وهو ربما
بقه فقرة السابقة الى ان الفعل اما يتحد بالاشكال واما
استقامه بعد الاعراض عن ظواهرها ووجودها على بها
في الحاله الاولى فقد تركوا انفسهم حيث حورو معارضة الفعل
فقرة وس قالوا ما شاعهم لزم التحكم وشرح الامر مع
الفقرة بحالهم فتغير ومن يحدث فيه معنى الاستعانة
ذلك عن الاعراض هم سائر العمل به في الحاله اية واهما
وفي الحاله الاولى ممتنعاً فبعد ما لا في الفقيهين وقول الاستعانة
هل العمل لا يكون ممتنعاً مع الفقرة من اية ودين ه و ش
كل هول يجب ان يكون بقدر ضابطه عنه بالرد من بعد حتى
يستوعب حدوث المعاد في زمن حدوث الفقرة مقرر ونهجه مع
شروط ولانه محذور ان يستوعب العمل في الحاله الاولى لانه
شرط او وجود مانع ومنه في اية بيد ان تمام الشرط مع ان
فقرة اى من بعد وقدر في حالتين على السواء ومن
بعد من بعد من اية ان بعد الاستعانة فقرة الاستعانة
جميع شروط حائزها على اتمام العمل والاعراض (واما
مما عده الاعراض فمعنى على مقتضى حقه اية ان وهو
منه شئ امر محذور انفسه ودينه مقتضى عدم الحزم
الاعراض ودينه مقتضى مانع مانعاً (واما ما يقال وهو

لأن امره هو يتصور في اذ يعارضه من شئ ولا يسع ولا اية (وكون
والثاني وانفس من اية ليس شئ من الامور كونه لان الاعتقاد معتبر في الكل
والحزم في الجهر والتيقن فلا سم لعلامه كونه تأمل قوله فان قبل عتاي العلم
بمعنى الاعتقاد الجامع بلا وسى شئ قوله في تشرير ان في نفس المؤثر القسيم بحضر

الرسول أو الحمرا ما هو كونه خبر الرسول لا نواتر دون خبره من الاحاد والمصر لم يصح
من كلمة: اما اوله مطاوع (قول قل الكلام حاصله مع المصير بهت كور اقويه وغير
ذلك ان من كانه ام واسماع في اسلم واعلم بملاعته واسلونه (قوله واسلم الواجب
دع من مقرر بمر من الخبر (١٤) لئلا يرويه الاحاد من الرسول خبره فيجب ان يبين
العلم وليس كذلك (قوله
او مسموعا وما هم بمتعرض
اشق الاجمير لانه مجرد
احتمال وليس مطوعا
به كما اشار اليه بقوله ان
الكل الخ (قوله قل العلم
مستورى عنه من علم ولا
زعمه عن الاسلام (كان
مقرر او مسموعا بل
صل به مقرر (العلم
لحاصل به انها موصوفة
لا يكون خبر الرسول وما هو
معلوم بالقول (او يسمع
هو كونه خبر رسول (قوله
بم علم من مسموعا
ور كونه خبر الرسول
طريق المطر والاشق
الكل الى هذا خبر
لوصول وكل ما هو خبر
رسول فهو مسموعا
افصح من الاول ان هذا
هو مسموعا واقع وشار
بكلية ثم الى ان مرسة هذا
العلم متأخر عن مرتبة العلم
بكونه خبر رسول لان
الاول مستند به على

اشاك) قوله بما يرفع من القرائن العقيمة ا قوله انهم داي من الحمر المصدق التي هو
انقسم ا قوله بمجرد كونه غير سمع مع قطع النظر عن اعتبار دون الادلغواليه شارعه
مع قطع النظر عن العرض ولا يتجه ان اعتبار مجرد في الحمر المصدق مخرج من القول
عن انقسم ولعل الوجه في تفسير مجرد عن اعتبار دون ا

ان سببها اجهل ولا تعصيلا اما احبها لا تظهر واما تعصيلا فلكثرتها واختلافها بامتثال
 الطابع والادام بحلال الدليل فانه ليس كذلك ويمد الوجه الوجه فيه من وجه نفي لانه
 هو كقول الحق عز وجل الرسول فيكون الاستدلال بعين الخبر بالنظر في احواله كما في
 الاستدلال بالمعالم على وجود الطابع فيكون سبب ﴿ ٧٢ ﴾ انهم هو مجرد كونه عز

الرسول بخلاف انفراد

فيها امور حرجية عن
 الخبر تأمل قوله راو صل
 اليهم من جهة الرسول توهم
 انه على تقدير وجوب سبب
 من غير توسط الرسول لا
 بعيد اعلم وليس كذلك
 وانما هو عدم لادعاء قوة
 محكمه حكم عز وجل قال
 المصطفى صلى الله عليه وسلم
 الخوف ان المحضر معنى
 على انما هو لا على
 انما هو ثم كلامه وفعله

ان المحضر محقق في المعنى
 محله والتوسع في التبيين
 تأمل قوله في حكم التوهم
 لا يضر جميع الامور المعبر
 توطئهم على الكذب ولا
 دونه استوصيه بغيره عليه
 السلام لا يستمع مني على
 الحلاله كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 بالنسبة اليه العليم الا ان العلم
 الحاصل به استغنى الى وبالمر
 امر من مني ولا بعد ان
 معبر في خبره رسول الله
 لا بعد اعلم ما تم ثبت

فلا بد على الايمان ان يكون به الاية صرى قهرته الى الكفر
 وصحيح بالاعتبار معرب الى الايمان فاصحح التسم والعقاب
 (ولا يحسن ان في هذا الجواب سلب يكون القدرة قد الفعل
 لان القدرة على الايمان في حقه الكفر يكون قبل الايمان لا محالة
 ر قل اميت فان مراد ان القدرة وان صاحبت لصدق من
 الايمان حيث انفس باحد مما لا يكون لا معصية حتى ان ما يبرم
 مقارنتها للمعل هي القدرة المتعلقة بالمعل وما يازم حذر بها
 بالتركة هي القدرة المتعلقة به واما انفس القدرة فقد تكون
 معصية مستعدة خفية في القدرة لا يتصور فيه فراع
 بل هو لغو من العلام فلي تأمل ﴿ ولا يكلب نفس بها ليس
 في قوله ﴾ سواء كان صفة معناه بدهسة التجميع صدى من او معكنا
 في نفسه لمعنى لا يمكن ما بعد كذا الحسم واما ما وضعه
 على ان الله تعالى عام خلافا وراذ خلافة كما هي الكفر وط
 العاصي ولا مزاج في وقوع التكليف به كونه مقصورا انما يمكن
 بالنظر الى دمه ثم عدم التكليف هو اليقين والوسع مقص
 عليه بقوله تعالى لا يمكن له دمه لا دمه * ولا امر
 بقوله تعالى انما في بسماء هو لا * لا يحجز دون التكليف
 وهو تعالى حكاه * ربنا ولا استجابه لاطا فده بابه * ليس
 المراد بالتحجير هو التكليف بل اتصاله بالاطاق من العوارض
 المهم (و لا المزاج في خوارق هذه المعنى لادعاء على القبح

محمدا لا صباغ ودرث ثواب لادله سمعية فبرحم الى خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنظر (العلى
 الى الادب القى على محمدا بعدل محمدا اسلام عز وجل رحمه الله بقوله عليه السلام لا يستمع
 اعنى على اتصاله والادام بشارع رحمه الله بقوله تعالى ومن شاق الرسول من بعد
 ما تبين له الهدى ويتبع غير دين الله ومن الله قوله قد وكذلك خبر الرسول عليه

السلام يعني لا يفيد العلم بمجرد بل بالنظر الى الادلة فيكون خارجا عن المبحث لغير اهل
الاجماع وبك ان تقول ان عرصة المجيب درج غير الاجماع في غير الرسول دون الاخرج عن
المبحث حتى يتوجه استقص غير الرسول عليه السلام ومقصوده من قوله بالنظر الى
الادلة هو الاشارة الى وجه ٧٣ ﴿ الامدراج في غير الرسول عليه السلام بانه لا يستغن

في الاقامة من غير ان
يستدل الى غير الرسول
فيكون في حكم غير الرسول
وقد يقال ان من غير
رسول وغير اهل الاجماع
مرفق من الاول بعد العلم
بالنظر الى نفسه ومائت
في نفسه بخلاف شيء
بالنظر الى الادلة الخارجية
دون مائت في نفسه او قد
بما في ذلك من غير الاجماع
لغير الرسول فيكون العالم
بالنظر الى مائت في نفسه
فكذلك لانه غير الاجماع كل
ما هو شانه لغيره من
ومصوده وادع وقد يقال
ان جملة الامر هي
مستند الى الادلة الخارجية
بخلاف غير الرسول ادلا
شيء من بعد في دليل
الاعادة فيه متوقف على
الخارج والاولى في رده
يقال ان المعتمد في المقسم
هو استبعاد عن اقران
دون الدلائل واعادة غير
اهل الاجماع بالنظر الى

العلم وهو لا يشعر لانه لا يسمع من الله تعالى شيء (وقد
يستدل بقوله تعالى لا يملك الله سمع لا يسمع على بعض الحواجز
) وتقريره انه لو كان حائرا به من غير من هو عنه محال
معرفة ان استماعه لا يسمع من غير استماعه ليعلم ان
ليعلم ان يسمع من غير من يسمع كذا كلام الله تعالى وهو مع
(وهذه مائة في بيان استماعه كل ما يتعلق به علم الله تعالى
او ارادته واشتراكه من غيره (وحب اد لاسم ان كل
ما يكون ممكن في نفسه لا يسمع من غيره وهو مع ما
يجب ذلك او سمع من غير من لا يسمع بالغير والآخر ان يكون
يروم الجمع بين على الامتناع بالغير الامر في الله تعالى
لما لو علم العالم بقدرته واشتراكه فعدمه ممكن في نفسه مع
انه يسمع من غيره وقوله يسمع يسمعون عن علمه لانه مع
وهو مع (وانما يدل ان يسمع في نفسه لا يسمع من غيره
وقوله مع بالنظر الى رده وامانا بالنظر الى امر رده على نفسه
فلا يسمع لانه لا يستلزم الجمع (ومنه ومنه من العلم في مصروف
عقيب صرف انفس الانكسار في الرجح معيب كسر انفس
فيلزم من ذلك يسمع من الامتلاء في رده الله لا يسمع من
(وما شبهه) كالموت عقيب اصل كل ذلك تدل
الله تعالى (يسمع من ان الخلق هو الله تعالى وهذه ان كل
الممكنات مستند اليه بلا واسطة) ونهض لانه لا يسمعوا

الادلة لا يصرف في المبحث كامل (هو وقوله يسمع ان يسمع ما هو المشار اليه بتاويست
و يمكن بالاعتماد بتلقيه وهو انما هو المنعرج او الجسم الموراني اللطيف الساري في
البدن من غير ذلك على مختلف الآراء واستماعه على ما بين في موضعه (قال افاضل
المعش ان قلت هذا مستند به مرفق وجهه بخبر من ان يسمع من آية غير ان يسمع ذلك قلت

ومن الشيء لا يحصى كآله تم كلامه واست تعلم ان العلوم الالهية كما ينطق من حكمة وحسن
المعنى والقرن بين وصفه ووصف محكمه الاولى في المحاورات ان يقال ان ما هو منسب على ان
العدل ملاك الامر وسلطان الامور الالهية انما هو كذا في مر لادراكه كتابه المسمى كذا نفسه كهاه رت
الاشارة بيده ثم هو يتايب بها وقع في كلامهم من ﴿ ٤٤ ﴾ النظر في قوله للعلوم ولادراكه

بعض الافعال الى عمر الله تعالى قالوا ان كان الله جل جلاله
عز وجل لا يتوسط فعل آخر فهو بطريق مباشرة
والا بطريق التوليد ومعناه ان موجب فعله ماعل فعلا
آخر كحركة الجذوة حركه المفتح فالا لم يتوقف
من الضرورة والانسار من السر وليس مخلوقين لله تعالى
وعنده كل شيء الله تعالى لا يصح للعبد في تخليقه
والاولى ان لا ينفك بالحق لان ما يسمونه متولفات
لا يصح بعد هذا السلام انما هي فلا يصح عند من العبد وما
الاشياء فلا يصح في عين العبد ما ليس فيها من
بقية ا واما من يعلق عند من علم حصولها كحالات
فقال لا تغيره والاعمال هي من جهة اى الوقت
الغير لموته لا كالحاضر علم بعض من يريد ان يثبته الى
عند دفع عام اخر له لا يتعالى في عدم حال العباد
على ما علم انه من غير تردد وانه اذا جاءهم لا يستأخرون
ساعة ولا يسمعون ا واحسن المصراة بالاحاديث
وارد ان بعض طاعت من يثبته هو وانه لو كان
يبقى بعد له سعي العقل وما ولا فبالولادة والاقتضا
اذ من موت المقتول بخلافه ولا عكسه والحوائج عن الاول
ان ثبته الى كل يوم انه بولم يعرف منه الطاعة ا كان غيره
اربعين سنة لكنه علم به منه ويكون غيره سعيه

من المعقولات انفسه
و تصور به بطور ۵۵
او به و رده و قد
بالطريقة فلا وجه له
عمر مرة اى الى صحت
عليه و طرثوم و هو المسمى
بالعقل الهيولى و هو
و قيل هو هو و هو النفس
بمعناها و قد العانس المسمى
والعرق و الالهة على معاني
تتبعها و الالهة على
و انتم تعلم ان ما استعمل به
على هو رده من هو
عليه السلام ان الله
على العقل و هو رده
او هو العقل فقال دهره
الحق و هو رده و هو رده
الاول من غير الالهة و الله
بديل على ان الله هو
النفس بعباده و هو رده
و هو رده و هو رده
من ظاهر كلامهم
على ان الله هو رده
العقل من اسلب الالهة
الحق و هو رده
الصادق و هو رده

[illegible]

الاحكام الانسانية لا الهى مما لا وجه له | وقد يقال ان مجرد اسمه الى ذات الله ومعانيه هل يكفى
في كونه من الالهى فانه تردّدوا الظاهر الكفاية لكن يبقى ان هذا ما يرد عليهم اذا ادعوا
العلم في هذه المسئلة وما اذا كتفوا فيها بالظن فلا على ما نقل من الامام من انه لا يتراع في هذه
النظر الحق وانما الخلاف في اولئك النفس ﴿ ٧٩ ﴾ تأمل قول وان زعموا معنى

يرفعوا على الوحيين ان من كل الحرام لم يحرم الله تعالى
الله تعالى اسلا | ومنى هذا الاحتلال على ان الاعتدال الى الله
تعالى معتبرة في معنى الرزق وانه لا رزق الا الله تعالى
وعنه وان العبد ينجس الدم والعيوب على اكل الحرام
وما يكون مستتبعا الى الله تعالى لا يكون قسعا ومركبة
لا ينجس الدم والعقب | والحواش ان ذاك سوء عبادته
انما به اختياره (وكل يستوفى رزق نفسه لا كل او حراما
للمعقول التعبدى بهما جميعا) ولا يتصور ان ياكل انسان
رزقه او ياكل غيره رزقه (لان معتد به الله تعالى عذاه
لنفسه محبان ما طه وممنوع ان ياكله غير موافق معنى
انما لا يستمتع) والله تعالى يصل من شاء ويهدي من يشاء
بمعنى حل الصلابة والاعتدال لا الاعتدال وحده (وفي التقييد
بالشيء شجرة الى ان ليس المراد بالهداية بيان طريق الحق
لانه عام في كل ولا الاحتلال عبارة عن وحدان العبد لا
وتسميته لا اله الا الله تعالى ذلك مشبه الله تعالى (نعم
قد يصح الهداية الى الله تعالى عليه السلام مجازا بطريق
انتساب كما يستدل به انفسنا) وفيه يستدل بالسلطان الى الشيطان
بكل اكل كما يستدل الى الامام (ثم المذكور في كلامنا انما
ان الهداية عند بعض الاعتدال هو مثل هذا الله فامم هو عند
عن الله والدمعة الى الاعتدال | وعندنا معتدلة بيان
طريق الصواب وهو ما لقول تعالى * اذ لك لا تهدي

اعترفو بعدم الامانة من
من انما قصوا دعوانا
ذكر شبهة توهم بغير
مدعى الخصم وعرضه
مقابلة توهم بالوجه اقول
فلما تقر بوجه على ما في شرح
الهداية هو ان يقال ان
ذكرتم ان احد بطلان هذا
هو بوجه من الوجه كان
النظر مقبدا في الجملة وان
لم يمكن لكل دعوى في دين
صالحا من الهداية | واما
حيدر على هذا لا يتجه
ما قبل العسل يحشى برد
عليه ان اعادة الالتزام لا في
الفساد في نفسه ثم كلامه
واما احتمال ان يكون
مقصود الرأى ما ذكره
انتسابك فلا يتم الحواش
ح تأمل ا قوله من قيل
لا يقال هذه شبهة من قبل
السببه تعيد عدم انعام
باعتداله النظر دون اعتداله
صحة الحوار ايكون صلافة
ما حقق في نفس الامر مع
اعتداله من المصنوع لان

المثبت ادعى مدعى هذه القضية ومعاومتها لان المقصود بقرينة على العلم (من
بالتصديق فلو لم يكن مدعى اعتداله لمعنى ينفذ فيها وذلك انما يستدل صدقها او بانتفاء العلم
به فلو اعلنت شبهة المذكورة عدم العلم بصدق ثبت مدعى لم يكر وانما حيدر بين
هذا شبهة لو تمت لزم ثبوت بغير ما ادعى البطلان ان يدعى الظن في هذه المسئلة

دون العلم (قول اثبات النظر بالنظر أي اثبات احدى سطر أي أداة كل نظر صحيح بإعادة
نظر صحيح مخصوص به علم على خلق المصنوع في الموضعين) قوله وانه دور أي الاثبات
أبعد كدور أي يستلزم الدور بالعلم المصطاح لأن العلم بالكيفية على كل نظر صحيح
مفيد العلم موقوف على ﴿ ٧٧ ﴾ العلم بأداة النظر المخصوص الذي يستند به

على ذلك الحكم الكلي ومن
من مروج ذلك سلكي والحال
أن علم المروج يستند من
الأسل الكلي نعم مفرد
سواء لمصوب اليه في هذا
نظر صحيح وكل نظر كذا
يعيد العلم منتج من بعيد
بالم ومن هذا يظهر لك انه
لا يتعلق في دور الدور ههنا
إلى معنى المجازي الذي
هو حاصل الدور أعني
موقف شيء على نفسه كما
حاصل العامل المتحشي إلى
موقف الشيء على نفسه
الذي هو حاصل الدور
فوله فلما الضروري جواب
باعتبار الشيء الأول كما
أشاره الاسم الرازي وقوله
وشهادة من الأصول المعترلة
عليه السلام كل مبسر لما
حذر له وقوله عليه السلام
كلوا العسل على قدر عمره
بهم وقوله عليه السلام في
من أساء من نقصات
العقل والدين و يؤمنه
محل شهادة امرأتين مرله

من أصبت * ونفوه عليه اسلام اللهم اهد فرسي مع انه
بين الطريق ود علم إلى الاعتناء والمشهور أن الهداية
عند المعتزلة هي الدلالة الموصلة إلى المطر وعند باقي الدلالة
على طريق يوصل إلى المطر سواء حصل الوصول والاعتناء
أولم يحصل (ولما هو الاسامح للعبد فبمس ذلك بواجب على
أنه تعالى) والا لما خلق نفاقر المصير المصحف في الدنيا
والآخرة (وما كان له منة على العبادو استغنى شكر في
الهداية وقامه انواع الخيرات لكونها اذاعلا واجب) ولما
كان مقتضى علم على النبي عليه السلام من امتثاله على أي جهل
أدفع الله بكل صوبها عامة مقدورة من الاسامح له (ولما كان
لشؤال العصية والتوفيق وكشف الصراة والسقطي المحصب
والترغاة معنى لأن ما لم يفعل في حق كل واحد فهو مستحق له
يجب على الله تركه) وما عني في قدره انه بالنسبة إلى مصالح
العباد شيء * اد فداي به بواجب (ولعمري أن معاهد
هذا الأصل اعني وحوب الاسامح بل أكثر اصول المعتزلة
أظهر من أن نعمي وأكثر من أن نعمي (وذلك بقصور
نظرهم في انه ملو الالهية وروح قياس العشب على
الشاهد في طه مهم وعمدة شتمهم في ذلك أن ثرا الاسامح
يكون بجلاوسها (وجوابه أن مع ما يكون حق المذبح وقد
ثبت بالأد به باطاعة كرمه وحكمته ولطفه وعليه بالعواقب
يكون محس عدل وحكمة) ثم امت شعري حامي وحوب

شهادة من تدبر (قوله والنظرى قد شئت بنظر مخصوص إشارة إلى الجواب باعتبار
الشيء الذي حاصله أن المطلوب اسطر أي انتهى هو أداة النظر الصحيح للعلم بمصرع
بمعن النظر مأخوذاً على وجه الاحتمال مثل أن يقال كل نظر صحيح بعيد أو بعض اسطر
الصحيح بعيد على احتلال المنهيين من الامنى والاعلم يمكن إثباته بنظر صحيح مخصوص

(قوله فالاعتكاف اعم من كل ما يحسب الصلوة والجمع وعند بعض المعتقدين اعم منه بحسب المفهوم واما بحسب الصلوة مثلا فمن بالاعتكاف (قوله فقد بدلت مقابلة الاعتكاف كما وقع في عمدة الكتاب (قوله ويحرم بها لا يكون تحصيله مقبورا (قال القدر المتعش كلفه ما عباره عن العلم بالحاصل ٨٥) بعد مدد بقسم من قسم العلم

محتبة كل منها تحقيقا كيدا وامتثالا به فقال (والبعث)
وهو ان يبعث الله تعالى الموتى من القبور بان يجمع اجرا لهم
لا يلقون بعثا لارواح بها (حق) بقوله تعالى * ثم انكم
يوم القيمة تفتنون * وقوله تعالى * قل يحييها الذي
انشأها اوسره * الى غير ذلك من النصوص التي طبعها الله
بحشر الاصل (وانكره العلامه بناء على امتناع اعادة
البعث يوم القيمة وهو مع فلا دليل لهم عليه فثبت به غير مصر
بالعصود لان مرادنا ان الله تعالى يجمع الاجراء الاصلية
للاصلين وبعثهم روحه اليه سواء سمي ذلك اعادة او بعث يوم
بعثه اولم يسم (وذهبنا بسقط ما قالوا ادلوا كل انسان
بما ادعى حيث ادعى حراسته ذلك الامر) ان تعدد بعثها هو
بحر في احدها فلا يكون لآخر بعد تجميع اجرائه (وذلك
لان اعادة ايها هو الامر الاصلية الدافيه من اول العصر
الى آخره والآخر انما هو اعادة قصته في الكل الاصلية (فان
قبل هذا قول بالتناسخ لان النص الثاني ليس هو الاول كما ورد
في الحديث من ان هر الخمر جرد مرد وان لم يمس سريره
مثل حد ومن عهد حال من قال ما من منجى الا ولما نسخ
منه فقدم راسخا قلنا انما يبرم انما نسخ يوم يكن النص
الذي يحتمل ما من الاجراء الاصلية منسوخا لاول وان سمي
مثل ذلك قد نسخا كمن مر اعا في بحر الاسم ولا دين على
سجده ان تروح الى مثل هذا النص بل لا دله فثبت

الحديث فلا يلزم كون العلم
بجميعه بواجب ضروريا
ثم كلامه بظاهر الحصول
معتبر في ماهيته فلا حاجة
الى استقبيات بالعلم
وظلال العلم على الناس
بحسب لا يجوز سمي على
الناس من شأنه ان يحصل
(وايضا قد مدققت فيه
بان مثل هذه القرينة في
باب التعريفات غير
مقبول (وقد يدل ان
الضروري بمعنى عدم
الثبوت على ان يكون صلب
على علمه تعالى وحيثما
الضروري وحيثما من اقام
العام الحديث ليس بجمع
الا ان يجمع العلم من بين
الضروري والظري
تقابل عدم والسلب دون
الاجاب والسلب اوجبه
ان الضروري هوهم
الحديث واهل لا يوصف
بعدمه الى به (قد حصل
المعنى بغير مرد عامه
ان وصفهم اخرج بحديث

في عدم التفسير لم يرد على امور غير معروفة لا بعدم ما هي وهي حصلت فامس (على
حصلت فكلين يدرجهما الشارح في الكسبي اعقبهم (وجوابه ان الشارح حمل التعريف
على معنى دحر التعريف انما انما من حمله من من استقلال التعريف ثم كلامه (ولا حاجة في ان
لسا در من التعريف عند فلا يفي بعبارة القامه وحمل سقط في ان التعريف من على التناسخ

في هذا الاستدلال في عصر المتقدمين تقدم الحرف في خبر الجمع كما لا يخفى تدبر
(قوله بالاحتياط) نصير مع ما علم من أن المباشرة هو مناسب وذلك لا يكون الا مع لا
ختيار (قول) قدور انه لا ينقسم وجودية السامع اليه من الضروري في مقابلة اكتسابي
وعبره بما يحدث في احسن للاكتساب واختيار ﴿ ٨٢ ﴾ وحقرا من مظهر العبره من

وانه مقرون فينادي بهم عن رؤس خلافتهم ولا ينادي بهم
كتابوا على ربهم الا لعند الله على انهم ليس (وخصوصا في)
معه تعالى : يا اعظميلاك انك اكثر : وقوله عليه السلام
هو من مسيرة شهر وزواياه سواء مؤه ابيس من السب
ورجعه طيب من المسك وكبرانه اكثر من نجوم السماء من
شرب منها فلا يخفى ابداء الاحاديث فيه كثيرة (وانصرط
من) وهو جسر من ود على من جوسا من (شعر
واحد من السب بعبره : هو الحدة ويزل في اقسام امرار
(وانكره) اكثر المعترية لانه لا يمكن العمور عليه وان يمكن
هو بعد من الماء و (وانكره) ان الله تعالى قدور على
ن يمكن من العمور عليه ويسهل على المؤمنين متى ان منهم
من محوره كالورق الخلق ومنهم كالريح الهبوب قومهم كالحواد
لي عمر ذلك كهور في الحديث (والحكمة من والدار حق)
لان الابان والاحاديث الواردة في يد هذه الشهور ان يخفى
و كثر من ان يحصى (تهتك المكارو) بان الحكمة موسوعة
بشعرها كعر من : هو انوار الارض : في عالم العدم
مجال في عالم الافلاك نوعا آخره ارج عنه مستارم لحوار
لحرقه والقيام وهو باطل (فهدى امنى على صاكن
لما قد نكلنا عليه في موسعه (وهذا) اي الحكمة والار
(محارفتين) الآن (موجودان) تكوير وثا كيد

الكسبي ثم قدمه الى صر
وري واستدل لاني جعل
قسم لشيء قسمه وما
صل يد مع من انقسم
بقاير الاكسابي وانقسم
ما يقابل الاستدلال في ذلك
ان يقول ان الاستدلال في
احسن من انقسم مظهر
وه من الاحسن المطابق
اعم مظهر من بعض لاعم
المسلي قد كل ما يصير
لاستدلال في قسمه من ان
كتسابي يستمر كور
بل لاكتسابي قسمه
لان اعم المطابق : ان
قسمه من الشيء بوجه
كون الاخص قسمه منه
على ان القسم احسن مظهر
من المنقسم ولا محس منه
لان محوران يكون بين
المنقسم والاقسام عموم من
وجه او جعل الضروري
المقابل للاستدلال في قيد
المقسم قال العسل المعنى
وليت شعري كيف يتحيز
المقاسم اقتداء قديم

ان العلم لا يكون لاسباب وماسبب المبدأ فيجعل كسبي ما يكون بمباشرة لاسباب (ورغم
ثم قسم مطلق الاسباب الى ثلثة ثم قسمه له بسبب خاص اعنى مظهر العقل اي الضروري
والاستدلال في ليس المنقسم الاسباب انه شره من يكون لخاص مظهر العقل حاصل لاسباب
مباشرة فيتنافس ولو سلم محوران يكون بين المنقسم والاقسام عموم من وجه فيكون

نظر العقل اعم من وحسن التمسك بالمشاهدة وبقسمه من الحاصل بالاعم فلا تنافس اسلام
كلامه وذلك ان يقول ان وجه التجميع هو انه مع ضرورة امتداد قسمة لاكتسابي حذر
منه وبلا اعتباري وعندها بين مقادير لا اعتباري في جهة حيث حصر الحاصل من نظر
العقل في الصوري ﴿ ٨٣ ﴾ والاستدلال في اخرج ما عدنا من ذي في الصوري

الحسنيات والتجريدات
والحسينات فكلية هي شي
من الصوري بهتيري
وبعض صوري اعتباري
ا قول كالم بوجوده بدل
على زبده الوجود هو
حلال مذهب الاشعري
قوة وهو مشقة اسديه
اي يكسب مشقة اسباب
بعام سر مع في ان المنا
شدة لا يثبت عن لاحتباري
كما شرب انما قوة واسا
به في علم ورجع الصير
اي الكسب تكفي ا قوله
ونظر العقل وانما هو ان
بكال والفعل كما قال
بعضي (قوة اي نوع
بفكره لاولي لا اعتباري
ذكر الفكر وثرك له
نوع كذا يقتضيه امة
قوة بغير دله امة
في حسب والظاهر ان
لمزد بان معنى ما يقبل
بمحسوس اعم فلا يمكن
ان يحس دون ما يقابل
بلفظ وان هذا البعيد

و زعم نثر المعترض انهما انما يحاقن يوم الجزاء نفسه
آدم وهو واسكانها لحيه و لايات الطهارة في اعدادها
من اعدت للمؤمنين واعمدت للكافرين اذ لا ضرورة
في القول من النادر ان عورس من قول تعالى " فانك
الدار الآخرة مجتمعا بلدين لا يرمون عمو في الارض
والاحسانا فله يحتل الحلال والاشترار ويوسم بمصه آدم
عنه السلام تنفي صالمة عن المعارضه (وقالوا لو كانت
موجودتين هازلهلاك اكل الجنة بغيره تعالى انما لا يمكن
الارم بطل قوله تعالى كل شيء حالك الاوجه (فدل على
في انه لا يمكن دوام اكل بعينه وانما مراد للعوام بانه اذا
منه شيء من بغيره وهذا لا ينافي اهللك لخطه ان
الولاء لا يستمر المنة بل يكفى الخروج عن الامتداد به ولو
سالم يجوز ان يكون مراد من كل ممكن فهو العاقل من بناء
بعض ان الوجود الامثالي يستلزم الى الوجود الواحد
بمزيله لعدم (بقبيل لا يميل ولا يفسد ههنا اي التمسك
لا يطرأ عليها عدم مستقر لقول تعالى في حق المؤمنين
صديق فعالا واما قيل من انهم يهتس ولو لخطه
بغيره فهو من كل شيء فانك (اوجه الدلالة ان
المعنى (على انك قد عرفت انه لا ينافي الا على البناء
(وذهب المحرمه اي بهما بغيرا وبهمي اتهما وهو قول
بالمعنى العالي بالكتاب والسنة والاحكام بعض عبيد شهيد فضلا

بمستحسن لان الالهام بمعنى لا اعلام بانرا بالكتب حسب سبب (قول بطريق ان بعض
اي ملا اكتساب واستقصا كما هو المشهور وقد يقال لا بد من قيد لجبر اخرج بوسوعة
والقول ليس اعمس لا يكون الاطر من لجبر ليس مجيد تنبهر في قوله عن اهل الحق
علاء بعض المتصوره وانه من امة من اسباب العدم ممة ليس بمراد تعين

التشبيه والله أعلم به امر معتد به اقوى يدل العالم لاحكام وكذا من تنبه التعبير واشارة
او بالامر مردنه بعض ليس الامر جميع مسمى ان يحتمل لا يكون له افراد في انحصار
مردنه ما يعم كل والنفس من الاحساس في العالم مطلق على الكل وعلى كل جزء منه من لا
جناس في امره في موضع واحد كما لا في انفراد عند الا ٢٩ * وهو نفس على كل والنفس

ائمنوا في ايمانهم وهو متضمن كل التمسك والكفر وهو
 قوب الخوارج او منافق وهو قول الحسن البصري فاننا
 ائمنوا بعبادته وترك ما يحتل فيه وهو فاسق وليس
 مؤمن ولا كافر ولا منافق والحواشي ان هذه احداث
 يقولون لا ائمنوا عليه السلام من عدم البعثة بين
 البعثة وبين المؤمنين **بطلان** ان الذي ائمنوا به مؤمن بقوله تعالى
 * ائمنوا كان مؤمناكم كان كافرا لا يستوفون * هذه ائمنوا
 بعبادته لا بعبادته عليه السلام لا يترك تركه من تركه وهو
 مؤمن وقوله عليه السلام لا ائمنوا ليس لا ائمنوا ولا تكافروا
 لهوا اثر من ان الله تعالى لا يفتاونه ولا يخبرون بعبادته
 احدهم امر قدس وسدده ربه في مقام المؤمنين والحواشي
 ان المراد بالاعتق هو بعبادته ان الكافر من اعظم الفسوق
 والمحدث واورد على صيغ التعقيب والبالغة في الحرر
 عن العباسي مدلهما لا يثبت والاحديث الذي ادعى ان
 العاصم مؤمن حتى حال عليه السلام لا يدرى له بالعلم
 في السؤال وان يترك على رءم من اى در **اجاب**
 الخوارج بالنصوص انظروا في العاصم كافر كقول تعالى
 * ومن لم يحكم بما امر لانه فاولئك هم الكافرون * وكقوله
 تعالى * ومن كفر بعد ذلك فاولئك هم العاصفون * وكقوله
 عليه السلام من ترك سلوة متعمدا فقد كفر وقيل ان العاصم
 مختص بالامر كقول تعالى * ان عذاب على من كفر

قال الشارح في شرح
المفصل وهو اسم كل من
ليس اسما لمجموع
بمعنى الكون بل مراد
بمراد من مجموع
لعل مراد من مجموع
كل منس وطلاقة
فصل طلاق اسم
بمرثياته كطلقات
دس على زيد وعمر
دون طلاق الاسم في
موضع ما يكون موضع
لكل واحد من الاعيان
او موضع متعددة كما في
العين او موضع واحد
في مثل اسماء لاشارة
او موضع الاسم واليه
الخاص بخصوص
والله سم من هو في
الاعيان مجموع
احصاه واسم
وقال عالم كل
ما في العالم وفي
العالم العلى
وقيل العالم
وعالم جميع
قال

فمن سرف شرح لاشئ ان لعلم بها كل مطنة على الخمس بسوء تدبر لصورة (وتولى
المجمع واحد انوهم اجمع لا واحد) وحس بجمع حقيقة ، فوره وعلم اليقين مع الاحكام
ولا اعراض واعراض سوى رعابدها هو المشهور في مستهم وطلاقاتهم وعيه فكنته اخرى
كلا لا يحس تأمر (فوره الى غير ذلك من الخمس الموجودة) قوله فخرج صيات الله من

اعالم وما فيه ان يكون حريته او حراً (قولاً أصبحت غير الذات بعد على الصلوات
 يخرج بعد سوى المعنى الصحيح وقد عرفت بهذا قوله بجميع امرائى بنما
 ما يعنى كل من امرئ هذا صريح فى ان العلم اسم لكل دون نقدر المشترك فلا
 يكون اسميه عليه متعارف قبل ﴿ ٨٧ ﴾ مخصوصة فلا يكون مستهال الا بالتأويل بل

كل حرة من امرائه محدث
 وبقول بان المراد من الا
 حرة الحرة ثبات وانه امر
 بعضها لاجزائه تنبها على ان
 كل واحد من امرئيت
 حرة الحرة او المجموع
 انما من حريته اعالم
 ليس اد الارم منه كون
 بعض الحريات حراً
 فبعض ما دون كون كل
 واحد منجز العالم ولا
 بعد كل البعد ان يكون
 بكنه التفسير الاشارة الى
 اعالم وان لم يكن معاً
 منه فلهذا لم يرد بالجمع
 به نفسه وقد يقال اسرد
 بالآخر جراً حريته
 اعالم واصافته الى اعالم
 بدنى ملازمة مكان امرائه
 حريته اشى امرائه
 ومعنى اكل واحد من
 افراد اعالم لا يحذر كل
 واحد من امرائه وان كل
 حرة من كل فرد من افراد
 اعالم محدث وامت تعلم
 به هذا اهل فى يرد على

وقول تعالى * لا يصليها الا الذين كذب
 وتولى * وقوله تعالى من الحزب اليوم واسوء على انكار من
 * ان غير ذلك (والحزاب به متروك طوارىء بخصوص
 العاطفة على ان مرتكب الكبيرة ليس بكافر والاصح البعد
 على ذلك على ما مر واحراز حواجز مما دفعه اليه الاحكام فلا
 اعتماد يوم ﴿ والله لا يعمرن مشركه ﴾ واجماع المسلمين
 كما هم اجتماع اى انه هل يجوز عقلاً من هذا بعضهم اى انه
 يجوز عقلاً بل لم يرد من ليس السمع ودهم الى انه يمتنع
 عقلاً لا فصيحة كونه متفرقة بين نفسى ومجس والكفر
 نهايتى الحجة لا يستحيل الا باحراز رفع الحجة لا لا يستحيل العفو
 ورفع امره واصحاب الكفر ومقتضاه ولا يطرد له عموماً مرة
 وام كان معاً معاً وايتضاه واعتقاد الا بغيره بوجوب جزاء الا بغير
 وهو خلاف الدروب وبقدر مدون دونه من يشاء
 من صغائر وانما يشترط مع القوة ودونه اعلاه لمعتزلة
 ولى تقرير الحكم ملازمة لانه بناء على ثبوته واليات
 والاحاد من كثيرة لى هذا معنى وامتنع بخصوصها بالصغائر
 والاكابر مقرونة بالقوة ﴿ وتمسكوا بوجهين الاول
 الايات والاحاديث او اردت في وجهين اخرين (والحواجز
 انما معنى تعدد مدعى انما تدعى على الوقوع دون وجوب
 (وقد كثرت النصوص فى عدم اختصاص مدعى المعصية
 عن جمومات الوعيد وزعم بعضهم ان الحواجز فى بوعمد

العلانية ح بالون اسميه متعارف فدان كل لا يتجاوز شكله بامل (من السموات وما
 فيها والارض وما عليها اشارة الى جميع السموات والسموات من الارض وما
 وافراد الارض بناء على انها طبقات منه سالفة بالدات ومختلفة بالحقيقة بخلاف الارض كذا
 فى تفسير المعنى (قول محمد بن الحنفية الرضاى وهو سوفية الوجود بالعلم واليه

الحقيقي وذلك كما بالعظم والانسرفور ولا هو صاعده كلمة لاشارة الى معرفي بين الوهمي والعرفي على ما هو المشهور من مدار الوهمي على تميز الحس بحيث يعجز الحس عن تمييز بطرف عن بطرف فلا تصور الانقسام بوهي اذا الامر الوهمي موقوف على الحس بخلاف العرفي ادليس دائر اى ذلك اذ حكم ٩٥ * الامر و مره ليس دائر اى

دلائلها على العموم في الاشياء وان ما ولا هو الاله محجب
بخصيصهها كما في حجابها بين لاددولها كالامر العفو والشماعة
ثابتة لاددو القطعية من الكمب والنسبة والاشياء قائلت
المعترنة بالعفو عن الصفاير مطبقه وعن تكثير بعد القوية
وما شدة اربارة شواب وكلاهما فاسد اما الاول فلان
بشبهه من تكب الصغيره * مجتنب عن الكبرية لا مستحقان
اعتبار عندهم فلا معنى لعفو واما الثاني فلان البصير
دوره على اشعاعه بمعنى طالب العفو عن الخطية * وهل
تكنائير من المومنين لا يتخللون في سائر * وان ماتوا
من غير تو بقوته في * هو يعمل مثعب در حيدر ابره
* ودهس لا يمكن عمل حير لا يمكن ان يرى مرآة قبل دخول
لنرثم يعمل سائر فاحمد لاددو باطن بالاجتماع فتعفن الخروج
من املر ولعمري تعالى * وعد الله المومنين والمؤمنات
حبات تجري من تحت الانهار * وقوله تعالى * ان الذين
اسموا وعبدوا الملائكة كانت لهم جنت المردوس بر لا
* في عمرتك من المومنين المومنين كور المومنين من
امر المحقق مسمى من لاددو عطفه على ان * من لا يخرج
بالمعصية من الامان وانما الخلود في الدار من اعظم العقوبات
وقد جعله مراعى انى هو اعظم المحامات فلو عورى به
غير الفاء وكل زيادة على قدر حماه فلا يكون عدلا ودهس
باعتقاده الى ان من دهر في كمار فهو العفو لانه ما كافر

الحس بل تجري في جميع
اشراف من ان يلاحظ في
ممن الاحتجاب مثاق وبعلا
بل كل جزء منه يتبر فيه
طرف من طرف على وجه
يكون مطابق باوقع فاب
المعقول الرازي في الامم
حكمت والحق عدم العرف
بينهم ولكن يقول عدم
انقسام العرفي كذا في
الشمير فما انما في ذكر
اشياء غيبية في الاشارة
الى اقسام القضية بنماها
وانما مش بالهرة لا فعال
* وما اقسام مرئى لا حلال
والعرف من والمور اراء
ويعجزه انما اجمع الى الو
هي بل الحواشي من
اصحاب اقسام القضية الو
هيبة وليس شي * من
القضية قال العارف المعشى
اي مطابقة بوقع ولا ليعرف
مرحبا كل شي * ثم كلامه ولا
مه * في ان الكلبة في حير
لومع ادلا بكون فرض
اشهر لا يعرف المعشى

او فرض صدق على كثير من اد يعرف فيا مفتح كلمة مروض كمن في موصيه بامان (واحد من
(قوله والصورة بوجه كانت او حسمتوقد يقال ان بصورة الحسية هي الحس في بادي اراي
بل حقيقة عند البعض (قوله والعرف حديد كانت و * والظاهر ان قيد المجرودة مائة
بالعوس والعرف بين اعلو وبين العوس * وان كانت مجردة عن مادة من حيث الحلال

كالمثل لكها متعقبة بها من حيث التفرع والنسب والآخر الاستكمال بخلاف العقل فانها يصدر
متعلقة من عقول الحشية لأن كل ما يمكن أن يحضر له فهو بالعقل وليس له كمال مستطر ولهذا
قد يعجز الناس من الرد حيث كمالها وانما هي من المحركات تأمر في قول كره وهي الجسم الذي
يحتويها من واحد على وجه ٩١ * فيسوي المخطوط بفروجه يستخرج من النقطة

بفروجه في حلق الوسط
إلى أي جانب يفرس وأمراد
الجمعية أن لا يكون كره
بته بحسب الجسم فقط بل
يكون كذلك في عدد به
أمر (قول على سطح
حقيقي مستوي وهو بقدر
الذي يقبل الانقسام في
جسمين قطرياً استوائياً هو
في كل واحد من هذين
مستقيماً في نفسه بكثرة
الأجزاء وقلتها به من أن
العظم والصغر لا يوجدان
في نفس الكثرة والقلّة فلا يأتى
في وجود الكثرة والقلّة بقوى
وهما كما في المحركات بالآلة
عناد (قول وذلك إنما
يقصور في شئها من بعض
في الكثرة والقلّة لا يوجد
أن يكون التباين في الكثرة
سواء كان في الجسم معاً أو
في أحدهما فقط لا يترك كل
واحد من الجسمين غير
مثله لو وجد في كل جزء
معرض في أحد هاتين من
الأمر بالصورة ولا معنى

أو ما من كبرية تمت بلاتوبه ذات معصوم وإسبب وصلب
صغيرة إذا جئت عن الكبرية ليصوا من أمارة على
مستل من أصولهم وانتهى بحلق ما أجمع وكذا صاحب
الكبرية بلاتوبه لو جئت أحدهما انه يحسب بعدا وهو
مصرقة مالمية دائمة فيما في استحقاق الثواب الذي هو مسموعة
بالسنة ذمة والحوادث مع في الدوام بل مع الاستحقاق
بالهوى الذي قد مر وهو لا يتجانب وإنما ثواب مصر منه
والجانب عدل قال شيء من شأنه من جهة ثم يحوّل
الحمة وبأنه بها يتصور من شأنه على مخلوق لقوله تعالى
* ومن يقتر مؤمنة معك يجرؤا وهم حلفاء فيها * وقوله
تعالى * ومن يعص الله ورسوله ويتق عدده يدخل
درام مقاميه * وهو من أجل * من كسب حسنة وأعطى
منه طيبة * وذلك من باب المارهم فيها على من * والحوادث
أن فاذل هو من لكونه وعلمه لا يكون لا التفرع وكذا من تعنى
جميع مخلوق وكذا من أعطى به عطية شملت من كل
حاصل ولو سلم المخلوق قد يستعمل في أن يكتسب الطويل كقوتهم
سجين مخلوق ولو سلم معارض بالصوم والباله على عدم
المرد * ولا يأتى في أناعة الخصم من أي أدع من حكم
المعجز وهو لو عمل مائة أفعال من لاس كان جميعه آمن به الله
من أن يكتسب والمعجز بعدى بسلام كما في قوله تعالى عذابه
* وما من يوم من يوم إلا يؤتى به صدق وبالله كما في قوله

لقد هو بكثرة إلا أن لا يكون كذلك من يوحى في أحدهما جبر لا يكون بل أن يعجز من الآخر
فلا يتجه ما من أعاص المعشى يرد عليه من العقل ما زعم بأن جميع مراتب الأعباد أكثر ما
بعد العشرة وكذا انطاعت علمه تعالى أكثر من تعصاته قدرته ثم كلامه والحوادث بأن
الكلام فيها دخل تحت الوحد ليس بشيء وكذا الحوادث بأن ذلك أشبه إلى الكثرة والقلّة

بعد احكامها بالبره ولا مدعى ان الحشر بالمعنى بشئ لا يتصور مع عدم واداء بمعنى الاول
فالمضافات غير ظاهرة على ان في تركيب الجسم من الأجزاء التي لا يغيرها طبعها عن
تلك المظهرات انما كما لا يحسن من لادى قوجه فتوجه قول جسي عبيد اودام حركة
السموت واستماع الحرف والالتزام بالخرق ﴿ ٩٤ ﴾ ولا التزام لا يتصور بدون

الحركة المستقيمة وهي لا
معلوم على صلهم ولو تر
كب الجسم من الأجزاء
بالعمل لا يتصور الحركة
المستقيمة بدون حركة
الأجزاء مستقيمة حيثما
(قوله بل بغيره والاولى ان
يقال بامر آخر لان الصفة
ليست بغير الذات وفيه
ان ذلك الحكم محتمل بالصحة
وت القدمية تأمل (قوله
فبما لا يخلو الحشر بان يكون
في عروض التحير له واسطة
في العروض (قوله اخذ
من السموت وفيه تسامح
(قوله في بعض الأعراس
كالأعراس النسبية مثل
من محتمل بقوله بوجه
دهنا مل (قوله عمل هو من
تمام التعرض اشارة الى
صحة الحرومها بكلمة ما د
هي عبارة عن امكان كل ممكن
حادث او الوجود الذي
اعتبر مفا برته لهيات
او الحشر وحها بقوله لا يعوم
بناته لان معنى عدم القيام

بالنيات هو انه يعيد في تحير ووه الحاصل محشى واما لاداء عرض فلا يصح (الحكمان
اخراجها ليس على ما يسمى تأمل (قوله والنواق بالتركيب من الاثنين والحمد لله قوله وانواعها
اي اصولها البسيطة والتركيبات غير مبسطة ويميز مندرجه تحت احبطوه في الحقيقة
طعن او اكثر متعلق معوضا انطاع واحدا لك الالامج ورة بين حاملها وفرقتي

المعصر في النسفة بتفصيل وانقرع اذ يحسن من كل واحد منهما طعم لا مركب فيه وليس من التسعة المذكورة وامت مبرر بين الحكم بعدم تركيب لاسخ عن الاشهر (قوله والعوضه فوقش في كور المعوضه والعوضه بواعدا لا احتلاص بينهما لا يعارض كالشبهه والمعن دون اسهه و هو قد انقروا ٩٥) بان المس طعم باهظ ظاهر اللسان وحده والمعوضه

طعم باهظ ظاهر اللسان وباطنه معا (قوله والتفاحة هي طعم فوق المعوضه دون الحلاوة لانها لا تحسن اصناف مبرر او بينها مبرر بعدم طعمه ومعل عنه من اطعموم مثل عند ابطمه ١٠٠٠ من اسو حبلت (قوله لا مفرص لا لا احسام بطري مري العده من غير من يكون مشروطا بالمزاج و تركيب على ما يقصده اصل الاشهر (قوله و اذا مقرر ان احسام بعضها ثبت يحصل العالم في لا بيان والاعراض والحاصل لا يحسن الاحسام والخواهر بان لبيل المخرج من نفسه وانما لم يفرص بعض يحصل الاعراض اما لعدم الاطلاع بالحصر ١٠٠٠ ولعدم ثبوت العرض على ما تأمر (قوله ما يشهد اي بعد حليته في الحلة فلا يلزم منه كون مشته لحدوث من احسبا

بالحسن واقرب الى اللسان وعمل بالركن اشر الى نفس ديت بقوله ٩٥ فاعلم ان اي طاعت (هي تقرا يدي في معه والايمن لا يرد ولا يقص فهو معاملة الاول لا عمل غير دعه في الايمان مامر من جميع لسانه وان قصد في ولا يرد في الكمال و مسقط العمل على لسان كدوله في ان الذين اسوا وعملوا الصالحات مع الضعف في العطف يقتض المعاصرة وعدم دخول له طوري معصون عليه وورد ايضا من الانوار شرط صحة العمل في قوله في ١٠٠٠ ومن يرد من الصالحات وهو موعود مع منع بان مشروطا لا يرد في الشرط لا متتابع اشراط متى ١٠٠٠ وورد ايضا ثبوت الايمان لمن نزل بعض لاهب كذا في قول ١٠٠٠ وان طه ثقتان من موعود بين امتنوا ١٠٠٠ على ممر مع القطع بانه لا يفسد بلش ١٠٠٠ بدون ركنه ولا يحسن ان هذه الموعود اسما يعوم حجة على من يجعل الطاعت ركن من حقيقة الايمان بحيث ان تركها لا يكون مؤثرا كالمعززة لا على مذهب من ذهب الى بها ركن من لاهم الكامل بحيث لا يخرج ناركها عن حقيقة الايمان كما هو مذهب الشافعي وقد حصل له كانت المعززة باجور شها في لاسن والمقام انك ان حقيقة الايمان لا تزد ولا تنقص كما مر من انه القصد من الغاي يثنى بالحق المرم والادمان وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان متى ان من حصل له حقيقة يقصد في سواء

ت والشاهدات (قوله والارم استلزامه فعل لنفسه (قوله يكون مادناذ العصد ما يكون حاله العدم والالزام تحصيل الموجد وموضع ما هو المظهور في كتب الفوم والشهور فيما بينهم واعترض عليه الامني بانه يجوز ان يكون تقدم القصد على الاستعداد كتقدم الاجاز على الوجود بان يكون فائدا لا مائيا ولا يبره ان من بطلانه تأمر (قوله

لكن اثنين في الابدس في الكائنين والساكنين مجموع الكونين في الاثنين فيمكن واحد والبعض الآخر
 ان الحركة هي الحصول الاول في المكان الثاني والسكون هو الحصول الثاني في المكان الاول واعتبر من
 عليه بانهما متعاضدان في وجود الكون بانواع الاربعه ولا وجود للحركة والسكون على هذا القول
 عمن لا يقول بنفاذ الاعراض ويمكن ان يجاب ٩٨ ﴿ عنه بين وجود احدهما الكل بالمرحاه

والمرحاه على سبيل التعاضد
 كافي في القول بوجود الكل
 (قال الماثل العجس يرد
 عليه ان ما حدث في المكان
 انتقل الى آخره لان الثالث
 لم يزل في المكان في الان
 اشق من ان الحركة السكون
 معا فلا متلازمان بالذات
 والحركة في الحركة كون او
 في مكان ثان والسكون كون
 ثان في المكان الا في هذا
 ظاهر عند تجدد الاكوار
 بحسب الابدس وان على
 القول بنفاذها في بعض اشكال
 ثم كلامه يعني لزم ح ايضا
 على القول بنفاذ الاحوال
 عدم تباين الحركة والسكون
 بحسب ابدان بل يكون
 سكون واحد حركه وسكون
 معا ولا خلاف ان ذلك
 ليس بمستبعد جدا حتى
 يذرم ذلك دمه فدا بغير
 على ان اختلاف انواع
 الكون ليس بالفصول بل
 بالعوام في الاعتبار في
 الوجود في الحقيقة منها ليس

والحكم والائسث والانتفاع مع تحصيل تلك الكيفية يكون
 بالاعتبار في مباشرة الاصل وصرف النظر ورفع
 الموانع ومنحو ذلك وبهذا الاعتبار يقع التكليف بالايان
 وكان هذا هو المراد بكونه كسما واختيار بالولا يكون المعرفة
 لانها قد تكون بدون ذلك نعم بلزم ان يكون المعرفة
 البقيية المكتسبة بالاعتبار تصديقا ولا يسل بذلك ح لانه
 يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالعربية بكونه وبين
 وليس الايمان والتصديق سوى ذلك وحصول التكليف
 المعاني من المستكبرين ممنوع وعلى تقدير الحصول
 فكفرهم يكون بانكرهم باللسان وامرارهم على العباد
 الاستكبار وهما من علامات التكذيب والامكار والايان
 والاحلام واحد لان الاسلام هو المصوم والالتزام معنى
 قول الامكلم والادعان وذلك حقيقة التصديق على ما مر
 ويؤيده قوله تعالى « فامرنا من كل قبيلة من المؤمنين
 فاجروا بها فاجروا بها من المسلمين » وبالجملة لا يصح
 في اشرع ان يحكم على احد بانه مؤمن وليس بمسلم
 او مسلم وليس بمؤمن ولا معنى بوجودها سوى هذا
 فظاهر كلام المشايخ انهم ارادوا عدم تقايرها ببعض
 انه لا يمكن احدها عن الاخر لا لاتحاد بحسب المذهب
 لها ذكر في الكفاية من ان الايمان هو تصديق الله تعالى فيها

الائسث الكون والحقائق بمعنى ان يكون هناك كون واحد بالشخص بان بحسب ذاته (اخر)
 هل يسه الى حدود المصافه وان تسلمت النسبة في كل آن يمرض الى غير ما كانت عليه
 في الان السابق فذلك الكون من هذه الحبيثة حركه والافسكون ومن هذا يظهر لك ان
 قوله وعندها معنى قواهم الحركة كويلان ليس على ما يفسى (قوله فان قيل مع

للمقدمة العنيفة بأن الأيمان لا يخ عن الحركة والسكون (قوله كما لا يكون صكاً
شعر بأن توهم السكون فيه ابعين توهم الحركة وليس كذلك بل الامر بالعكس
(قوله قلت هذا) مع غير مصر واظهر ان هذا على فنون المناظره جواب عن
الجمع بتعبير النبيين نعم في ٩٩ ﴿ (قوله يقتضى المسوقيه بالغير مستقر ما يوافيه

انه ان اريد بالغير مصر
بمعنى الحركة فلا يقتضى
في معنى الجمع وان اريد
بما هو جسيما اعنى سكون
بمعنى الامراد من الحركة
على المعنى الآخر منها
فلا يقتضى مسلم لكن لا
يغيب المطلوب اعنى
حدوث مطلق الحركة او
افرد المنتزعا حاصل
ما فيه الحركة يقتضى سبب
كل فرد منها على فرد آخر منها
ولا شك انه لا يارزم منه
الاحداث لافراد دون
حدوث مطلق الحركة
وتحاليل الكلام فيه وقد يقال
ان معنى فرد منها على فرد
حرمها على غير انتهائه ولو
على سبيل انتفاء باطل
بوجه ان تطبيق فلا بد
منه الى فرد لا يكون
مستوفى بالمر فيلزم ح
حدوث المطاوع ويتم
بمطلوب (قوله ولا كل
حركة فهو على التخصيص
او فيه من مقرر وقد عرفت

احد من اوامره ودواهيته ولا سلام هو الانقياد والخصوع
لأوامره وهذا لا يتحقق الاصول الامر والهي فالأيمان
لا يملك عن الاسلام حكما فلا يتعايران ومن اثبت المتعاير
بعد له ما حكم من آمن ولم يسلم او سام ولم يؤمن فان
اثبت لاحد منهما حكم ليس بثابت بل امر فمما والاطهر بطلان
قوله من قيل قوله تعالى * قالت الاعراب آسأع لم
تؤمنوا وكان قولوا السلام صريح في سحوق الاسلام
بهدون الايمان قلت المراد ان الاسلام المعنى في اشرع
لا يوجد بدون الايمان وهو في الآية بمعنى الانقياد الطاهر
من غير الانقياد السطو بصرية التلفظ بكلمة الشهادة من
غير مصدق في بلب الايمان فان قيل قوله عليه السلام
الاسلام ان تشهد بان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم
الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتصدق لست ان
استطعت اليه سبيلا دليل على ان الاسلام هو الاعمال لا التصديق
المسلمي قلت المراد ان ثمرات الاسلام وعلاماته ذلك كما
قال عليه السلام تقوم وقدموا عليه اتحدون ما الايمان بكنه
وحقه فقالوا انه ورسوله اعلم قلت شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة ومبيل
رمضان وان تعطوا من المعصم الخمس وكما قال عليه
السلام لايمان يصح وسعوا شعبه اعلاها قول لا اله
الا الله وادعوا ما طه الاى عن الطريق (وادعوا من

ما فيه واتصال المقصود وعدم الاستقرار ليس الاى تستقر الاضافة الى حدود المسافة دون
ذات المحرك فلا يلزم من تغير الاضافة وحدوثها حدوث مصادرات لاضافه مع ان المقصود
للمسوقيه بالغير ومقتضى عدم الاستقرار هي الحركة بمعنى انقطع الحركة بمعنى المتوسط
او لكلام ليس الاى هو كنه بمعنى المتوسط اعنى كون الحركة بين اهدا والهدى فاما مل

(فوقه) کل جسم در و بر و کف الحذر ملاصق است اینها را لا بد علی البدن می بود
و بعد از آن در نور علم است و فیض و نور و مبین است اینها را لا بد علی البدن
است و مکتوب و لا بد است پس القدم و بین عوار تقدم است بر مکتوب و لا بد علی
و لا مصلح جسم و نفس را مریض را لا بد است از 100 و باید بدست آورد که

على يد دعوى من جعل
بشخصي ان كنت من مودة
لا يستقرم وهو دعوى دعوى
بوجوده يكون مستقيم
بشخصي جواره مستقيم
بشخصي ان عدمه مستقيم
في عدمه مستقيم وفيه يتم
المقصود به لا يكون دعوى
ان هذا مستقيم وعلى السبيل
في دافعي لا عصبية كثر
بشخصي بعد قوله وهو جعل
الزوم جلال المبرور
قوله وانه مستقيم على
على من جعله من دعوى
والجواب ان هذا غير
هذا بل هو دعوى جواب عن
المعنى غير النسيان
بشخصي لا عصبية
وجودها قوله ضروري
انها وصفاه تدلي ليست
من قبيل الاعتراض (قوله)
وبالثالث ان الارل مستقيم
الزوم بنبوت الحديث في
الارل على مقتضى وجوده
لا يتخلو عن الحديث في
الارل اصله ان اراد

بشأن الحديث لا لا ثبوت الخبر مع وجوده فلهذا لا يرد عليه من أن
عدمه عن عدمه وإن كان ذلك في بعض بعضه ورد له في بعضه
بأنه فاستدلوا بأن وجوده في بعضه لا يرد عليه من أن
بأنه وجود الظاهر لا يرد عليه من أن وجوده في بعضه لا يرد عليه من أن
سواء فلما يوجد الكسبي في بعضه لا يرد عليه من أن وجوده في بعضه لا يرد عليه من أن

فقد المسمى مع حدوث كل من كبريات هذا المصداق كانت الحرفيات متناهية ما إذا لم يكن متناهية
فلا يجوز أن يكون من غير عدد غير متناهية في مرتبة في ترتيبها حيث لا يسر أن يكون
فيها من غير أن يصح على أن عدم شيء في مراتب في كل مادة تحدث تحت
الوجودية - وهو على سبيل المثال ١٥١ في بعض أسطره من أسطر أو بين كل واحد

من تلك المراتب كان
مستوفى بالمر لا في نهاية
كان جميعها تحت الألف
عند شئ مستوفى فالغير
بما أن ذلك الغير
لا يجوز أن يكون من حيثها
والأكبر لا يكون ما هو منه
جميعها ما في سطحها
حوادث وفيه مجال بحث
بعد ذلك الفصل المعنى
بما هو موضح ما ذكره يوم
الأيوم من نعم محسن بعدم
بشيء هي ثم كلامه وفيه أن
بشيء عدم تها في نعم
في عدم الاعتدال والو
فوق عدمه يمكن أن
أشود بعدة بعده يرى
بكل مداع يوجد منها
فيكون أن يوجد بعض
بغير أن يكون إلى حد
ذلك من بعد أن كان
بوجوده في كل مرتبة
بشيء لا يعني أن لوجود
بشيء غير متناهية في مراتب
بشيء من الواقع في بين
بشيء وعدم أساهي

حتى أن الله من السعيات من مات على الأمان وأن كان
أمره على غير الفصيل والغير شئ من حيث
في غير وجوده على وأن من طول عمره على
الحيث من حيث على ما أشعر إليه بغيره على في
حق الأمان - ومن من غير من - وهو عليه السلام
السعيات من سعد في بطنه وأشعر من شئ في بطن أمه
شأن أن يتلأل ذلك بغيره (والسعد من شئ) من
يرتد بعد الأمان بغيره (أو شئ من سعد)
بأن من سعد بغيره - ير بغيره من سعد
والله وتدون الأسفار والأشياء وهذا من سعد
والأسعد تار من السعادة والأشياء يكون الله له
والغير على بغيره إلى سعادته - ومن من أن لعدم
الأمان بغيره والحدوث والحد لله الأعلى في المعنى لأنه
أن يريد بالأمان والسعادة مجرد حصول الأمان وهو
حصول في الحال وأن يريد بغيره بغيره - وشأن
هو في شئ بغيره لا قطع لمصولة في الحد من قطع
بالحصول أراد الأول وهو في - إلى بغيره أراد الثاني
أراد أن يريد بغيره - من الأمان - وهي سعادته
الحد من الأمان من بغيره - في ذلك من بغيره - من سعد
عديم فيها قصرت - بغيره من الأمان - وآخره
وقد عرفت معنى الرسول - النبي في بغيره

والله دون عدم بغيره ما في بغيره من بغيره - بغيره أن يكون بغيره
بغيره بغيره - الأسفار بغيره لمصولة لا من بغيره - بغيره عدم بغيره
الاحكام وبغيره إلى عدم تها في بغيره - بغيره الأمان بغيره - وبغيره
وبطل بطل على ما بين في بغيره - بغيره الأمان بغيره - بغيره

المحتمل (قولهم الفراغ الموهوم قيد بالوهوم لان الفراغ الوجود منه من غيرهم اولان
الممكن مشغول بالتمكين غير محال عمود اعني انهم لا يملكون مجرد الوهم والعرض واعلم ان المذهب
هنا ثلث احدها للمشائين وهو المذكور في السوال وعلى هذا لا يجب ان يكون لكل
جسم غير بل مالم يملوا والثاني ما هو المذكور في ١٥٢ ﴿ الحواش بل يمكن (والثالث

لا فلاتون ومن تبعه وهو
المعنى انه وجود استجود
الغير اما في المصطنع على
بعد المحتمل الممكن الحال
فيه وعلى هذين المذهبين
كل جسم متغير وما به
يتعلق بالمذهب الثالث
غرض في السوال ولا يصح
الحاجة اليه في الحواش لم
يتعرض له قوله بشمل
المحتمل يقتصر عليه وان
كان الموهوم امر دكمك
لان الغرض مجرد دفع
الشبهة لا تطبيق ماهية الخيز
(قوله ومعلوم اشارة الى
بيان الملازمة (قوله ترجع
احد طرفي الممكن من
غير مرجع اي وقوع احد
المتساويين من غير مرجع
وهو متيق بالانتمى بخلاف
ترجع احد المتساويين بلا
مرجع اي ايقاع احداهما من
غير مرجع فانه غير متيق
عند بخلاف اعملاء
والعزلة فانه متيق كالأول
عند ولها حشر الترجع

الكتاب (حكمة) اي مصالحة في معنى وفي هذا اشارة
الى ان الارسال واجب لا معنى الوحوش على الله تعالى من
بمعنى ان فصيحة الحكمة تقتضيه لما فيه من الحكم والبصالح وليس
يستمتع كما زعمت السمية والبراهمة ولا يمكن يستوى طرواه
كما ذهب اليه بعض المتكلمين ثم اشر الى وقوع الارسال
وعائده وطريقين ثبوتين تعيين بعض من ثبت رسالته
مع الله وقصار الله تعالى رسالته من ايش الى البشر مشر من
لاهل الابليان والطاعة بالجنة والثواب (ومستمر من) لاهل
الكفر والعصيان بالنار والعقاب فلن ذلك مما لا طريق
لعمل اليه وان كان مبالغة دقيقة لا ينسب الى الواحد بعينه واحد
(ومستبين لباس ما يحتجبون اليه من امور الدين وادب)
فلن الله تعالى خلق المحسوسات واعدها الثواب والعقاب
وتفصيل احواضها وطريقين الوصول الى الاول والاحترار
عن الثاني مما لا يستقل به العقل وكذا خلق الاحسام السبعة
والصلوة ولم يجعل له عقول والحواش الاستقلال بمعرفة
وحسب جعل الفصايا مملوءة من الحكمة لا طريق الى الخزي
بما في جانيه ومنها ما هي واحلت او مستعانت لا يظهر
للعقل الا بعد نظر دائم وبحت كامل بحيث لو اشتغل الانسان
بغيره نظر اكثر مصلحه فكل من فصل الله ورحمته رسالته
ليبين ذلك كما قال الله تعالى ﴿ وما ارسلنا الا رحمة للعالمين

بدل الترجع مع ما هو المذكور في الكتاب لكنه قد نص في شرحه (واقول) (وايد)
في بحث الامكن وفي حواش شرح هداية الحكمة ان الترجع بلا مرجع يؤدي الى
الترجع بلا مرجع يعني شي وهو انما لو قال ترجع احد طرفي المحدث من غير
مرجع بدل الممكن لكان اوفق بالمذهب واقرب للمقام والسوق (قولنا في السات

الواجب أه وإنما حصر بالواجب وأن كل ومع لحظة الله بأزاعات القدس اشارة
الى ان مدار العاقيه والمصحيح لها بسلسلة التكميل وامتياز من صائر النوات
ليس الامن جهة الواجبه فكانه قال المحدث للعالم هو الواجب (قوله موجود من ذاته بمعنى
ان ذاته على قامة مستقلة في ١٥٣) وجوده وفيه اشارة الى زيادة الوجود على ذاته

كما هو من ذهب جمهور
المتكلمين (قوله ولا يحتاج
الى شيء من متصل عن ذاته
اصلا لاني ذاته ولا في معناه
لحقية مطلقا لانه بدى
الوجوب الذاتي وقد بدا
مشرقى الصمت بل الاحتيا
ج في الصفات هل يبقى
لوجوب الذاتى اولا
واعلم ان هذا ما قبله من
قوله يكون وجوده من
ذاته صفة كاشفة للواجب
الوجود قوله اذ لو كان جائز
لوجود تعليل لمصر محدث
بعالم في الذات الواجب
الوجود بمعنى ان محدث
العالم لو لم يكن واجب
لوجوده لكان ممكن الوجود
مروية متعام كون مبدأ
لوجوده وما فصله من
يكون متمتع او حوافر كان
ممكن الوجود كان من
حيث العالم بدى
على ما هو المقرر عنى
هم من أن كل ممكن محدث
ولا تنوعه الحق بالصحة

(وادعى) اى الانبياء (بالمعجزات المناقصة للعدلات
جمع معجزة وهي امر بطور بخلاف العادة على مدعى
البوة عند تحدى المكبر من على وجه يعجز المستر من
عن الاتيان بمثل وذلك لانه لو لا انما يبدى بالمعجزة لها
وجب قبول قوله ولما بان الصلابة في دعوى الرصالة
عن الكذب وعند ظهور المعجزة يحصل الحزم بصدقه
بطريق جرى العادة بل ان الله تعالى يحل العلم بالصدق
عقيب ظهور المعجزة وأن كل عدم خلق العلم ممكن
نفسه وذلك كما لا ادعى احد بمحصن من الجماعة انصر حول
هذا الملك اليهم ثم قال اللهم ان كنت صدقا فخالى عبادك
وقم من مكانك ثلاث مرات ففعل يحصل بالجماعة علم سرورى
عادى بصدقه في صفاته وان كان يكذب ممكن بصدقه فان
الامكان الذاتى بمعنى التحوير العقلى لا يملك حصول
العلم القطعى كعلمنا بان جبل احد لم يخلق ذهبا وان
كان ممكن بصدقه فكذلك احصى العلم بصدقه بموجب
العادة لانها احد طرق العلم كالفلس ولا يقدح في ذلك
العلم امكان كون المعجزة من غير الله تعالى او كونه لا اقرص
التصديق او كونه التصديق انما ادب الى غير ذلك من
الاحتمالات العقلية كما لا يقدح في العلم السرورى المحسى
بحرارة النار امكان عدم الحرارة للنار بمعنى انه لو قدر
عدمها لم يلزم منه مع (وول لا يبيد ادم عليه السلام احرهم

ولا بالذات مع الصبر ولا منقاة العاصل المحشى لكن برده عليه ان يقال يجوز ان لا يكون
من جملة العلم الذى ثبت وجوده وهو متعدي صرح ان يكون ذلك التمر بعد ثا ليدك العلم
ومبدى العلم كلامه لان الكلام على نقد بركون المحدث للعالم ممكن ولا شك ان المبدأ الممكن لا يكون لا
وجودا جادنا لان مبدأ الوجودات لا يكون معدوما لان مبدأ الوجود للغير موجود

ان يكون غير جامع للمال ان الوجود الخارج عن جميع الممكنات ليس الا الواجب والجميع
 للمركب من الجميع والواجب من جملة الممكنات وفيه نامل (قول وتنقطع السلسلة
 اذا الواجب لها كان علة للجميع فلا بد من ان يستند اليه شيء من آحاد السلسلة والا لكان
 علة للمعروض انه علة له فيكون طرفه له يستند) ١٥٩ اليه بالمعروض (قوله ومن مشهور

الدالة الدالة على بطلان
 التسلسل او اثبات مصدع
 ووجه النسبية بالتطبيق
 ظاهر وللقوم في اثبات
 الواجب مسلكتان الاولى
 بيان ان الممكن سواء كان
 متعلقا بالافراد او غير متعلق
 بالافراد ما لا يتم له الوجود
 بدون الواجب فوجود الممكن
 يدل على وجود الواجب
 الثمة وبلزم من وجوده
 تمام السلسلة من حاسب
 العلة والبرهان الاول
 من هذا القبيل واشكى بيان
 امتناع عدم تمام
 الموجودات الخارجية سواء
 كان من جانب العلة او
 من جانب المفعول
 فيجعل ذلك ح مضمنا
 لا يثبت الواجب من ذلك
 برهان التطبيق (قوله
 الممثلة من قبل التطبيق
 كما لا يمكن الا فيما دخل
 تحت الوجود كذلك لا يمكن
 الا بين الممثلة في الحقيقة
 المطبق في نفس الامر

انه يصلح بالنسبة وتوهمه ويقتضى به الموهوب لانه افضل
 فامتنعوا (وقد روي بيان عدمه في بعض الاحاديث)
 على ما روي ان النبي عليه السلام سئل عن عبد الانبياء
 عليهم السلام فقال ما نقله واربع وعشرون العاوي رواية
 ما نقله واربع وعشرون الفا (والاولى ان لا يقتصر
 على عدمه في النسبية فقد قال الله تعالى منهم من قصصنا
 عليك ومنهم من لم نقص عليك ولا بد من ذكر العددان
 يدل على عدمه من ليس منهم (ان ذكر عدد اكثر من
 عدمه (لو خرج منهم من هو منهم) ان ذكر عدد اقل من
 عدمه يعني ان مر الواجب على تقدير اشتغال على جميع
 الشرائط المذكورة في اصول العقدة لا يفي الا الطن ولا عبرة
 بالنظر في باب الاعتقاد بل منصوصا اذا اشتمل على اختلاف
 رواية وكان القول بموجبه مما يفضي الى مخالفة ظاهر الكتاب
 وهو ان بعض الانبياء لم يذكر للنبي عليه السلام ويحتل
 مخالفة الواقع وهو عبد النبي من غير الانبياء وغير النبي من
 الانبياء بناء على ان اسم العدد اسم خاص في مدلوله
 لا يحتمل الزيادة ولا النقصان (وكلام كاتوا مخبر بن سلفين
 عن الله تعالى) لان هذا معنى السورة والرسالة (ملا فبين
 ما صحيح) فلا يبطل فائدة العقدة والرسالة وفي هذا اشارة
 الى ان الانبياء معصومون عن الكذب خصوصا فيما يتعلق

ذلك يتوقف على كونها متباينتين بل لا يكون احدهما مر اس الاخر وما نحن فيه ليس كذلك قلنا
 ان لتطبيق يستند على ما هو المشهور والتعابير المعنى واما التباين فلا والمراد بالكل
 كذلك واعلم ان التطبيق بين الممثلةين بنصوص برهين الاول ان بلا مضمون مسيكل واحد من
 آحاد الممثلةين ولا مطلقا بيان جزئين بين كل اثنين منهما على سبيل التعميل والتطبيق

بهذا الواحد يعلم الوجود والعدم والرتب وغير المرتب والمجتمع والتعاقب لكن القوى الشريفة
 قاصرة عنه فيلزم ان لا يتأخر ولا يمكن الاستدلال بهذا الوجه على تأخر شيء منها والثاني ان
 يلاحظ آحاد المحققين على الاحمال واللا محالة لا يطابق فيما بين آحادها كذلك وقد انفتوا على ان
 الاستدلال بهذا الوجه يمكن (١٥٧) فيما بين الموجودات الخيرية المرتبة المجتمعة في الوجود

وانه لا يمكن في الوجود ومات
 الصرفة واحتلوا في المرتبة
 الغير المحتملة فلهذا
 يتكلمون الى حريته لان
 آحاد المحققين فيها قد
 انصت بالوجود في الحيلة
 فيمكن ذلك في تطابق آحاد
 بعضها البعض في نفس الامر
 وذهب الحكماء الى ان الامور
 لمصية في الامور لتعاقبه
 معدومة حقيقة فلا تطابق
 فيها بحسب نفس الامر وكذا
 الموجودات الغير المرتبة
 لا يوصى بالتطابق مالم
 يلاحظ خصوصها فيصير لولم
 تتبين لكل واحد منطوية
 بعينه والا فلا معنى لتطابق
 فرد منها بفرد دون
 فرد آخر ولهذا يجوز واعدم
 ساهى الحركات الملكية
 والنفس الناطقة الانسانية
 قبل النفس الناطقة من
 جانب الماضي مرتبة
 بحسب اضافتها الى ازمة
 حدوثها فيتم التطبيق على
 الوجه الذي تقرر عندهم

بامر اشرايع وتبليغ الاحكام وارشاد الامة اما عينا
 فلا اجتماع وامسوا فمعد لا كثيرين وفي عصمتهم عن حائر
 الذنوب تفصيل وحرمانهم معصومون عن الكفر قبل
 ان يوحى وبعد بالاجماع وكذا من تعبد الكائن عند ظهور
 حلا فالجسدية واما الخلائق في ان امتناعه بدليل السمع
 او العقل وامسوا فجوزة الاكثرون واما الصنفين فيجوز
 عندهما عند المهور حلا فالجبايى وانما هو ويجوز هو
 بالاعتقالات اما يدل على الحصة كسر فلهذا المطبق بحمد لكن
 المحققين شترطوا ان يشهدوا عليه فيستورا عندهما كلفه الوحي
 واما قبل فلا دليل على امتناع صدور الكبير فذهب المعتزلة
 الى امتناعها لانها توجب المعرة المانعة عن اتباعهم فيصير
 مصالحة النبعة والحق مع ما توجب المعرة كقهر الامهات
 وانجور والصنائع النابعة على الحصة ومع النبعة صدور
 الصغيرة والكبيرة قد الوحي وبعد لكثيرهم جوزوا اظهار
 الكفر نقيية اذا تقرر هذا ما نقل عن الانبياء عليهم السلام مما
 يشعر بكتب الوحيية مما كان مغفلا بطريق الآحاد فورد
 وما كان بطريق التواتر معصوم عن ظاهرها ان يمكن
 والا فمجهول على تركه الا الى ان يكونه قبل السعة وتفصيل
 ذلك في كتاب المصوطة (١٥٨) ومصل الاسيا محمد عليه السلام
 لقوله تعالى « كنتم حيرانه الآية ولا شك ان حيرة الامة
 بحسب كمالهم في الدين وذلك تابع لكمال مبهم النبي

واجب عنه بلن آحاد النفوس لا ترتب بها بحسب ترتب الازمنة اذ قد يحدث منها
 جهل في زمان واحد وقد يحلوزمان عن حدوث شيء منها فلا يجري التطبيق فيما بين
 آحادها باعتبار ترتب احوال الزمان ورد بلن اجراء الزمان مرتبة وكل ملوقع فيها
 من آحاد النفوس متشابه سواء كان ملوقعها واقع منها واحدا او حيلة فيلزم ترتب آحاد

الاحتياج في فعله وتبعه قدرته الى الغير على وجه يستلزم طريق القدرة عمية واما
الاحتياج الى ما يستند اليه تعالى من صفاته تعالى والى امكن العلول وان لم يكن مقتضى اليه
تعالى مما لا يستلزم معجز المسمى للالوهية والقدرة تامة والاستقلال لا لايجاد متى هو من
خواص الالوهية لكن في الاحتياج الى الغير في ١١٥ ﴿فعل والاستقلال يستلزم

المحدوث والامكن وفيه
تردد والظاهر عدم الاستلزام
قد لعزل المعنى وفيه
مخالف الاول النفس بدليل
فرض تعلق ارادته تعالى
باعدام ما روجه ذاته تعالى
من صفاته تعالى فما ان
يحصل كل من مقتضى
النيات ولا رادة وانه محال
اولا يحصل احدهما فلو
العجز او تعلق العلول
عن العلة انشأه الثاني المحل
هو ان عدم القدرة بناء
على الامتناع بالغير ليس
بعجز فانه تعالى لا يقدر
على اعدام المعلول مع وجود
الغنة التامة ولا شك ان ارادة
احد الالهين وجود شيء
مثلا تجل في عدمه ثم كلامه في
كلا الحثين بحث اما في
النفس مع لزوم العجز
الساقي للالوهية على تقدير
عدم حصول مقتضى الارادة
لان ذلك من قبيل امتداد
طريق القدرة على الممكن
الذاتي بشي من ذاته تعالى

ولا يخفى ان المعراج في المصام او بالروح ليس مما يذكر كل
الانكر والنفرة انكروا امر المعراج عند الانكار بل كثير
من المسلمين قد ارتدوا بسبب ذلك وقوله الى السماء اشارة
الى الرد على من زعم ان المعراج في البقعة لم يكن الا الى
بيت المقدس على ما نقل به الكتاب وقوله ثم الى ما شاء
الله اشارة الى امتلاك اقوال السالكين الى الجنة وقيل الى
العرش وقيل الى فوق العرش وقيل الى طرف العالم والاسراء
وهو من المسجد الحرام الى السماء مشهور ومن السماء الى الجنة
او العرش او غير ذلك احادهم الصحيح ان النبي عليه السلام
اشار الى ربه بمؤاده لا بعينه (وكرامات الانبياء حل)
والاول هو المرفق بكنهه تعالى وصفاته بحسب ما يهتدى المراد
على الطاعات المعقبة عن المعاصي المعصية عن الاله في
الشهوات والذات وكرامته ظهور امر حارق للعادة من
قبل عجز مقرر لدعوى السوء مما لا يكون مقارفا بالابطل
والعمل الصالح يكون اسفرا حاد ما يكون معروفا بدعوى
السوء يكون معجزا بالذليل على حقيقته الكرامة ما تواتر عن
كثير من الصحابة ومن بعدهم بحيث لا يمكن انكاره مضمونا
الامر المشترك وان كانت التفاصيل احاد او ايضا الكتاب
بطل يظهره من مريم ومن صلح سليمان عليه السلام وبعد
ثبوت وقوع الاحياء في اثبات الحوار ثم اورد كلام
يشير الى تصوير كرامته والى تفصيل بعض حقيقتها المستبعدة

ولاشك ان ذلك الاستدلال المعجز الذي من قبل الدعوات لا ينافي الالوهية وما لم يرد من احد
عدم القدرة على الممكن الذاتي بناء على سداد طريق القدرة عمية تعالى هو العجز
الساقي للالوهية ولا شك ان عدم القدرة على اعدام العلول يمكن الذاتي بواسطة وجود
الغنة هو اعجز بتعجز الغير به ومن قبيل اماني الالوهية كما لا يخفى و مصابطة في

هذا الباب ان اسناد طريق القدرة على الممكن الثاني ان كل من قبل ذاته تعالى
البحث او بعد حاية ما استند اليه من معانيس غير مفحلية الما بين الاجنيس فليس بمعجز من
للألوهية والا فمعجز الملقى الواجب تنزيهه تعالى طينامل قوله فالتعدي الى مكانه
على ما ينصيه الاسلوب قوله ﴿ ١١١ ﴾ المستلزم بالاحتمال متعلق بالمصنف او المصنف اليه والمع

اللازم على الاول امكان
اجتماع الصديق او امكان
عجز احدهما وعلى اشق
اجتماع الصديق او عجز
احدهما (قوله فيكون محالا
اي التعدد فلا يكون ممكنا
لان امكان الاحتمال محال وفيه
ان اللازم هو الاستماع المطلق
الشامل بساقي والصيرى
واما الكلام في الثاني وفق
يقال ان امدعى امتناع
التعدد مطبقا فيتم به المقصود
وفيه قائل (قوله وان لم
يقدر على محالته الامر
مستلزم طريق القدرة على
لمكن الثاني بواسطة الامر
لا محسوس فيلزم العجز
الملقى للالوهية (قوله
فان قد علم عجز الامر
وتكميله اذا اراد احدهما
امرا كعجزه من مثالا
ان يقدر الاخر بل اراد نفسه
اولا وكلامها محال ان
لاؤن فلا بد لو فرض تعالى
ارادته بخلق الصد فيها
ان يقع مرادها فيجتمع

هذا فقال ﴿ فيظهر الكرامة على طريق نفس العادة المولى
من قطع المسافة البعيدة بقليل ﴾ كايبلن صاحب سليمان
عليه السلام وهو واصف بن برخيا على الاظهر بعرض
بلفيس قبل ارتداد الطرف مع بعد المسافة وظهور الطعام
والشراب واللباس عند الحاجة اليها (كما في حق مريم هذه
كلما ذكر عليها كرم المعجرات يوجد عند حذر زفا قال المريم
اي لك هذا قلت هو من عند الله (والمضى على الماء)
كما نقل عن كثير من الصلح من الاولياء (والطيران في الهواء
كما نقل عن جعفر من ابي طالب ولقمان السرخسي وغير
هما (وكلام الحمد والحمية) اما كلام الحمد فكلما روى امكان
بين يدي سلمان وابي الدرداء قصة مساحت وسبعان ساجعا
واما كلام الحمية فتكلم الطالب لا صاحب الكاهن وكما
روى ان اسي عليه السلام ببس رجل يصف بفرقة قد حمل عليها
ادال الثمن الفقرة اليه وقالت في سها على لهذا السائل فالحديث
فقال السلس سبحان الله بفرقة تكلم فقال السلي عليه السلام امست
بهذا (وغير ذلك من الاشياء) مثل رومية عمر روى انه سمع
وهو على المنبر في المدة سنة فبشبه بها وندحكي قبل لا يبر حيث
باسم من عمل الجبل بعد من ال من وراء الحد منكر المع وعنده
وسماع حارفة كلامه مع بعد المسافة وكثير من الدرر من الله معه
السم من غير ضرورة ونحو بان الميل بكمات عمر روى

الصديق او لا فيلزم عجز احدهما واما الثاني فلاته يستلزم عجز الامر حيث لم يقدر
على ما يمكن في نفسه اعنى ارادة منه لا يقال لا نسلم ان ارادة الصديق ارادة ممكن
حتى يكون عدم القدرة عليها عجزا اذ الممكن في نفسه قد يصير موقعا بسبب انشاء
الشروط لان الممكن في ذاته اي الممكن بالامكان الثاني ممكن على كل حال ضرورة امتناع

التعدد واكل شي من الاشياء واداءه بعد دسرم' يمكن شي من اشد عتق القوم مع
المستقر لا يتناول كذا مع بعضه مكان على مع بعضه من اشد عتق القوم مع
الاشياء مع بعضه مستقر مع بعضه على مع بعضه من اشد عتق القوم مع
الاشياء مع بعضه مستقر مع بعضه على مع بعضه من اشد عتق القوم مع

[illegible][illegible]

الحج على المسلم في عدمه ووجوده من كل معنى هو في عدمه مع الارادة بمعنى (الا
مع ملازمة على عدمه ووجوده في كل حال) بخلاف ما في عدمه مع الارادة بمعنى (مع
عدمه عدمه ووجوده على عدمه ووجوده في كل حال) بخلاف ما في عدمه مع الارادة
بمعنى (مع عدمه عدمه ووجوده على عدمه ووجوده في كل حال) بخلاف ما في عدمه مع الارادة

لا يدل على ما منه الارماد بل انهم قد عملوا في الامر بالعكس وقد عرفت ان
 هو ن كلا الاستعارة بين ثابت وقد يقال في القويين ان من قال ان انقضاء الاثر بسبب
 انقضاء الثاني فطرا في السبب باعتبار العلم ومن قال بما عارض فطرا في السبب بحسب
 الخارج وقد يقال ان هذا السماع راجع الى ١١٦ في معتزلة في البديلة للارماد

الذي كما هو ان ارماد
 المقتول او الزوم في الجملة
 حكاه هو المعتبر عنده
 انما هو وربي لا يقول
 بابل و غيره به انتم التمر
 اذ قد عرفت ان قول
 المصنف وحدث له انما
 هو انما في قوله ان
 هو الواجب الوجود ومن
 المعلوم بالضرورة ان
 الواجب لا يكون لا قد
 وهو قد فليس الوجود
 لمرحى بسام واء روم
 انفس فلا ولا بعد في
 الاثر ان هو الذي ان
 يراد بالامر ان لا يخرج
 الى قامة البرهان من كونه
 قدما بعد انهم يوجد
 الواجب كمسئلة الوجود
 وسنذكر خصمته وله زعم
 بمرضى على صاحب
 العفة حيث اقدم البرهان
 على مسئلة اقيم بعد
 ثبات كونه الصانع احب
 الوجود وانما خير من
 هذا فلا في معتزلة

انما بقوله لا يوجد لا يسمي من انما المعلوم يقتضيه
 حاشيهم واما من حيث وجودهم ومن ثمرهم وحيث
 هو شهودا من حيث فائهم وقهر بمعلية وانما يقتضيه وطاع
 بطريق وانما من علم ولا عباد وفتح المبارجات بواقعة
 من العباد وقبوله شهادا به بعد في الحق ومروى عن معتز
 وصغير من ان لا واما من حيث فائهم وقهر بمعلية
 الامور انما لا يتولاها احد الا من قيسم لا يجوز الا كماله
 في شوكه في كل واحد من من حيث مقتضى في الواجب
 انما من انما في كل واحد من من حيث مقتضى في الواجب
 حاشيهم وقهر بمعلية وانما يقتضيه وطاع
 من شوكه في كل واحد من من حيث مقتضى في الواجب
 انما من انما في كل واحد من من حيث مقتضى في الواجب
 حاشيهم وقهر بمعلية وانما يقتضيه وطاع
 من شوكه في كل واحد من من حيث مقتضى في الواجب
 انما من انما في كل واحد من من حيث مقتضى في الواجب
 حاشيهم وقهر بمعلية وانما يقتضيه وطاع

الاسلوب ان عدم ابرار مسئلة عدم في نفس السبب وانما لا في
 او حوده من غير ان ارماد في ان من حيث فائهم وقهر بمعلية
 من حيث فائهم وقهر بمعلية وانما يقتضيه وطاع
 معتزلة كانه من موكل في عدم ارماد في ان من حيث فائهم وقهر بمعلية

واحده الوجودية من بعضه تعالى وصفاته ومسمى وحوادثه لذاتهها مستندة
 اورد به تعالى بطرس وانما بحث بسم الله تعالى في التصديق بولا بطريق الاحتياط
 فلا يترتب كونه من باب الحوادث ومصادره من كونه الذات مختارا اما هو في غير
 اصنافه لا هو واستدلوا في ١٧ بحجتي كبرى في انهم اعم وقد استدلوا الخ (قوله

الى شخص ومرجع
 حسب الوجود على
 العدم (قوله ادلتي
 بالحدث لاما يعني
 بهمني انه يحتاج في جوده
 او غيره احد يست
 غير انما فلا يكون
 محذرا فالامر يعني به
 لا يارم منه بن لانه
 بعد بانه العدمية في
 شيء فلا هي يلزم
 بحاله نعم يلزم لانه
 على طاهر الامر قد له من
 حشون وان قالوا فلا
 في نفسه بالذات
 ليست ليست كذلك
 م وضع عليهم بوجوب
 حصلت ثم كلامه يعني
 وان مع قولهم كل قدس
 فهو واجب بوجوب لذاته
 به على ان مرادهم
 بالعدم هو لعدم بالذات
 بان لا يسبح منهم بحكم
 بوجوب بضعف وان
 صبر على القول بوجوب
 بضعف يعني عدم

مرجع اليه فيكون مرجع دعيار ويحصل وهو يعرف من بعض
 م الاستدلال من عين النفس حواس الاعضاء وما تلصقه
 من الاستدلال لا يلهي اراهم حواس الاعضاء سلاح زمان واستدلال
 مواد شرو وملا وانقلاب ما لم هو العلم وبعد لا كما
 رويته في هذه المصنوع الامامية منهم انما على بعض رسول
 انه ما من كذا في عليه وصم على رضى الله عنه ثم انه لم يحسن
 ثم امره لمحسن رضى الله عنه ثم رضى الله عنه رضى الله عنه
 ثم بعد ذلك في مرثم بعد من حشون ثم انه موسى انهم
 الله على رضى الله عنه ثم بعد ذلك في مرثم ثم انه موسى
 لمحسن انهم رضى الله عنه ثم بعد ذلك في مرثم ثم انه موسى
 الله انهم قد اختلف هو من الاعضاء وسطه فملا في يد
 قد باوعد في امات حور وانما لانه في الحور امره
 امتداد بانه يعني وقد من اعطاء سلامه غيرهما وان
 حشون ان املاء الامام وعلمه سواء في عدم حصول
 الاعراض المحسوسة من وجود الامم وان حواس الاعضاء
 لا يوجب الاضغاث بحيث لا يوجد في الاسم بل عمادة الامر
 ان يرد ما يتبادر عن الامم كما في من آية الله في الارض كانوا
 في هر من على الناس والامم وانما واما في هذه فيستد
 نورمان واحتمل في الاراء واستيلاء الظلمة اصداح الناس
 الى الامم واشتوا بغيرهم له اصون او يكون الامم من حشون

الاحتياج الى غير انما في جملة في صحنه على اصن الاشاعة (قوله بيارم
 في المسمى ومنهم من حور ذلك في غير التخيير وانما التمتع قيام بغير من الاعراض لان معناه
 التمتع في التخيير والعرض لا يستحق بالتخيير حتى يشعه غيره فيه في يومه انكلام في قوله مشترك
 ووجوب الوجود بين الذات وصفاته كلام في عمده المصنوع د لو قلنا لا مشترك مرم

كذلك ومعنى العود تطابق المعنىين أو المتحققين تطابقا كاملا فهو
منوهم أو متوهم متعلق بالمتوهم أو بآثاره كما هو الظاهر وأما دعوى منوهم في الوجود
وبالعكس فمحملة على من لم يذهب إليه أحد والظاهر أن هذا على مذهب المعتزلة
سقطت في كتابه عشرة ﴿١٣٥﴾ عن ملاقات أنس بن مالك في طريقه من غير

ملاقاته إلا بمقتضى القول
بسموّه أي العظمة
معرفة كل كذا
المتكلمين أو متوهم كذا
هو عند فلاطون وشيعة
بقوله وسعد أي
سعد بن أبي مسعود
ممن أو مطلق (قوله
ممن أي من هنا
على مذهب المتكلمين
وبه على مذهب المعتزلة
في مقرر حال أقوله
أن الحيرة ما هو من
المتكلمين
هو الأمر
لغير معنى المتن دون
عمر الله (قوله مقرر
فهم الحيرة هو أو شخص
لاستدراك الحيرة من غير
والأمر بطريقه حيث هو
هو عبارة عن وسعد هو
أو وسعد وسعد عن عمر
من موجودات الحيرة عند
بعضهم (قوله فيكون
متوهمًا والأمر باطل إذ
شاهد من حواس مقدور

عن الحيزين لأن الآثار استقرت فيه في حيز القوادر
وبالحكمة من لا يرى المسح على الحيزين فهو من أهل بدعة
حتى سئل من أدس من ماله عن أهل السنة والجماعة
أن يحب الشيخين ولا يلعن في الحبسين ونسح على
الحيزين (قوله) ولا يحرم بيتهم (قوله) وهو من بدعة أتباع
في الأثر فيجعل في آراء من الحرف في حديثه قد نسخ
للصالح فثابت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأنه كان من أتباعه الذي يحرم ثم نسخ بعض حرمته
من قومه أهل السنة والجماعة خلاف لغيره من
بطلان ما قد ثبت وصار مسطورا في الأصول بحرمته فثابت
وكثيره مما ذهب إليه كثير من أهل السنة والجماعة

ولا بداع الأول درجته في الأسماء فلا بد لهم من
مأمونون عن حروف الحروف مكرمون بالوحى ومشاهدة
الملك مأمورون بتسليم الأحكام وأرشاد الأنام بعد الاتصاف
بذلك لأن الأولياء مما يقرب عن بعض مكرمة من حوار
كون الولي فصل من الناس كغيره وعلاوة نعم قد يقع تردد
في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الأولياء بعد انقطاع من
بعض عبيد السلام من غير التمييز وأنه فصل من الولي
الذي ليس بمسئول ولا يضره ﴿١٣٦﴾ مادام عدلا مانعا
إلى حيث يسقط عنه الأمر واستوى في العموم الحوادث

والاعتماد على حواس الجسم وفي كون بعض حواس الأجسام شاعلة وأعلم أن هذا
مستلزم على بطلان كونها تعالى حرا لا يتجزأ لها من ولاية من الأشياء وأحقها وعلى وجود
الحيز وتناهي الأبعاد والأبعاد لا يجوز أن تكون الحيز حرا لا يتجزأ وأن يكون حيز
بعض مسطور بالحيز ومقتضى غير النهاية من المنع حاشي نعم سرم لتجزي ثم كلامه

أعني تهايتها حيث موع عليه قوله فلا مماثل علم الخلق زل العاقل المعنى مرد عليه أن
هذا التصريح به من قوله فلا يفسر علم خلق الخ أجمعين منه أن الاشتراك في نفس الوجود
كأن في العاقل تم كلامه والحواش أن معنى قوله فلا يفسر علم نفس بوجه من الوجود وأنه
ليس لا ثبات للمبدأ بين تعليم وجهه أصلا أو مراد بالوجه الوجود الذي يحسن المماثلة لا الوجود
مطلقا وقد سلك الخواص أن الأمر من بعض المماثلة في ١٣٥ في علمه وأنه كان نفس هذا

و قد عني معرفة الأمور وهو بالغة علم العيب وكان في العرب
كقوله يدعون معرفة الأمور منهم من كان يزعم أن له
رثما من المن وقناعة بلقى إليه الأعلام ومنهم من كان
يدعي أنه مستند في الأمور بهم أعطيه وأبهم إذا ادعى
العلم بالحدوث الآتيه فهو مثل الكاهن وبالحكمة العلم
بالعيب أمر تعزده الله سبحانه وتعالى لا يسيل إليه هذا
الأعلام منه أو بالهام بطريق المعجزة أو الكرامد أو الإرشاد
إلى الاستدلال بالآمارات فيما يمكن فيه ذلك منه وأهذا
ذكر في التناوي أن قول العاقل عسير ومثاله القمر يكون
مطرا مدعيا علم العيب لا لعلامة كمر (وأه مفهوم بس
بشيء) أن أريد بأشياء الثابت المحقق على ما ذهب
إليه المحققون من أن الشئيه ترادى بوجود واشتوت
والعدم ترادى الشيء فهنا حكم ضروري لم يدرج فيه
الأصالة انما تكون بل المفهوم المكان ثابت في الخارج
وأن أريد أن المفهوم لا يسمى شيئا فهو بحث لغوي
سعى على تفسير الشيء بأنه الوجود أو العلوم أو ما
يصح أن يعلم ويحصر عنه فالمرجع إلى النقل وتنبع موارد
الاستعمال في وفي دعاء الأحياء بالأموات وسد عنهم أي
سد قد الأحياء عنهم أي عن الأموات (مع لهم أي للأموات
خلاف للمعتزلة تمسكا بأن العصاة لا يتبدل وكل دس

أتمر مع تأمل (قوله هو مال
الشاح بطريق التعليل
(قوله وما قوله من تمة كلام
الشيء إلى قوله والظاهر
أقوله و يظهر أنه لا شيء
هذا هو من الشرح
بين قول الأشعري
بالمساواة من جميع الوجود
من المساواة من جميع الوجود
فيما به المماثلة كالتكامل
بمعنى المماثلة في التكامل
من المساواة من جميع الوجود
أما حقيقة في التكامل ليس بلقى
أنه أن أريد بجميع وجوده
التكامل جميع الوجود مطلق
أي وجهه كان مطلقا بالضرورة
وأن أريد به الجميع العيب
فلا بد من بيانه أولا
حتى يتأكد به ثانيا وقد
يقال هنا معين ومعلوم
بإطلاق العادة وفيه محال
بحث بعد (قوله كالتكامل
متلا من الأموات الكبير الذي
ليس به أمهما أكبر
أو سمر من الذي كمل به
الأخر وأن كل أمهما من

لخصه والآخر من سمر أمهما إلى غير ذلك وبأن الأموات أحد هما لا رافع من
واحد بل مدح إلى غير ذلك من أمور المفهوم بطريق يعرف ومعدة تأمل (قوله
وعلى هذا أي وعلى أن مراد المساواة من جميع الوجود فيما به المماثلة (قوله ومن
وتج من جميع الوجود سمر كل جميع الصفة انتهى به المماثلة أو بالأخصيص بالاول

ليس على ما مضى تأمل قول مرفع لتعدد محتزل ان برأيه الاشراف جميع
 الاوصاف الكسفة (قوله فيكون متصور المباشرة اذ التباين مرفع التعدد والتقدير
 بالذات) قوله ولا يخرج عن هذه وقدرته تعالى اشرافه اي انه عالم بعلم راسخ
 على ذاته تعالى كما في ١٣٠ * لهيب الحزن والاعمال في رطاف عمارته مشعر من

كل ما يتعلق به العلم متعنى
 به القدرة وذلك ليس
 لديك وتخصص الشيء
 بالوجود بل الموجود له كان
 لا يتعنى بها اذ كانت
 رطافات بها متعنى به
 بعلم دون القدرة والقدرة
 من جهة الصفات تأمل قوله
 في تخصص خارجي اذ
 لا يحتاج الى ما يستحيل
 الذات ليس بمصا
 واستحيلة قال القائل
 يحشر برؤيه انه يحشر
 فيكون بعض الامور غير
 قابل لتعالى العلم
 كالمستغاث بالمسألة الى
 قدره ثم كلامه ورد بان
 المفتنى بعلمه وقدرته
 بعض ذاته ولله يومية
 دوات اية اوقات
 واستغوره هو الامثال
 فيشرك من انكل وبنو
 ثبت علمه وقدرته
 بالعلم وحسب ثبوتها
 بكل والا يبرم حتى
 المفتنى عن المفتنى

مره به بها كسبت والمرة بحري بعمل لا بعمل غيره ولما
 ماورد في الاحاديث الصحاح من الدعاء لأموات حمود
 في صلاة الصلاة وقد توارثه السلف هو لم يكن للاموات
 مع فيه لا كان له معنى وقال صلى الله عليه وسلم *
 ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين يسمعون ما
 كانوا يسمعون له الا شفعوا فيمنعون سعد بن عبد الله انه قال
 يا رسول الله ان ام سعد ماتت في الصدقة فاصل ذلك عليه
 السلام انه * محمد بنرا وقال عنه لام سعد ومن عليه
 السلام الدعاء برؤيه البلاء والصدقة تطفى * حسب ارب
 وقال عليه السلام ان العالم والمنعم اذما على قوله من
 انه تعالى مرفع بعباد من بقية ملك القربة اربعض
 يوموا الاحاديث والاحلر والا تلم في هذا السب اكثر من
 ان يحصى (والله تعالى مجيب اندعوات وبعض الحديث)
 بقوله تعالى * ادعوني استجب لكم * ولقوله عليه السلام
 يستجاب دعاء العبد لم يدع ماثم وقطيعه رحم مالم يستجر
 ولقواه عليه السلام ان ربكم من كريم مستجيب من عبده
 اذ ارعق بدمه ابيه ان يردعها سمراد عمه ا * اعمده في ذلك
 صدق اليه وحاول الطوبه وحضور العتب بعوله عليه
 السلام ادعوا لله تعالى وانتم موقنون بالاحابة واعلموا ان
 الله تعالى لا يستجيب الدعاء من قلب عدل لاه واصلى

والقرجح بالمرجح بالضرورة وفيه ان هذا اما انتم او كل المفتنى مقتضيا تاما وذلك
 ليس بدنيا ولا مبرها عليه قوله مع ان المصوب وكذا الاحياء (قوله لا كما مرفع
 التلافة والرفق ان العلافة لا يقرون بالعلم والقدرة فلا معنى لعنهم من
 ١٣٠ * المغالين في شمولها قلت مراد بالعلم والقدرة العالمية والعاقبة اي كونه

بأن يكون معنى الكل واحداً بسات ولو متعديراً بالاعتبار فلا ثبت الصمت بقوله وان
صمت عطى على قوله ان كلاً واحداً والاقرب هو الاقرب لئلا يتوهم ان كل واحد
من العطوي والعطوي عليه دليل مستقل في ثبوت المطلوب ويتمتع على كل واحد قوله
ثبت بصفته وذلك ليس كذلك كما لا يخفى يادى توجهه ﴿١٣٤﴾ فتوجهه (قوله يقتضى

ثبوت ما بعد الاشتقاق له
اذا المشتق موضوع لفات
موصوف بها ما لا يشق
ولهذا صار حمل الاشتقاق
في مرة هذا التركيب اعمى
هو وهو وفيه ان التعابير
الاعتبارية كفى في صحة حمل
الاشتقاق والتركيب وقد
يقدر ان العرص منه فاده
كوى المعنى الذى دل على
بأنه تلك الاعطى معنى
فيما يأتى لا كما يرمى
مترى من اية صمد
الام هو فتم بغيره دون
مات مفارقة الواحد
بأنه على الذات اذ قد
ثم ذلك من المقدمات
سأبناه ومن هذا ظهر ان
موصى به اثبات ثبوت
بأحد له وصفه دون
وته في نفسه كما يدل
قوله له واما ثبوت
نحوه في نفسه فيكون
وصلى المذكورة من
ور اعينيه بالسواد
و يبين فلهذا ثبوت

فانى بما كفى به من الاعتبار وليس عليه في الاحتجابات
اخره المحجة العظيمة التى مدارها حق البتة والى ايل على
ان المعتقد قد يحطى من وجهه لا اول قول تعالى *
معها ما يمان والضمير للحكومة والنفيا ولو كل كل من
الاحتجاب من صواب لما كان لتخصيص صليمان بالذ كر جهه
لان كلامها قد صلب الحكم حيث وفيه وثائق الاحاديث
والا ثار الدالة على تردد الاحتجاب بين الصواب والخطا
بمحيث صارت متواترة المعنى قال عليه السلام ان اصبت
فك عشر حصان وان اعطيت فلك حسنة وعديت آخر
جعل للمصيب احرى من ولله محطى * جراً واحداً وعن ابن
معهود روى الله تعالى عنه ان اصبت فمن الله ولا عصى
ومن الشيطان وقد استقر تحطئه الصيانة روى انه عهم
بعضهم بعضاً في الاحتجابات الثالث اى الفيلس مظهر
للمحكم لا مثبت له والثابت بالقياس ثابت بالذات معنى وقد
احموا على ان الحق فيما ثبت بالسن واحد لا غير الرابع
انه لا تفرق في العمومات الواردة في شريعة نبينا عليه السلام
بين الاشخاص فلو كان كل معتقد مصيباً لزم ان يصفى الفعل
الواحد بالتصايفين من الخطر والاباحة والصحة والعباد
او الوجوه ومحمد وبها تم تحصيل هذه الادلة والحوار عن
تمسكنا للمعنى بطرس من كتابنا المتأخر مع في شرح
التفريح ﴿١٣٥﴾ ورحل المشر فصل من رحل الملائكة ورحل

من الاوليات له وصفه وان اوجب ليس عينا وفرداً ومطلها بساته مثل (اى لا)
ون الصوة مصيئاً بساته بحكم البعدية الصاعدة علم بالصورة ثبوته في نفسه كما
تصانى الجسم بالسواد يدل على وجود السواد في نفسه وكن الجسم اسود ومحركا بالسواد
يدوم ويحركه لغيره سبطه تحكم بغيره العقل بطلانه اذ الوجود الابطى

في الاوصاف لعينية فرع بوجود النفس وكذا الحديث فيها ليس فيه واما تبين دفع
 من فصل النفس ان اراد اقتضاء ثبوت الخلق في نفسه بتجسّد الخرج فهو من
 مثل الواعى وان اراد اقتضاء ثبوته لوجوده بنفسه ايضا فهو لا يتم بذلك عرضهم ثم
 كلامه وانما ان التردد في معنى الكلام الشرح نص في الذي لا احتمال على

الاول وقتي بقول ان
 فصل الشرح ان وجود
 الصلوات العينية في نفسها
 هو وجودها في موضوعها
 مثلا هو وجود السواد في نفسه
 هو وجوده في الجسم وحيث
 وفيه ان ما قبل على معنى
 ثبوته وصحة انها هو
 لا عراض فقط دون الصفات
 اعني مطلقا وادى حيز
 ان هذا لا يخلو من الحكم
 وانما ان بناء الكلام
 فيها على رأى الشارح
 ليس على ما يسعى وقد
 يقالها ثبت كون هذه
 الامور او ما في ثبوتها
 لموضوعها ثبت وجودها
 في نفسها اذ لا قبل بالفصل
 وفيه ان التمسك به لا يلزم
 بعوض هذا تأمل اوله قوله
 عالم لا علم له من الله عالم
 بانه لا امر زائد عن
 رايه على معنى ان ما
 يرى من الله العلم
 من ترتيب على ذاته
 البحث من غير منطوية

اللائحة فصل من عامة الشر وعامة الشر فصل من عامة
 الملائكة اما تفصيل رسل الملائكة على عامة البشر
 بما لا يجمع بل بالضرورة وان تفصيل رسل البشر على
 رسل الملائكة فالوجه الاول ان الله تعالى امر الملائكة
 بالسجود لآدم عليه السلام على وجه التعظيم والتكريم
 بدليل قراءته تعالى حكاه ارايتك هذا الذي كرمت على
 وادامير منه ملتبس من امر وجمعه من طين ومختص
 الحكمة الامر الذي بالسجود الاعلى دون العكس الشك ان
 كل واحد من اهل الملائكة منهم من قوله تعالى وعلم آدم
 الاسماء كلها ان القصص الى تفصيل آدم على الملائكة
 وبيان زيادة علمه واستحقاقه التعظيم والتكريم ثالث
 قوله تعالى ان الله اسلم آدم وموسى وانا ابراهيم وآدم
 على العالمين واللائحة من حلة لعالم وقد حصل من ذلك
 بالاجماع تفصيل عامه الشر على رسل الملائكة فيسمى
 معمولابه فيما عد ذلك ولا حاشي ان هذه المسئلة طيبة بكتفي
 فيها بالادب الطيبة الرابع ان الانسان قد يحصل الكمالات
 والصفات العينية والعلمية مع وجود انوارها وابعاد من
 الشهادة والعصب وسبح الامانات بالضرورة من الله من
 انفس الكمالات ولا شك ان العباد وكسب الكمالات مع
 الشوغل والاضرار اشق وادخر في الاخلاص فيكون امر
 ودعوى المعتزلة والعلامة وبعض الاشاعرة الى تفصيل الملائكة

شيء امر فيه كذا ذهب به العلامة وكذا الحديث في البواقي على فيلس ما قاله
 الحكماء في الوجود والاعراض ان هذا معنى معقول لا ينقسم العقل عن قبوله
 ولا يداني صدور الاعمال المتقنة وقوله وليس السراج كانه قيل يرم من اثبات الصفات
 كون الواعى محلا لحدوث وهو باطل فاحاط بعوله وليس انشرح قوله حدث فيه

يقولون ان الله روحا قدسا ويعصون بالموهر بعد ثبوت نفسه وبلاقوم لصفه وحمل
 امره من ثبوت نفسه ومنه الى ان الصفات نفس الذات انتهى كلامه ولعل قوله
 او من اشهره الى استوجبه لكن لا يلائم قوله في انتم وكذا هو بهم بالقديم شبه
 دره ان اقنوم العلم الاقنوم في نفسه يكونان بمعنى الاصل فكان الاقنوم الثلثه
 اصول جميع الاشياء الموجد (قوله) كانت دون ثقل عنه لان لا يتعال لا يتصور
 الا في انذار تم كلامه من بها يتم لو حمل لا يتعال في المعنى الحقيقي (قوله)
 وثالث ان يسمع التوقر ويعلل اراد بالتوقر الاستلزام دون التامر تداني
 اد مجرد الاستلزام كافي في المقصود (قوله) مع ان النفس حرة بعل اراد بالحره
 ما هو في حكم الحره على عدم الامكان لكن بحره عنه بالحره سالفة وتروى
 اد كل عدد من مراتب الاعداد بالنسبه الى ما هو فيها في مرتبة الحره بالنسبه الى
 الكل في اللزوم او هو من قبيل اجراء الكلام على ما هو متعامم العرف (قوله)
 وايضا لا يتصور بمعنى ما قالوا بتكررها فلا معنى للاستدلال بعدم التثنية على
 عدم التكرار المستلزم بعدم تعدد القديم واثرتها مع انه لا يصح ان يجعل دليلا
 عليه (قوله) فاذن ان يثبت اشهره الى صحة الحواب الاشهره بقوله لا هو ولا غيره
 بان يجعل عبره لمن على غير ما ذكره الشرح من بعض فلا يلزم قدم الغير وليس به حال
 الا ثبات القديم المتعاصرة (قوله) الى معنى الصمت اما العلامه فلا يلزم كون الواحد
 الحقيقي فاعلا وقبلا ان قلنا بصحور الصفات عن الذات واستكمالها وانتهى
 عن الغير والاحتياج بيه في الصمت الحقيقي ان صدر عن الغير مع لزوم التسلسل
 او تعدد الذات وما المعبره فلا يلزم تعدد الصمت او كانت قد بيه او كون
 او اجب محل الحوادث كانت حادثة فلو انكر امدا الى معنى قد بها الا لا يتصور
 بدون السطر واستهلى حداثه لشرعوا حدوثها وحوزوا كونه تعالى محل الحوادث
 (قوله) والاشاعرة ان معنى عييتها اي قدماء الاشاعرة الى معنى عييتها وغيريتها
 فلا يلزم تعدد قدماء واما المتأخرون منهم فذهبوا الى معابرتها للذات وامثالها
 ومنعوا بطلان تعدد القدماء مطلقا واستلزام الامكن للحدوث وانقزموا منورها
 عن الذات بالاستحباب وعصوا فكانت على الاحتياج حدوث وكون الاحتياج نعمما
 بها سوى الصفات وفيه ما لا يحصى على انما هو الركني (قوله) من قبل ما سئل ان
 العبريه سلب اعنييه من معهما معا رفع التقيمين وذلك ظاهر وجهها حقيقة
 لاستلزام رفع كل واحد من العناصر ثبوت لآخر وعامل الحواب مع كون

القيرية عبارة عن سلب العيبة او مساوئها بل هي احسن منه فلا يلزم ارتفاع
 المتبقيين ولا ما يلزمه من اجتماعهما (قول قد خسرنا اي مناسخ الاشعة (قول
 يكون الموجودين فيه ناسخ كما لا يخفى (قول بحيث يقدر وتصور مشعر بان
 الامكان باعتبار امكان التصور والتفعل ولو بالقرص وان كان محالا وان الامكان
 من جانب واحد كافي في القيرية فسطح الجمع وان مع المنع وسيل هذا منشاء
 التفسير بقوله اي يمكن وفيه تأمل (قول اي يمكن الامكان بينهما اي من
 الجانبين وهو مقتضى التعريف عندهم كذا في شرح الموافيق هذا مقول عن
 الشيخ واعتبر من عاينه بالمجيبين انهم ليس لعدم صحة الامكان بينهما ان تقدم بقا
 بعدم تغير والتعريفين ورادوا قيد في التعريفين هذا واقف عدم اولى حيز وفيه ان
 يعمى بالمثل الذي كوراهما بوجه لو اراد بالامكان المذكور في التعريفين الامكان النوعي
 دون الذاتي اذ التقدم بقا في الوقوع في دون الثاني مع ان التنبه بها زائد لا يرفع مادة
 النفس بالهوية واجبه اشار السائل استحسن حيث قال فلا نفس بالهوى النفس
 كذا قيل لكن يرد الالهة المفروسة ان بقا ثم كلامه وانما تعلم ان لاولي ايراد
 النفس بالمجردين القديسين كالقول والنفس على ما يقول به انفسا اذ مادة
 النفس وان لم يجب ان يكون واقعا بالفعل لكنه يجب ان يكون ممكنا لان انفسا النفس
 من درجته الاحتمال لو كان سلبا لفساد معرفة لا تمنع الا من عن التعريفات قائل
 (قول بلا تفاوت اصلا ولو بالاعتبار كالاخمال والتفصيل اذ لا يقال بالعبودية بين الله
 والمخلوق قوله فمما عده وجودها وجوده ومن اراد ان ليس بالعبودية وجوده زائد
 على وجوده ذاتا انتهى من جرحها هو وجودها نفس وجود آملها وعدمها عدمها
 وقد يقال ان مساها على ان رفع المزية عين رفع الكبر فكما هو المشهور وشرح به
 قدس سره في مواضع هذا ان رفعه عين رفعه بزم ان يكون وجوده عين وجوده
 وفيه في ان حصة العشرة بعضها حقيقة بوجه العشرة عشرة مراتب ومن النفس
 ان التعدد بحسب الاعتبار لا بوجه تعدد الوجود حقيقة فاذ وجودها وجوده
 وعائنه لروم اعتبار الشيء الواحد بمراتبه من مراتب ذلك حائز وفيه به يلزم
 ان يكون جميع مراتب الاعتماد حقيقة واحدة مع عدم حوايل مراتب الاعتماد اذ انواع
 مختلفة تمل (قول بخلاف الصفات المجردة كانه قيل فيمكن الصفات المجردة من
 لصفات القديس فاعلم بخلاف الصفات بقل عن الشرح انه قال من الصفات ما هو عين
 موضوع كالوجود ومنها ما هو غير كالصفات الممكنة الامكان عن الموضوع ومنها ما ليس

واما يكون عطى على ما قبله بحسب المعنى اى يلزم ان يكون لواحد غير نفسه وان
 يكون المعقوله لا يحصى ما فيه لان مغايرة الشيء لشيء لا يستلزم معايرته لكل
 جزء من اجزائه حتى يلزم ملوك من معدرة ثراحد لنفسه (قوله اى صفاته الازليه الاولى
 رجع الصيغ الى ملك منها من الصفه وفائده تنقيص بالاريد غير ظاهرة (قوله
 مسعدان اصفه دور دعها (قوله مكشوف انكشاف ما كما هو المنادى عند اطلاقه
 فلا يتناول الغير الواسل الى مرتبة اليقين و علم ان العلم لا رلى هل هو من قبيل تصور
 او تصديق او هو مستحسن ومبني على (قوله المعلومات اى من شأنه ان يعلم موجودا
 كان او معدوما ممكنا كل او مستحبا حاصله لن جميعه يمكن ان يتعلق به العلم فهو معلوم
 بالفعل ادس نفسى للعالمية حاقه تعالى ولعلوميه حوات الاشياء ونسبه الذات الى
 الجميع على السواء فقد ثبت علمه بالنفس موجب علمه بالكل لان علمه بالمجندات
 على وجهين علم غير مفيد بالرمل وهو بانى اولا وبدا لا يتغير ولا يتبدل وعلم
 مفيد بالزمان وهو علمه تعالى بالمتحددين التبيين بانه وجود هذا انعام متناه بالفعل
 حيث يتناهى المتحددين وغير متناه بالقوة كالمجندات الابدية والعلوم لا يتغير
 بحسب الذات ويتغير من حيث الاساس والاعصاد فيه واما العصاد في تغيير نفس العلم
 اقوله عند تعلمها اشارة الى دفع ما يفلس ان جميع المعلومات بالنفس المذكور لو
 كانت متشعبة تعالى يلزم ان يكون عالمها الازل بان يزيدا دخل في الدار مثلا وهو
 حول تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومن ههنا ذهب ابو الحسن المصرى الى انه تعالى لا يعلم
 الاشياء قبل وقوعها واستدل عليه بلن الموجب لانكشائى ليس نفس العلم بل بشرط
 التعلق وهو في الازل متعلق بلزوما سيدخل الدار حتى اذا دخل برزوا ذلك
 التعلق وتعالى بانه دمر وفيه اسهل الاول ان لانكشائى لو كان مشروطا بالتعلق لزم
 احتياج لواحد في الصفه لتحقيقه الى الغير وذلك باطل ومجوبه ان الانكشائى من خواص
 العلم فلا يلزم من احتياجه الاحتياج في العلم وفيه مظهر والثاني ان المطلقة ابعانه دائمة
 الصفه فكيف يكون العلم في الازل بانه موجود جهلا واعتقادا غير مطابق والثالث ان
 الازل يتمتع ان يزول وبطوره عليه العدم فكيف يزول التعلق الازل عند انقضاء بانه
 موجود ولا يستكمل البعد ان يلزم بقاء التعلق الازل بانه سيدمر ولا وابد الاعمال كبرى
 بنفس التعلق مع اسعاه لتعلق معنى النسبة الاستيعابية بانه سيدمر في الدار حين دخل
 الدار لانا فمع الانقضاء بل هي محالها ادلا صاعلت بين قولنا بانه سيدمر في الدار
 وبين قولنا بانه دخل في الدار وايضا يلزم ان يوجد العلم بدون انكشائى المعلوم

عن ان العالم بواسطة معناه ان شرط وهو التعلق ثمل قول ولقدرة قدم العلم
 لعمومه باعتماد التعلق ولتوقفه على ان العلم باعتباره التعلق وانما عدم
 للقدرة على الحيوة مع تأخرها عنها وجودا اد للقدرة مدخل تمام في التأثير
 فكذلك تدرج سرية الليات وسما تومض بالمتأثرية ويقدر بها معه مؤثرة مع
 ان المؤثر في الحقيقة ليس الا ليات واعلم ان القدرة تعلمين تعلق ربي لا يترتب
 عليه وجود المفسور بل فعل وبما حدث من رتب عليه وجود المفسور بالمعنى
 هذا عند من لا يعرف بالمتكوس وانما عند من يقول به فالتعلق الحادث ليس
 الا للتكوين فمفعولات القدرة كلها ازيله واست صير بلن الظاهر من قوله مؤثر
 ان المراد بـ التعلق الحادث بكن الالهي بكلام المصنف هو ان يراد
 به الارلى اد التعلق الحادث ليس الا للتكوس عند العائلين به والمصنف مهم
 ولعن المفسر عن الشرح فذهب الاشعري الناق بالتكوين وقد بوجه بان
 التعلق الحادث وان كان للتكوين حقيقة الا ان القدرة مدخل تام وانها ملاك الامر
 في صفته مؤثره مكانه هو ايضا كالآتي ثمل قول فوجه توجب صحة عدم ولم
 يقل والقدرة معا كما هو المشهور اضعافا بما هو الكافي في استيعاب وانما يراد
 الصحة تنبها على ان ما هو من لوازم الحيوة هي لصحة دون العلم بصفته وان كل
 فيها معنى فذلك ثمل قول وانما هو بمعنى القدرة هو اصل المعنى
 فتدبرها لتفسيه على الترادى او على صحة الاطلاق على الله تعالى المعبود
 ثم كلامه وانما تمام دعاه صيا «الاولى سقتى وعدم فصل بينهما وبين القدرة
 وحكمة الفصل بينهما وبين القدرة على وقد تصور بغيره بكمال القدرة ولعل هناك قيل
 ضرورة الصورة قول فبذلك هو لم يقل فيعلم بهما دأعلى من قال انهما معاملة عن انعام
 بالصورات والمسموعات فبما راجعان الى العلم فوجه لا على سبيل التخييل وهو لا ذرا لك
 والملاحظة بها بكن ان يحس بها المعنى قولوا سمعهم هو ذلك المعنى الحريمى المعنى بالمحسوس
 سات كصلى قدر بموعودة مودا فوجه ثمر الحاشية بان يفعل الحاشية بانطباع الصورة عند
 وصول الهواء يتمكن بتسمية الصوت الى الصبح وقرع اللعصب لبروش في مقعده
 والناهار ان وصول الهواء متعلق بتأثير حاشية السمع اذ ثمر حاشية البصر اذ ثمر مشروط
 بالوصول بل يتوسط الهواء بين راسي والمرئى رقبته ولا يلزم شدة في حواسه بعد
 واعلم ان المشهور ان الالهي لم يؤلفوا السمع والبصر بالعلم بالمفسر
 بالهيئات بل جاءوهما مستنسرين فثبت على صفات العلم كما اريد

لازم فاللازم بالنسبة الى بحث فلا يظهر حتمه بخلاف بين الفلاسفة والمفسرين
 والمول بالاحتمال والاحتمال على ان يذهب الاشعري هو ان المبدأ قلدر يصح
 منه المعنى وان يترك في جميع امراته ولا يحب عليه شيء بوجه من الوجوه وفيه
 انه ارم النفس او الترجيح بلا مرجح وقد يقال في الجواب ان معنى كون احد المتعلقين
 ارم الارادة ومقتضى ذاتها انها لا تحتاج في ذلك الى مرجح غير ذاتها لانها
 بمقتضى الفعل بحيث يستحيل الترتك حتى يلزم الاحتجاب ونفى القدرة ومنها
 خاصية الارادة لا توجد في غير ما كالقدرة واثبت تعلم ان هذا لا يتحدى به دعوا
 اد المرجح بلا مرجح بان يعمد لتعلق الارادة بالمتعلقين وهذا يتلوه
 التبرام المتسلسل في المصنفات وضع استدلته فيها اد المتعلقين بمسيرة يمكن
 ان يرحل المطبق مدلل على بطلان التسلسل في الامور الاحتمالية كما صرح
 به فليس سره في شرح المواضع فامل افعله ولون يملن الدام دعوا ارم
 المتأخر من الارادة هذا مع ما يدل من قوته مع استقوا اشارة الى من هو سره
 ذات الصفة المسببة بالارادة بلعم والقصور ادليس من شأنها بالمتعلقين بخلاف
 ذلك الصفة حال انعاس المحشى بتقيد العلم المحسوس عام للواقع وغيره ولا يكون
 مرءى العالم المصنف من الوقوع في الوقوع والوقوع مرءى الارادة بخصه صدم كلامه
 وفيه ان المصنف من مرءى الوقوع في الحمله املا يلزم بهل لاحد انصاف ولا
 قبله بخصه فلا ارم منه بامر العلم عن الارادة على ان معنى تعينه العلم بالوقوع
 انه يعلم الشيء على ما هو عليه في نفسه او بمعنى ان مفهوم هو الاسل في لطيف
 لان العلم مثال له لا بمعنى ان العلم انما يتحقق بعد الوقوع ومما هو عليه لان ذلك
 انما هو من حيث ان الحسن قد برهن على بطلان في موضعه وقد سمع عموم المتصور
 وعدم صلاحية بالخصصية والمرجحة على ان حال علم المبدأ وكيفية بعده
 بالخصصية غير معلوم قال المتصل المحشى بضم مورد عنه ان
 يقال يجوز ان يكون المرجح في افعاله تعالى هو العلم بالصحة وليس ذلك
 مرءى وقوع الفعل ولا محاسن الاسس ومورد فعل يتساوى طرفه بالمصلحة من كل
 وجه ثم كلامه وفيه ان العلم بالصحة ان كل تصورا عام على ما عتري به وسلم
 وان كل نصديقاً كل متأمراً عن الارادة لان المصنفين بلى امر بعل هو مرءى
 وقوع ذلك الامر والوقوع مرءى الارادة والعرق يحكم على انه يلزم الاحتجاب
 (قوله عند در تبينه اي في بعضا من الصفات الارادية) قوله انه ليس بمكره قوله

الحالة التمهيدية والاعتبارية تم كلامه اقول ان الكلام في كون تلك الحالة معنى الكلام
 التمهيدية دون التعبير عن الحالة المذكورة ودعوى التمهيدية فيه مكابرة على ان التعبير
 بلا مظهر ما يدل عليه وسفلو المدلول الوصفى لمصلحة الامر ليس الا الطلب فلوريد به
 انه قد عبر به ههنا عن المعنى الموضوع فالمكابرة هو الاعتراض به دون انكراه وان
 اريد به امر آخر فلا بد من تصويره اذ لا حتى منكم به ثابت في المراد بالتعبير
 عن المعنى المعنى باللفظ هو التعبير بالاثار عن المؤثر من اصنفه الاربعة لها
 تعلقت بمتعلقاتها حصل فيها معان مخصوصة عبر عنها باللفظ والحق ان مفهوم من
 كلامهم هو ان لكلام المعنى مدلول اللفظي وان كان لا يحل عن الاشكال بقوله اجمع
 الامة قال العامل المعنى وقل في التنوع مع ثبوت الشرع موقوفة على الابيان بوجود
 الناري وعلوه وقدرته وكلامه على التصديق بسوة المس علمه السلام بمعجزاته ولو
 توقف شيء من هذه الاحكام على الشرع لزم الدور وبين كلامه تدافع تم كلامه
 وبطل التحقيق عدم توقف ثبوت ان شرع على التصديق بكلامه اذ يجوز ارسال
 الرسل بل يحل ان الله تعالى فيهم علما سرور بابر سالهم وما يتعين به من الاحكام او
 يحل الاسوات الدنية عاجبه ويصفهم بان محال المعجز في ايديهم من غير احتياجهم
 في شيء من ذلك الى انفسه تعالى بالكلام قال في شرح المفصل انه ممكن ان يقرر العقل
 بذلك من الانبياء عليهم الصلوة والسلام وثبوت مدقهم بدلالة المعجزات من غير
 توقف على امر الله تعالى عن مدقهم بطريق التكلم حتى يستلزم الدور وما ذكره
 في الموضع من انه على ما هو المشهور المتعارف ومبني على مدق في هذا العنق على
 انهم ليسوا بالادافع ولا يستلزم كل المعنى ان يقال في تنويع ان الثابت بالشرع انه تعالى
 متصرف بالكلام على ما يحسن فيه ومائت به الشرع كونه تعالى منكها مطلعا سواء كان
 بطريق الانصاف بالكلام كما هو رأي امر الحق او بطريق الاستجداء كما يزعمه المعتزلة
 فكانه اراد بعلوه وكلامه وقدرته فيما ذكره العالمة والمادية والتكليمية على ما ذكر
 عليه العقل من الملبين تأمل (قول) وفصل الكلام اي معقول الكلام وفيه احتمال آخر محتمل
 معنى قديم الكلام في الالفاظ مع لتأخر سابقا مثلا يقع العمل او اهتماما بشأه لانه اكثر
 براعا وحلافا (قول) متكلم بالكلام هو معقول معنى يملكون على انه تعالى متكلم وان
 الكلام والسراج في كميته من كونه قدما او حادثا وكونه قدما بذاته تعالى او بغيره
 وانه هل هو من جنس الاصوات والمخروص من جنس الاصوات فمن عسر عنها بالعربية فقرأ
 بذاته تعالى ليس من جنس الاصوات والمخروص فمن عسر عنها بالعربية فقرأ

وبالسريانية قد يور وما يويانية فاحتمل بالصراصة فتوربة فاحتلال ابن هرق
 الصلوات دون المسمى وأما العرق الباقية فقالوا لا معنى للكلام الا المتظم من الحروف
 المسموعة والبالغة على المعاني المقصود فاما الكلام المسمى المسمى بها بالكلام المعطى
 فغير مقبول ولم يقم برهان على ثبوته (قولهم مع ذلك فهو قد يمتزج ثبوته في شمس
 من حيث هذا عند أهل الجملة وأما عند الكراميه فحدث عنهم حوزوا قيام الحوادث
 بدانه تعالى في الأول معاملة البدنيه وبضرورة وفي الثاني البرهان ولا عبرة بشيء
 مما هو في النزاع بين أهل الحق وبين المعتزله وحرف التعيين لمطى عندنا إلى اثبات
 الكلام المسمى ومنه وان الكلام هو المعنى المسمى أو الوجود من الحروف والألفاظ
 لأهل الحق في حدوث الكلام العقلي والاهم في قدم المسمى لو ثبت على ما يصرح به
 عن فرس وناقور من جهة تاريخ الامام الأعظم وبين في بوس ستة أشهر ثم سقر
 رانها على أنه قد سمع من قال أو محلول هو كافر شيعي يسعى أن يحمل على المظنة
 في الكلام المسمى حكما في شرح المعاني (قوله أي معنى قائم بالذات أراد بالمعنى ما
 يقابل الاسم لا ما يقابل الذات) (قوله ترك المقصم والأدوية) أن يعدل بدله عدم التكامل
 ثلاثين سنين المكمل (قول مع القدرة) إشارة إلى أن التقابل لقابل العدم والملكة
 دون تعديل السبب والاحتجاب ولذا لا يصح إطلاقه على الجملة (قولهم واحدة لأنها
 أو تعددت لا سمعت إلى اثباتها بالاحتساب أو بالاحتساب أو بالاحتساب أو بالاحتساب
 القديم لا يكون أثر المعصية كما هو المشهور وما أشك فلا منه لواحد إلى جميع
 مراتب العبد سواء قيل لم وجود الكلام غير مسمى أو الفرح مع الأمر مع وجه فامله قوله
 باحتلال المعانيات بل يكون الكلام أو أحد أو أحد بأعسار نعمه بشيء حرا
 وبآخر أمر أو بها قال المسمى في مكر الأكل احتشافي ومن كلام الله تعالى في الأزل
 يكونه أمر أو فها وغيره من الأقسام فثبت الشرح الأشعري ومعه أن صعيد وطائفة
 أكثر من المسمى مع تفاههم في وصفه بذلك في الأمل وهو عليه أنفلو جوز كون
 الكلام الواحد مشتركا أو ما محصيه باعتباره مع لفت أو موزر كون جميع الصفات
 واحدة إلى صف واحد بل إلى الذات بالصفون بمقتضى تعدد الصفات جميعا (قوله باعتراف
 تعلفه بالاعتداد قدره في عدد ذلك من الاعتبارات ما مل (قوله لما) ذلك تعبير متعلق
 بقوله صفة واحدة (قوله المسمى كمالا فتوحيدوا) حيز بين الألف في معنى جميع الصفات
 أو جمع بكل إلى صف واحد بل إلى الذات (قوله ولا بدليل السعيه) أن عدم الدليل
 في نفس الأمر ممنوع وبالسبب البيا غير مفيد مع أن عدم الدليل في نفس الأمر لا
 يستلزم عدم الدليل فيه لعدم المعلوم لا يستلزم عدم الكلام ولعل العوض منه
 أن الكلام من أجمع الأسوة وتواتر النقل من الأنبياء عليهم الصلوة والسلام أنه متكلم

والامر الضروري في امره ينشئ على الذات فتكون المبدأ الواحد ولا دليل على
 انتقاله مع ان البنية غير لائق كمال التوحيد فلا جرم يقتصر على قدر الضرورة
 من غير اقله لا ينعى وجوده بغيرها ان يلقى لا يتصور وجوده اذ في صفة جري
 عليها فاقم انه امر موجود ، قوله قال ممدوح هذا مع كون الاسم انواعا
 حقيقة مدحجة كانت الخمس حتى لا يوجد اذ في صفة من هي امور اعتدلية
 حصلت باعتبار اتصفت بالحادثة اذ تلام صفة واحدة شخصية لها فاب تكثر
 ثمرها اعتبارا باعتبارها ككونها رتبة ثابتة وصفتها ومحتواها غير ذلك مع يجوز
 ان يوجد مفهومين فيها قوله وانما اثاره لا يقسم اذ لا يان فيه كما هو مذهب
 عندنا من سفيان ومن منى الخواص على هذا المذهب دون مذهب شيخ
 من ارباب المذاهب والتغير انما هو باعتبار تعلق والافق ، ذلك ليس مع
 و يجوز انما هو غير القديم باعتبار بعده بان يراد بعد ثبوته واوله واوله لا يستلزم
 اي الاستدعاء ، قوله رددنا عليهم ولا نحى عليك ان الضروري انما هو مقابلة
 لهومات ، اما واذ وضعه دون لم يبق ، في ذي قدر ، ان من ادعى الرجوع
 بمس لائق بمسدى وما هو المبدأ لائق وحق التعمير ، فاعلى على انفسه تقرر
 من امر عن بوء شر (قوله من فعل الامر ضرورة في النفس وهو رده ان التام مشمول
 على الامر ونهى والاحكام فاولا الكلام ان يبرم وجود الامر بنوى ، ما هو والنهى يكون
 لهوى والاحكام معنى من غير سبق ومن ذكره في صفة وعش وكلف وتربته تعالى
 عنه واجب ، من تمام ، حسن ، مدحجه بغيره من سؤال على الناس ، فلا شك
 اي الاشك ، في كونه لا مطر ، في عروق ممدوح ، في وجود وجود الامور بمعنى
 ان سعة وبعث انما يلزم بوعى لم يرد ، في انفسه ، في حال عدمه واما
 على بعد من وجوده بان يكون طبع بعض من ممدوح فلا معنى ان سعة هو الذي يمن
 الحكمة ، ملكه واما امر لائق ليس كذلك فترد ، انما علمه في الامر ال فوجد فيكون وجود
 له ، في علمه في امره ان وجود المحاط بوجهه لخص انما يلزم ، التام
 ، على وان في معنى فلا ، حقيقة وجوده العلمى ، قوله كما ، قدر الرجل معنى له
 ، انما الرجل يعلم وانما انما علم به سبب في بعد مدحجه ، انما هو بغير المحذور
 انما في مائة مائة ، فيقول من حضر عندى امرت ان يشهد ، فيحصل العلم
 مدحجه بامر من هذا ولا شك ، في كل مدحجه ، بطلب العلم من الطبع كما في
 مائة منى علم السلام باذا امر وندى في مائة منى يوم القيمة لا ينجو من

المعقولة بحلال الميثاق دور بدو الشرع والأول ان يرد ولا يصح اطلاق اسم لاسود
 عليه لانه ولم يصح لان معناه لغة هو المنع من السواد لا موجد من كل ابيض لغويا
 وامتنع من يد يد ياتي عمرة الكتاب عن الحمل عليه قوله فمثل الى المحبوب ولم
 ير فاحاب لان العزم الاسمي منه يفسر العز أن ويأى عليه اقول مكتوب بكتابة
 تصوير اللفظ بالنقوش المستعملة وحروف هجته فالتثبت في المعنى هو الصور
 والنقوش والمكتوب هو اللفظ وكذا المحفوظ والمعروف والمسموع هو اللفظ والطلاق
 منه لاسيما على القرآن المعطى بطريق الحقيقة ومن قيل منه جرت على من
 هي وعلى المعنى بطريق المجاز على فمع منه جرت على غير من هي له
 من ان صور امراءه ينكر اللفظ واما ان يفسر بنحو الشئ بلفظه فلفظه هو
 المعنى دون اللفظ (قوله اي بمشكال الكتابة بدل على ان المكتوب هو النقوش
 حقيقة وليس كذلك بل اللفظ والحق ان يقال بلفظه وحروف دالة كما قال في عند بل
 الآن مراد بالمكتوب المكتوب تأمل بقوله غير حال اي القرآن الازلي القديم بساته
 تعالى وان كان اللفظ حالا فيها وانما قيد به باعتبار ان هذه الاسامي عليه اشارة
 الى ان الاسم الازلي اسمي دون اللفظ كما يقتدر اليه من اجراء هذه الاوصاف اد
 القدر هو بمعنى القول بكونه مكتوب ومحفوظ ومفروا ومسموعا محار باعتبار
 وجوده في الكفاية والعمارة والذهن على ما شئ اليه بقوله وتحقيقه الحق قوله
 ويكتب بنقوش اي ينشئ (قوله وتحقيقه على تحقيق جواب المعنى لا تحقيق الجواب في
 هذا المقام) قوله ووجوده في الازمان ولعل اراد بالوجود المعنى الوجود العاقل
 اذ هو لا يؤولون بالوجود المعنى (قوله هو على ما في الازمان وهذا ينظر الى ان
 الاله موضوعه باراء الصور العلمية كما هو مذهب بعض الرأى دون الامور الخارجية
 كما هو مذهب السراح (قوله فالمراد جميعه الموجوده في الخارج بمعنى ان معنى القرآن
 بما هو من لوازم تقديمه هو باعتبار وجود الخارج الذي هو وجوده في الذهن
 والعمارة والكتابة فانه محار باعتبار الذات الذات او بالواسطة (قوله برادته اللفظ السح
 بمعنى ان القرآن اذا وصف به فهو من لوازم الحادث فانه هو باعتبار وجوده في الازمان
 الذي هو في العمارة والكتابة المعنى لا بمعنى ان القرآن اذا وصف به فهو من لوازم
 التقديم برادته المعنى واذا وصف به فهو من لوازم الحادث برادته المعنى او المعنوية
 او الاشكال على معنى الظاهر من محار فمعنى برادته ان هذا جواب محار لا تحقيق جواب
 المعنى كما هو المعنى المحسوس وقال برادته ان هذا جواب آخر لا جواب المعنى

ثم كلامه على ان لا يلاى القرآن على المعجزة او الاشكال لم يقع مطبوعا على ما هو ظاهر
 عندنا من قول باطلاه عليه وقد يقال في توجيه قوله المراد حقيقة الموحدة
 الروحانية من هذه الصورة دالة الموحدة في الخارج من غير ملاحظة ما يدل عليه
 اذ هو من قبل ومن الشئ فيها هو حال حقيقة بخلاف ما هو من ما هو من لوازم الحادث
 الا ان فيه من ملاحظة ما يدل عليه معنى يظهر صحة الوصف بدلالة اليد والهدلولية
 وعلى هذا معنى قوله براد به لا لفظ انه ملاحظة لالفاظ وقد جعل وسيلة انوصى
 وذلك الحال في الواقع تأمل (قولوا لما كان لعل هذا اشار الى جواب دخل مقدر كانه
 قيل ما ذكرتم من النجس يبقى ما شمر من انه لا حول من ان القرآن هو المكتوب
 في الصحف وانه اسم للنظم والمعنى هو علم ما جسد ان المعنى الا ان لما لم
 يكن عروس متعاقبا بغيره اولا اسما بما نسب عروسه وعروسه (قوله في النظم من حيث
 الدلالة فلو قيل فعلى هذا لم يرم ان لا يكون النظم بقرءان بالاسم الى العوام فراء ولا
 يجوز به صلواتهم اذ قرئ القرآن ركن السلوة ولا يوجد اركان بالنسبة اليهم فلهذا معنى
 الدلالة تكون انشء بحيث اذا اطلق فهم به المعنى عند العلم بوضعه ولا شك ان
 هذا المعنى بالنسبة الى المثلى حتى الحساب متعنه ولكن بقي الاشكال على من
 يجوز الصلوة به ما رصيه تأمل (قوله موسى عليه السلام كانه قيل لو كل معنى صانع
 كلام الله تعالى صانع ما يدل عليه وكل واحد ما يسمع ما يدل عليه فما الوجه في
 هذا من موسى عليه السلام باسم النظم فاما ان يسمع صوتا من عمر واسطه
 وان كان من الله واخبر الى هذا ذهب السبح امر المصور انما يريد في الاستعداد ان
 سماع الاصوات وقيل في اوجه انه يسمع من الحوائط واما اختيار الامام
 العزالي في الوجه انه يسمع كلامه الارلى ملا صوت وعرف كماله في الآخرة
 دانه بلاكم وكفى هذا عن منسوب من يجوز نطق الروءيه والسمع اكل
 موجود حتى الدفات والصلوات على خلاف العادة (قوله هل قيل لو كل كلام
 الله حقيقة على ما ظهر مما سمع من النجس الذي ذكره في الحوائط (قوله
 لصح فيه ناس النجس كراعي سوى السمعة في اول اسور هل فيها لا يفر
 لقوة الشبه في كونه من القرآن (قوله ولا يجمع على خلافه اشرا الى مطلق تعالى
 وكذا قول وانما المعجز السبح (قوله مع القطع كانه قيل نعم لا مركب لك لكن من ان
 علم ان المعجز والمعجزى به هو النظم دون المعنى العدم (قوله ومعنى الاصاغة اي
 اصاغة الكلام الى الله كونه صفة الله دون كونه مخلوق الله (قوله انه مخلوق الله دون كونه
 صفة الله تعالى اذ الصفة قد يكون لا يكون الحادث صفة الله (قوله ليس من تأليى المخلوق
 وبهذا سر معجرا لا يمكن الا ان يثبت لئلا يثبت بل للمخلوق مطبق (قوله انما هو باعشر

دلالة بمعنى ان الاشتراط ليس مشروط بعدم علاقة علامته في ملاحظة علاقته بانه
والله اوليه كونه مشتركاً لكن المشهور عدم اعتبار علاقته وان مشروطاً بغيره بانه
اقوله في اوضح كونه للمعنى العدمي لان هذا الوضع والقسمة لها كان ملاحظه
العلاقة لداليه فكانه محرمه تأمر اقوله وذهب بعض المحققين وهو صاحب الموفق
ومنه نمر (اقوله المرسى لآخر اثره ربما ان يكون وجوده بمأخر مشروطاً بانه صاء
ابعض المتعدي اقوله ليس مرتب الاخر ولعل العوض منه معنى لثرت ان كوردون
في الثرت مضاعف ان المروي بسور ابيته والقرتب الوضعي لا يكون كلفه
ولا الكلمات كلاً ما هو وجود اعظم مرتب وسماحاً بمقتضى ان كان مستحتملاً في بعضاً من جري
العادة لعدم مسامحة في كون على التبعات محتملة في كون في حقه تعالى بل وجودها
محتملة من اوزم في تهاين وليس امتنع اجتماع لاله ط من محتملاته دو بها وبه
بمعنى مع معالاهه من العشى يشك عرو ح بين غير مدمع ومع انه لا شك في وطء مرمه
دلا في مرمه الا لثرت الاخره تم كلامه وقوله ان يقول والقرتب الوضعي بين
الاخره الداليه بانه في محرمه مقول وقد قال ان الله مرتب الرمي ووضعي
لاستخرج ابعده لثرت مظه حرم مرم عدم مرم عوار اعدا و هذا ريمه
وبانين يتحقق في الفرق وعدم اشهر لأماني وجوده في بعض لاسر تأمل اقول
ويحق لا عقل وانت حبر من فهم الخط المصنوع المنظم اعدا من المروي
محتمله من غير ان دون وجود بعضاً مشروطاً بعدم البعض بانه من متصور
على ما هو امر شامح الاشهر لان قدره الحزمه والاعلام من الاشياء محتمله عند
حتى بقدر على استدلال مرم المرمه ودرهم مقول بلزم واذا اردت في
المواضع في معنى لان الاقران ان الله ما يخصون الاله في بعضه الاله
بانه في مرم لا يكون ما عدم بلس عريم والمركب في لسي عالمه الصلاة والسلام
قرآن ولا ما قرء كلام به تعني ودين باطن وان كل اسم يسوع لرم انه يكون
اطلاقه على ذلك الشخص الذي يدانه بخصوصه محرم فوضوح دعيه عند حقه
وان جعل امما من شخص يمكن من قبل مرمع بعام وموضوع في بعض مرم
ايهاون كلام الله تعالى مادام وانما ان توسع له م مخصوص بموضع ويحيى
نحو فيه منه قال الله اصل العشى ولا تبص الا ان تبص مشر بعض مرم وذلك المرم
المخصص ثم عزمه والاعضاء في انه لا تبص من ذلك بعض بل مرم مرم عن الشئ اول
بل لا تبص ان جعل عاز من هذا هو ان لم يخص من يدي لا تبص من مرم

واما بتحديد اماكن الاول فلا بد لا يمنع فبما الامر الاسبق المتحدد بزمانه واما ثبات
 علان الاسما فلت لم تلتكن موجودة لم نحتاج في تحديدها الى تكوّن واما الرابع فاما امر
 في الاول (قوله ومنذ كورا قبل ان يدكور في حقيقته ليس الا لاسم دون الذات) (قوله
 والاسم اي الذي حصل وحدث في الارض ليس بمعنى هذه الاسماء كالتحليل والابحاد
 والامانة والاحياء بل مبدا هذه الاسماء وهو القدرة والارادة ولا دليل على كونه
 صفه اخرى سوى القدرة والارادة قال العامل المحض ويحظر بالمال التكوّن هو
 المعنى الذي نخصه في العامل وبه يقتل العامل عن غيره وبيربط بالعقول ان لم يوجد
 بعينه هذا المعنى نعم الموجب ايضا بقول هو موجود في الواحد بالسنه اي نفس
 القدرة والارادة فكيف لا يكون صفه اخرى ثم كلامه ورد بان مانه الامتياز والارتباط
 يجوز ان يكون نفس الذات وعلى تقدير تسليم كونه امر ارتداعا على الذات سوى
 القدرة والارادة يجوز ان يكون امرا اعتباريا ودعوى وجوب كون مانه الامتياز
 والارتباط امرا اخرها موجودا غير مضموع مالم يقع برهان وشهادة الوجدان في امثال
 هذا المعاد غير مقبول تدبر (قوله فان القدرة كانه قيل ان سدا الملق لا يجوز
 ان يكون القدرة ادستما الى سطرعين على السواء والتكوّن مرجع الوجود على العمم
 فكيف يصح ان يكون هذا القدرة فالحق بان القدرة وان كانت (قوله بتحدوث التكوّن
 اي بتحديد وكونه من الاسماء والاعتبارات العقلية) (قوله تكوّن للعالم مشهور بان
 التكوّن الذي كلاما فيه هو عين الاسماء لكن مراده غير معنى كما لا ينبغي (قوله بل
 لوقت كل الام فيه معنى في (قوله على حسب علمه تعالى وارادته بمعنى ان تعالى
 المتوّن في وقت معين على طبق تعالى العلم والارادة ومتوّن عليه ولا حد في الزمان
 على تعالى الارادة لانه لمرجع وان في تعالى العلم فيه مائل (قوله بتحدوث العقل
 فالبقاء للسببية كما هو الظاهر ويحتمل ان لا يصح قاله ناصر المحض او يكون التعلق
 لا الى بوجوده في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بكلام المتن ثم كلامه مائل ان الانسب
 بكلام متن ان يقال ان يكون متعلق في الازل لوجود التكوّن فيما لا يراد وفيه انكار الصوري
 على ما يصريح به الشارح في امر القول بان القول بتحقق تعلق التكوّن الذي هو الاستعداد
 بتكوّن يكون مكابرة وانكار الصوري على ان الانسبة ايضا محتمل الحدسه بل الانسب
 بالمتن ان يقال ان الله موجود في الازل فكيف يكون في العالم والكل مر ٣٠ بوقت وجوده فالحسن
 في الازل من ١٠ تجدوا الانصاف لا معنى بالابحاد (قوله يكون تعلقه تعالى مدته يدل على
 ان القدرة كالعالم تعلقا مادنا على القائلين بالتكوّن وذلك ليس كذلك ادتلفات

بعدة كلها عنده عند القائلين به (قولوا ان تعلق مثلات الله تعالى اوبصفه ولعل
 تعالى وهو تعالى بمجرد الذات من غير ان يتعلق بصفة مجرد احتمال (قوله وما يقال
 اي في الجواب عن استدلال القائلين بحديث استكون بانفسه لو كان قد يما لزم قديم
 ان رأت مع املازمة مستمعا على تعامد به ويحتمل ان يكون راعيا بقوله فان تعلق
 ما ان يستلزم السمع من ان التعلق مستلزم الحديث فلم يصح التردد في لكن من هذا
 سرديت ثم في كلامهم توسيعا للحدود ونسبة المحصم الان ظاهر عبارته بانظر الى
 الثاني تدبر (قوله وفيه نظر جواب عن السمع بما يتصل صفه به السيد بعدم استلزامه
 الجمع لا بطلان نفس السيد حتى يتوجه ان الكلام على السيد فيما اذا كان احد غير
 معين لكن في شيء هو انه يحتمل ان يكون منى ما قيل ان ان قد لم لا يتعلق وجوده
 بالغير ادعاه يتعلق والاحتياج الى الغير هو الحديث الرعاي لان نفس التعلق
 والاحتياج الى الغير نفس الحديث بل الحديث بلازمه فلا تصور النهاية والاحتياج
 بدونه حتى يقال لها منى ما يقول به الملاحه نعم ظاهر عبارته بانظر على ما ذكره
 الشرح والامر فيه حين تأمل (قول لا يستلزم الحديث بهذا المعنى اي بصرفه بعدم
 وقد عرفت ما فيه (قول الجواز ان يكون محتاجا ويكون عنه الاحتياج في الامكان (قول
 كل القول يتعلق وجوده به على ما هو المشهور من ان اثر المختار لا يكون الاحداثا
 (قول من هذا اي من اجل ان البراد بالحدث ما يكون لوجوده بداهه جعل ذلك
 التخصيص ردا على الملاحه ادوار بد بالحدث ما يتعلق وجوده بالغير لم يصح
 ذلك الجمع ادهم قائلون بحديث العالم بجميع امراته بهذا المعنى (قول والا اي وان
 لم يرد ذلك بل ان يرد ما هو مصطلح الملاحه لم يصح الرد عليهم (قوله والحاصل اي
 حاصل جواب المعنى بعد تزيم ما يقال في الجواب (قول فلا يندفع ما استدعوا به على
 حديث التكوين ولما اشار الى ترتيب جواب آخر بعد تحقيق جواب المعنى ففرجه ان
 اربيه التكوين لا يستلزم اربيه المكون لانه يستلزم اربيا مستورا الى وقت وجود
 المكون لم يكن هذا من قبل تعلق الاثر عن المكون ولم يكن كالصرب بالامصروب
 وانما يلزم ذلك لو كان استكون من الامراض الغير الناقية محاصل الموازين مع اللازمه
 والتفاوت باعتبار السند بين ووجه الدفع ان القول بازلية التكوين بمعنى الاصافه
 مع القول بتحقيقها بين المكون مكابرة وانكار للمصرورة (قول ووصول الالم قبل عطف
 المسبب على السبب (قوله ادلوا بآخر اي بوجوه المعقول (قوله لا يندفع هو اي الصرب

البطلان فمضى على بطلان التفسير في حاشية العرص كتب مرث الاشارة بأمل (قوله
 بمعنى الانكشاف اشارة الى ان الرواية مصدر مسمى للمفعول لان الانكشاف صفة
 المرئي ومصدر المسمى للعامل فيه الرائي وانما حمل على الاول مع ان العبارة يحتمل
 الثاني ايضا فتبادره من غير تقدير في العبارة ولانه المتنازع فيه وان كل واحد
 منهما لا رمل الآخر (قوله بمعنى اثبات الشيء واثبت جبريل المنادى منه مصدر
 المسمى للعامل وللثابت معان اتحاد لشيء وتسكين الشيء عن الحركة والوجود
 والتمسك بالديين (قوله حاله محصور مقول الراحة في الانكشاف اعنى الانكشاف العام كما
 يقتضيه سائر كلامه لكنه تأباه قوله ولد بالنسبة الى ادراك بدل على ان الرواية
 مصدر المسمى بالعامل هو المحل لا ادراكه لان تأثير المحس كذا زعمت فلا سمحوا بوجه
 ما في شرح المقاصد اما اذا مر هذا الشمس بجها ورسم كل نوعا من المعرفة ثم اذا اقتصروا
 ومحصا العين كن نوعا آخر من الادراك فوق الاقرب ثم اذا فتحوا العين حصل نوع
 آخر من الادراك فوق الاقرب بسببها الرواية تأمل (قوله بمعنى ان العقل ادخل
 اي ادخل من الشواغل من التوجه ومناقضة الوهم (قوله ونفسه عطى على انه غير
 ولو قد بمعنى ان العقل ادخل ونفسه محكم بعدم امتناع رويته الله تعالى وهو
 الامكن الداني ولو ناسط من غير احتياج الى الادلة السمعية والعمل لكان اسلم عما
 قلناه في العمل المحسنى ما هو الامكن الفهمي وليس بعمل المرام اذا لم يصح فائده ثم
 كلامه بل السراج هو الامكن الداني الذي هو وجه العينية على ان اغتراب المحس
 بالامكن الفهمي محسوس كجبريل المحس حاكم باستماع الرواية فلا ان يقال المحس
 حاكم به بالاستدلال ولا شك ان ذلك هو الامكن الفهمي وايضا ان لا يفسد بهذا الكلام
 بيان ما يتوقف عليه الاستدلال به وهو واضح دون وضع المسئلة المتنازع فيها ردالها
 منوهم ان الموقوف عليه هو الحكم بالامكن وعدم امتناع رويته وقد يقال ان الظاهر
 من شرح المقاصد ان الموقوف عليه هو بيان الامكن حيث قال لم يقتصر الاستصحاب
 على ادلة الوقوع مع انها بعيدة لا يمكن ايضا لان السمعية ان ربما بدعها المحس ببيع
 امثال المطلوب فاحسوا الى ان الامكن لا يمكن ولا الوقوع ثانيا ثم كلامه وقد يقال ان
 المقصود بهذه الكلام بيل ان الظاهر معقول ومحتاج الى ايمان ما هو مذهب المحس
 وما ذكر في نفس نفسه فالحديث في شيء من مقدمات ادسلا صرنا بخلاف
 مدكره المحس لا ان عن المقصود هل هو محصل ما ذكره وجهه مردد (قوله مع ان الاصل

عنه سميها فياورد به اشرع وقوه وقتا صحت من لمحي اي المتقدمون من امر
 المسند على امكان روعه وهما مع ملل الوقوع والامكان والقدر مستقل في اثبات
 الامتناع من عدم اتيه الى التبع وسمع بخلاف ارفع وبعمل به من كتب ذلك
 واما ما استدلوا به على الامتناع بالاعمال وعدم قضاها على اذنه بوقوع مع انها
 بعدم الامتناع من هي انه لا يمكن لها قضاء من شرح له عند ويطهر من عدم
 حكم العمل بمسما بر به في الاشياء لا بالعدم على من غير احتياج الى حكم العقل
 في الامتناع واما ما استدل به الامتناع بها على الامتناع التبعي فليمتثل (قوله اما
 بعد) بالمتصور ان يرد في التصريح بوجوبية كل منهما وتبديل بينهما من الآخر والعمل
 هنا من قبل المسند لا من الخفاء في الشيء قد يكون مريب بالذات وقد يكون
 من مباديها من وانهم في حقه هو الاول وقد يشبهه ان السبب هو من قبل
 الاستدلال لا يفتي بالزم من قدره واريد به من يرد في التصريح بوجوبية العمل
 المتصور وقد يرد عليه ان اريد المراد به من يرد في التصريح بوجوبية العمل
 المتصور فلا يفتي بالمتصور بالتصور على الامتناع ولا يسمع وانما ان اريد
 به هذه التصريح لا يفتي كونه اريد في التصريح بالمتصور المتصور ان اريد به التصريح
 بوجوبية الاشياء من غير ان يرد في الامر آخر من عدمه وعمل الامتناع ولا قطع من حيث هو كذا
 يحتاج الى رد وقد افعل وراداه من عدمه ليس بامام الاحتياج الى معونة العمل عدم
 والتخصيص والتعريف من بعض الحكماء ان عدم معاملة الآخر في الامور
 الوجودية التي كالاتمها غير معلوم لان يقال ان كلام في الامور الوجودية بعدم
 الوجودية والامور المحتملة لا تثبت به ما من هو ولا يمتنعكم بمشترك وهو ان يرد
 بل لا يرد في عدمه بل راد بكم هي المحذوم في قوله اذ لا يرد مع مشترك بينهما واما
 ويترجم عليه معه اريد به فلا يسمع اسمع بطون التصريح بوجوبية العمل
 الشاهد على ان ذلك داخل في قول فلا يمتنع بعدم لان المراد من عدم الامور عدم
 الوجودية بها والاعمال المتعينة وورد عليه ان يتخير المطلق ووجوب الوجود لا يغير
 من الامور لعدمها ثم كلامه لكن بقي من الوجودات من الامور لعدمية والامور
 بان المراد بالوجود الوجود لا يمتنع بها فليمتثل (قوله ولا يمتنع بعدم في عدمه
 بايديكون دفنها او حرمتها ولا يمتنع بمعاملة عدم بطور الشرطية وبه اشار قدس
 سره في شرح البواهر في حيث من سائر صفات ثلث فلا يتصور عدمه في ذلك

مركب منه فلا يتحتم إقاله الفاعل المحشى على ما في شرح الوقوف ويرد عليه
 أنه لا يمتنع الشرطية فلا يتم المقصود تم كلامه إذ انصود نفس المدخلية
 على الوجه المنكحور دون نفس المدخلية مطلقا فبرد ما ذكر في شرح
 الوقوف على المقصود ويتم به المطلوب فلا يرد ما أورد عليه لأن معنى أنه قدس سره
 حمل العلية على ما هم الأكثر اعنى المؤثر والتحقق أن المراد بهما ما يصاح متعلقا
 للروية لا المؤثر كما سيصرح الشارح في جواب الاعتراض عن قوله أن المراد
 انشاء الله تعالى تأمل (قوله ويتوقف امتناعها أي الروية وفي بعض النسخ امتناع أي
 امتناع أن يرى على ما هو مدعى المحض كأنه شرط في جواب مدعى وهو أن يقال
 لا يلزم من كون الوجود مشفرا بين الوحد وعبره أن يصح الروية لموازاة يكون
 شيء من حواس الممكن شرط أو من حواس الواجب ما عاقد ببقوله ويتوقف
 المع حاصل أن الامتناع موقوف على ثبوت وتحقيق معنى الشيء من الحواس شرطا
 أو ما هو لم يثبت شيء منها على امتناع وقوع الروية بواسطة الأمر الخارج من الشرط
 والمانع لا ينافي محتجها في نفسها والمدعى هو نفسه في عدم ذاتها تأمل (قوله لا يمتنع
 على امتناع رويته على ما مر في شرح قوله بكل حصة وقوف على ما وصفت من
 والمحس المحوار لها أن ذلك محض حلل الله تعالى من غير تأثير للحواس فلا يمتنع أن
 يتخلل عقيب من الماصرة إدراك الاسوات مثلا كما هو أصل الشيخ الأشعري أدلا
 توقف في حلل الله تعالى على شيء حقيقه بل بطريق حري إعادة وعلى هذا يتجه
 صغرويه لا يرد بحقيقة من يرى من حواس الروية على الوجود (قوله والعامل
 لها لا يمتنع المؤثرة (قوله) وجودها أي موجودا خارجا عنه فلهذا لأن ما لا يتحقق في
 الأعيان لا يكون متعلقا للروية بالضرورة والكرم صغرويه المقصود من ذلك مع
 به الاعتراض من الأولان وفيه شائكة الدور تدبر (قوله) متعلق الروية هو كون
 الشيء بهوية ملو اعتراض عليه بل الهوية المطلقة أمر احتملي فكيف يكون متعلق
 الروية بل متعلقها هو حيات اسرتهات ولا يسم أن يكون كل إدراك صليها ما يتوصل
 إلى تمصيل العنصر الذي ما هو عليه إذ قد يكون أجالية متعلقا بحيلة المدرك من حيث
 هي مدرك فلهذا لا يمتنع وعند العليل مقوم بالمهومية فإن متعلق المهومية
 ليس إلا الوجود بمثل ما مر مع أن محتجها مخصوصة بالأجسام وبعض عوارضها لكن
 لا نسب بمفهوم الشرح انترام صحة المهومية بالنسبة إلى كل موجود وببهيمة في

اتفق المحققون على ان اثبت صحة الرواية بدلالة نقله لا يح عن شوب والمحققين
 في ذلك هو السمع على ما اختاره الشيخ ابو منصور الي توريدي تأمل (قوله لمواز
 امكن من على الرواية هي المحسنة ويرد عليه ان متعلق الرواية يدعي الرأي لا
 يريد على مطلق الجواب فيه ما عرفت فيما مر (قوله وتقرر من الثاني الاستدلال
 بالدليل السعي وقد يناقش فيه بان صحة الاستدلال بالنقل موقوف على الحكم بامكن
 المدعى فكيف يصح الاستدلال بالنقل على الامكان والمواز ان التحقيق ان الموقوف
 عليه عدم حكم النقل بالامتناع لا الحكم والمهرم لا يمكن ان ما اشار اليه اشرح في
 صدر القول فليسا مل (قوله لكان طامه حلا وفيه مسامحة لا يخفى (قوله واليعلق
 بالمكن ارجح قال الفصل يخفى يرد عليه انه يصح ان يدعي ان عدم النقل لعدم
 العدم والمدة قد يمتنع عدمه والى فيه ان لا يمكن ان يكون له مكان
 تم كلاء وتحويل كلاء ان امر متطابق بين الشرط والامر بحسب الوقوع والتحقق
 لا الامكن لان امكان اشياء دائي وما بالنيات لا يكون بتغير والمواز ان امراد
 بالمكن المعلى عليه هو الامكان الصري على عن الامتناع مطلقا ولا شك ان امكان
 المعاول فيما امتنع عدم علقه ليس كذلك بخلاف استقرار الحمل علقه ممكن صرف
 غير متنع لا لذات ولا بالغير ورد على المعلى عليه هو استقرار المعرف المستفاد
 وعقيب النظر فيه دليل الماء وحسب تعلق ارادة الله تعالى بعدم استقراره عقيب
 انظر فستحالا استقراره وان كان استحالة بالغير الاولى في المواضع من اصل اشبه
 مع صحة ذلك انقول لعمري التمسك بما عليه يعرف باللغة تأمل (قوله وقد اعترض عليه
 بوجه مهمل الرواية بخلاف العلم الضروري لانه لا ريبها واطلاق المعلوم واردة للارم
 شامع فصار معنى قوله اني انظر انيك اعطى علميا بك علم ضروريا اجيب بان
 النظر الموصول بالي في الرواية فلا يتفرقا بالاحتياط مع ان طلب العلم الضروري
 لمن بخطاه تعالى وبما فيه غير معقول كذا في شرح الوهمي قال العاصم المحشي
 ويرد عليه ان المراد هو العلم بهويته الخاصة والمطلوب لا يقتضي العلم بوجه كذا
 بحاطبا من وراء الحداد ثم كلامه رد بان ان اريد بالعلم بهويته الحسنة انكشافه
 تعالى عن موسى عليه السلام بمعنى انكشاف الشاهد هو الرواية بعينها وان اريد
 به نوع امر من الانكشاف فلا بد من تصويره وبين ان مكانه في حقه تعالى ولرواه
 لرواية وعدم لزومه لخطاه حتى يحمل كلامه انقول عليه ان ارتضاء (قوله واجيب

حيث الاسافة الى حدود المسافة متصور على وجهه مرئى ملائم مع المقصد المترتب
عنه (قوله المصلات جمع محصلة وهي لحة محتبة مع العصب في المعامل (قوله مثلا
يحتاج اشارة الى وجهه نرحم هذا الوجه قال الماسل المحشى بدق ان يجعل المصدر
بمعنى المفعول لصح تعليل الخلق بدق محيل الاسافة معونه نعم على الاستغراق
والا فالمفعول نعم مثل السرير بالمصدر الى استلزام فلا يتم المقصود واما لما الموصولة
هي عامة ومعلولة بالجهة حتى المصدر اقل تصكلا ثم كلامه وان هذا منه اشارة الى
نرحم تنويه الثاني من عدم المنع ان في التوجيه الاول وقد يقال ان اطلاق
المصدر على الهيئة المحصلة بالمعنى المحذرى منهور كاطلاقه على المعنى المصدرى
وهو المراد منها كما سيصرح به الشارح في آخر الدرس ولا شك ان ذلك ليس من
قيل جعل المصدر متبعا للمفعول وان الفعل بمعنى الهيئة لا يتم مثل السرير مع يتم
المقصود من غير احتياج الى محيل الاسافة الى الاستغراق وايضا ان اما الموصولة نعم مثل
السرير فلا يتم المقصود عالم محيل على الاستغراق وكونه عام الوصف ليس قطعيا
في ذاته عام وبالمحتمل ان هذا التوجيه ام من محذرى محذرا عن ايمان اكثر
تصاعدا على انه قد يباشر في كون المصدر بمعنى المفعول فكلاما هو الشائع لم تعلق
بل في محيل الاسافة على الاستغراق لكن متى ان الاسافة على كل تقدير لا بد ان يحول على
الاستغراق والالم يتم المقصود اعمى كون جميع افعال العباد مخلوقة العارى لان يقال ان الحرثية
كافية في الرد وابطال مذهب المصمم اعمى السالبة الحكية او يقال لا فائدة بالمحصل فيتم
المقصود بان ان السحاب الحرثى ولو قيل لا اسافة في الآية فهم معنى ماها على الاستغراق
منه غير معنى اقرب ويظهر الاعمال شمول الحظي الحرثية فكيف قيل فعلى هذا لا يتم
فمع لا يفيد المطاوع اذ المفعول لا تناول الاعمال فمما بها حاسل ان المراد بالافعال
في محتملها هو الحاصل بالمعنى المصدرى وهو من جهة المفعول قربا به (قوله
واللهول عن منه النكتة قد يتوهم وقد يباشر فيه بانه يجوز ان يكون مشاءا منهم
تعارف واشتهر استعمال المفعول في محل العمل كما يقال هذا الصيغ مفعول فلان دون
المفعول عن النكتة فتأمل (قوله اي يمكن فلا يتم معناه تعالى ايضا اكل ممكن محدث
عندهم (قوله بل لانه العقل بمعنى ان اوجب تعالى مخصوص منه فعلا لا يتصور كونه
مخلوقا لعمام اذ اعمى منه البعض مدلاله العقل قطعى فيما عدا المخصوص كما بين في

موضعه فلا يتجه ما فيه من الشيء. يعلم لومى وانعام اذا غلب منه لا يبقى حجة فاعلمه
 فيما عدا ذلك قول بل لا يجعلون لاسم عن الاشارة الى توجيه الاية عن جانب المعتزلة قول
 قاعبة انما يطبق اعنى كون الانسان مكلفا ادبها على العبد قول الاصيار وكذا معنى اسواقى
 (قوله) والحوادث ان ذلك الاشارة الى بطلان قعدة النكليات واما الحوادث عن النواقى فان
 امدح والندم باعتبار المحللية وان شواب والعمى ليس دائرا على الاستحسان بل فصل
 محض واعدل من رتب على الاحمال كتر رتب الاحزان على من اسار (قوله) على المحر به
 اى المحالصة ادم لا يشقون بعد فجرة لا مؤثره ولا كاسة كالاشعرمة وهم لمحر به
 انغير المحالصة (قوله) اصلا لا مؤثره ولا كاسة (قوله) اولا ولما اشارة الى النفس (قوله)
 واد على من الطيب اى من حيث الهيئة وبه شعر اعتبار الهيئة فى مناسب مشبهه فلا
 يوردان الكلام ومحل النزاع فى افعال الحواس لا جسم فلا وجه لتبنيك به (قوله) خطاب
 المتكلمين وهو مصدر معناه توجيه الكلام نحو الماخر بين واريد به ههنا ما وقع به
 الخطاب اعنى قوله تعالى كى يكون وبوءه بقوله تعالى اد اردنا شيئا ان يقول له كى
 يكون واسمالم يحرم به لاحتمال ام يكون عبارة عن الفعل مع لارادة (قوله) وهو عبارة
 عن الفعل مع ريادة احكامه والعلل على ما فى اصحاح الفصلة الصنع والتقدير وموعد
 قوله ففصا من صنع سموات فمع يكون الفصا من الصناعات فاعلمه وما فى شرح لواء ان
 فصا الله عند الاشاعة هو ارادته الارادية له لتعلقه بالاشياء على ما هى عليه ههنا لا اراد
 فيها يحتاج الى البيان حتى يد على وسعه ذلك لعماد وعرف واسطلاحا ولد لم يلقمت
 اية الشرح واما عند اللاه على ما مرح به المحقق الطوسي فى شرح الاشارات
 فهو عبارة عن وجود جميع الموجودات فى علم العقل بكنهه وتحمده على سبيل الابداع
 و التقدير عن وجودها فى موادها الخارجية محضه واحدا بعد واحد وعلى ما مرح به
 العجا كيات هو العلم بجميع الموجودات جملة وما لهما واحد متأمل ولم يفتت الى ما
 يقال انه عبارة عن اتحاد الموجودات على قدر مخصوص لهما بمعنى الاتحاد
 فى المعنى اللغوى والنفل ملاق لامل ولا دليل يدل عليه ولا اى ما مر عن العلاقة
 ايضا كذا كثر قوله وما يترتب بطريق العادة دون الوحد والاسطرار (قوله) وهو
 يستند على الارادة قيل ان مجرد الخلق لا يوجب الارادة (قوله) كما انه علم منها اشارة
 الى النفس (قوله) الا يرى للتوصيع دون الانعت (قوله) يامر بالشئ وقد مر ما
 به (قوله) وقد تمسك من الجانبين اما من جانب كقول تعالى ما كانوا ليؤمنوا الا ان

يشاء الله من مرد الله ان يجد به شرح صدره الاسلام ومن مرد ان يصله محمد صلى
 الله عليه وآله من الله برمد ان هو منكم وبو شاء الله لجمعهم على الهدى وبو شاء الله
 ليدنكم اجمعين واما من هاديتهم قبل قوله تعالى وما الله بمرس اليه احد من الله
 لا يامر بالمشقة ولا يرضى بقدره بغير ونا لا يحب العبد وبو شاء الله ان يدل الله
 لا يوصى بلطيم و يمراد منى الطيم منى الارادة واما منى الامر
 ومشيته ورضى منى الاخص فلا يفيد منى الاعم واما وبلايتهم جود
 بشارح عمده بهم في هذا الباب هو المشيه على مشيه العصر ولا يحد
 ومن سنوا عن معصيه بغيروا قوله وبعباد الله ان اعقابكم
 وابطاعكم تعديهم هذه المشيه على مشيه على الاعم وبه
 وجه تقديم مشيه الخلق كون موسوعها ذات الله في قوله
 طاعة ومن ما يشبه لا يندبوا كان موافق ما امره اولا
 اقره من الاول بلمصداق بغيره لا يصره ومملى
 من تركه بخلق الثاني فانه ليس كذلك
 وهذا انفسه معلوم بالضرورة وان وجوده
 هو هو سائر قدرتنا فمجدح الى
 السيل عقلنا ونفلا (قول استحقاق
 الثواب بطريق جري العادة
 لا بطريق الاجتناب كما
 هو منعت المعصية
 اذ منعت
 اذ منعت



بسم الله الرحمن الرحيم

ما بعد الحب لمستأمله والحسرة على سبب رمله وآل وصحبه
 موصى سل محمودك ايها السارى هذا السراس كتاب
 فيه نور وعنى بلدى برشدك اى المكا من الحفيه من
 شرح عقيد المسميه املينه آوان الدعة والاستقامة عن
 فتور المطالعة ساله فيه حاده الانجاز من عيمو فعية واهاز
 وجس ما حيت مول تحسبه ورميت بز نس شمه وسيمه الحقة
 الى حرة من لا مثل له فى العلى وله الشز الاعلى الصلص
 لا عظم والفتور العظيم باب كعبه الحيات بطوى اليه من كل
 مع عميق ومستقله وحوه الامال من كل بلدى عقيق
 باحت نجل الوزارة بهامته وحسن الامرة بقمته ولى الابدى
 والنعم ومرى امر الفصل ولخدم آحت ابدى بعده وانعموم
 ورفع الويه اشروع ولرسوم نراياترو لماعمر وحوى
 الرسالت بالاولوالآحر اول مفارح طبعه النقاد آمر
 مقامات موع الانسلن وآمر مفارح دمه الوقاد خارج عن
 طوى النشر بل عن هذا الامكن (شعر) لوسم بدل انهم
 حيث جلاله (ما حيل طيس جبال سامى حاله) بطوره يد موان
 آمن محصور (وهو الوزير العردى اقبال) (محمود اهل بعصل
 طرا كاسه) وكفى به برهان من مصاله (بكماله فى الاوج
 بدر كمال) بحر محيط زاهر بواله (فى كل علم عالم
 من بحر اى من علم عالم بخيال سخنان عى فى عصمة

قوله لمستأمله (قال فى
 الصباح تقول فلان اهل
 لكذبا ولا تقول مستأمله لكن
 ذكر عبارة المستأمله فى
 الكشافى فى اوائل سورة
 البقرة) (بهشتى)

قوله يدريك (جواب بمعنى
 عن السارى السائر
 بالليل من السرى بالضم
 والسراس الصباح وهو
 نص على انه مقول
 حوك شبه كتابه بالمصباح
 فى ازالة الظلام المظلم
 لوجودها فى حين كل من
 ازنى ظلام امهر وظلام
 البيل فليست له اسم له
 بفرسه حالية ولعى ايها
 السافر فى مالى الطلب من
 هذا الكتب الشبه
 بالمصباح حتى يحصل
 مطلوبك ٢) (بهشتى)

قوله شينه وجيهه (قيل
 الشبب المسائل المتحبه
 بالذلال والسبب لغير
 المنجليه) (بهشتى)

(قوله سبحانه باسم لا ومع شعراء العرب حتى قيل في معناه كان لا بكررا لعضاوي بالفتح
عمر بهشتي قوله معن) بلفتح ثم يسكون ابن رابعة مود العرب والحق حلاي
استجاء والا فقال لا نعم بهشتي (قوله الى سيات) بكسر الهمزة السيات كان

كوكبين ميران والسيات
من ميران العرب واستعارة
حلاي النجاسة والكوكب
الحجم والمرج واحد البروج
الانثى عشار المجتلفة
شرقا ونحوه بالنسبة
الى ابعاص النواكب
بهشتي قوله يا سرب
الكلمات (ايما ذكره لان
المصادر من الاقتداء
بلكمب هو الامثال لعضو
فه والمراد الاقتداء به في
الملوبه فمن عمل عن هذه
المكفة غير لاسلوبه
بهشتي (قوله الاستعانة
بالشيء لاسيما) لان الا
سمانه في بدايته مرت
مثلا لاسيما في الاستعانة
بغيره وغيره وما قال من
انه تجوز لفتح سم الحميم
على المسببة فمجان به
لا ميمر اذ امر الترتيب
مستلزم من اسلوب كتاب الله
لأن الحمد يشي بهشتي
قوله ولا يحصى ان الملاسة
ي مطلق الملاسة نعم
وقوع العمل مع كون

عنه معن يفتح الحقل في اتصاله الصائب الاكثر في تعبيره
المعنى الاربع في قوله ليس بسيل ليس بسلك لفظه مكانه
استعارة في مال بقرع الاموار في وحدته فكانه مسترقع بماله
وهو الذي عم بعامه وعشاه ووردر الميمر محمود يشالو مع
الله عزة به بسماء نور مع علم العلم باعلا نغول ليل موردا اتصاله
ما مدين المارت بوجد عليه انه من النمس يسعون منه
الميلاب على رفته في سيات القول بعد كوكب لاس
قبح شرح الحصول والبولي الا بعد وكفى به وكيلاهال
الشارح المحرم عمل الله بلطفه الخبير بعد ما تبين
بالسببه (الحمد لله) اقوى في تعيين النسبة بالحميم
اقتداء بالاسلوب انساب الحميم وعمل بالشارح والرفع عليه
الاقتداء بامثال محمدي الانشاء وما تنوع من تعارضهما
فقد وقع امسحور الانشاء على العرق المتد او يحول
احدهما على الخفي والآخر على الاساق كما هو المشهور
ولكن ان نجعل الباعى الحمد يشي لاسنه به ولا شك في الاستعانة
بشيء لاسيما الاستعانة بما راها لا يصح ولا يحصى ان الملاسة
تعمد وقوع الانشاء بالشيء على وجه المزنية وينكره قبل
الانشاء بلا فصل فمحور ان يجعل احدهما حرا وينكر
الآخر قبل يشي فصل فيكون ان الانشاء ان المنس
بها قوله (متوحد بخلابده) الط ان الباء صفة التوحد
بقال توحد برأيه اي تعوده واسمعه هي معنى التوحد
بخلال النبات عدم شركة الغير في خلال النبات والنبات

المحور ورأيه قسم معن القاعن ود قوعه مع ذكر محمدي ر قس لا يقتد بلا فصل ومن
توحد لاسنه في كلتي تصاك بصورتين فلا ينافع من الحديث من ما هو متعدي كلامه
بعد حتى ان ادمن وادعاء الخلاي بمعرب عن فهم للاهالي ومن يشي

(قوله لينبغي ان آية
 مبينة) لان الامم اقتلعت عظم
 جميع الله اعظم من جميع
 الاشياء فلا صعوبة في
 هذا المقام الاعلى من عمل
 * (بهشتي) قول
 متوقعان (من قلت
 لا وجه يتوقف انكسار
 او انسحق على المسائل الكلا
 صفة بعدم توقعها في نفس
 الامر الا على دلت لهفكم
 والرسول المعوث قلت
 المراد فوق ثبوتها اعني
 التحدث في كونهما كذا
 مياوسه دعوية ومخرج به
 روجه مباهة في مدح عدم
 وترعية مع وجود الاعتقاد
 على فهم السمع * بهشتي
 فان قلت ولا ان العقائد
 من الكلام وكون الكلام
 اساس اساسها مقتضى
 كون انشئ * حسا بصفة
 ادلا متوقفي الكتاب الاعني
 المسائل الاعتقادية وثانها
 ان الكلام اساس العقائد لانه
 اساس لاساس والكتف
 اساس الكلام لان العقائد
 من الكلام فاعني اساس
 وكتف اساس اساس
 العقائد فالعبرة انشأه
 يشمل الكتاب والسنة مثل
 الاولى قلت اول ان العصر

الجليلة على جميع خصوصية مشورة ومختار ان يكون لهلاسة
 مع جمعه لتفعل ام بالعبودية يكون صبح كقولهم يحجر
 لطس ي حار حرا لا عمل ومفهوم من العير ومنه التكون
 والبرك والممكن ولما استحال شانه تعالى يحول على
 كمالها قيل في المتكبر ومحوه فمعنى التوحيدي بحلال
 العباد لا تفصل بالوحدة لاسية او الكمال مع ملاسة لال
 الدات قول (ساطع حجة) الاولى كون الصمير به تعالى
 بعد ان آفة عيب اعظم من آفات سائر الاشياء وبحور
 ان يكون محمد عبدة الصوة والسلام ساطع حجة من قيل
 اعلان ثيل قوره (وبعدها) هذه اشارة ما على نوحه
 اما على تفديرها في نظم الكلام بطريق تعريض الود
 عند عدم عني على انه لا مع من صبح الواو مع اما كما
 وقع في عمدة المفتاح في داحرس من قوره وسيس هو عند
 بعد الاسلام (نواع جميع فاعنة وهي الاساس والاس
 العقائد الاسلامية هو انكسار واستدلال العقائد بحج ان
 يستفاد من الشرح ليعتد بها وهما يتوقفان على المسائل
 الكلامية ففي هذه الفرقة ترى في المدح لنبول لاولي
 الكتب والسنة بخلاف انشائه ويمكن ان يقال اساس العقائد
 ادله النفسانية وهي تتوقف على هذا العلم بناء على ان
 مباهات النظر والباطل جزء منه على ما هو المختار قول
 (هو علم التوحيد والصفت) اي علم يعرف فيه ذلك
 فالمراد هو المعنى الاسبق ويمكن ان يراد بالمعنى الثاني
 فمبناه انهم الى الكلام لكونه اشهر (قوره) بهجت عن
 عيب استكوث (اشارة الى دائمة من فوائد العيوب
 ما اشتق سواده من حوان الشك على الوهم اضيق العيوب

قول في العلم بالوجوب كوجوب
باعتقاد المعتقدات وأما
المسائل التي قصدها نفس
الاعتقاد فيلزم أن لا يكون
من مسائل الكلام (بهشتي)
(قوله على التحريم في
الاول) في جواب السؤال
الاول وهو مبروم الاخصر
ودرجة التحريم هو ان
يحدث قيد الاقصاء
والتحجير عن تعريض
الحكم عن حمله على خلاف
ما قلنا فقد حمل على نسخ
او اتمامه وانها هو
مشائعه ووجودها فيما عظم
على مدحولها (بهشتي)
قوله فالامرط (بمعنى
محوز بمعنى احد العامين
باجل وبكيفية اصولا
محب تدويل الاعتقاد ح
لحصول امكن تعالى نعم
الامر بمسوا ريد بالاحكام
النسب او المصدقات
لكون المطلق عن انتساب
ما قيل (بهشتي) قول
افهم اشارة الى ان صدور
المعنى لا يعين كون العمل
من الطرفين بخلاف تعالى
الاحكام فانه يعين الموصو
عنه لعدم احتمال الجمع
بينه فافهم . بهشتي

ويرد عليه انه يحتفل ان يكون الواو في لاية من لمحكى
بتقدير المستند في المعطوف او عطفه على الخبر لعدم
ثم ان حسن المثال المذكور بدون التقدير مع وبعد تقدير
المستند في المعطوف يكون اصارا كالمعطوف عليه قوله اعلم
ان الاحكام الشرعية بالحكم مع ان ثلثه نسبة امر الى امر استجابا
او مسأ وادراك وقوم النسبة اولا وقوعها وحط الله
تعالى المتعلق بافعال التكليفين بالاعتصام او التحجير
كلوجوب والابلية وتحريمها وهذا الاخير غير مراد منها
لأنه وان عم العمل والاعتقاد لكن منزوم انحصار مسائل
الكلام في العلم بالوجوب واحكامه واستفادك قيد الشرعية
العلم الا ان يحمل على التحريم في الاول او التاكيد في
الثاني او يحمل اشهر من للحكم الشرعي فالمراد اما المعنى
الاول ووجهه ط والثاني مع جعل العلم به من المسائل
او اليك وعلى استقراء من معنى الشرعية ما يوجد من
شرع لا يمتد في علم الشرع لان وجوده تعالى ووجده
لا يتوقف على الشرع لكن الاحكام الاعتقادية ان
معتقد بها احكام من الشرع (قول سها ما يتعلق بكيفية العمل
ان اراد به طائى المعارف الامرط واما لم يعمد انطلق
بمعنى العمل في الاول لان معناه العمل من حيث التكيفية وتعلق
علم الاحكام في نفسه كذا (وان اراد به تعلق الاسناد
بطريقه او التعريف بالصفة فالمراد به اعتقاد المعتقدات
مثل وجوب الواجب ووجده مع فيه اشارة الى ان موضوع
افقه هو العمل (وما يتوهم من ان موضوعه اعم من العمل
لان قولنا الوعد سبب وجوب الصلوة من مسأله وليس
موضوعه العمل ولا بهم عليه ان الرأى مدعى ان العمل موضوعه
الشركة وما عموما (فانه ان ذلك القول راجع الى بدن
حال العمل مدعى ان العمل ان الصلوة يجب بسبب الوقت

كما ان قولهم انه في الوصوة مدفونة في قوة قولنا الوصوة
 مدفون فيه البنية (ثم انه يسعى ان يكون موضوع الفرائض
 قسمه الترتيب بين المستحقين كما اشار اليه من عرفه ما به
 علم يبحث فيه عن كيفية قسمة التركة بين الورثة لا التركة
 وهو مستحقها على ما قيل (وبالمقالة تعين موضوع الفقه ما لم
 يفر مداهن (وقوله وبالشريعة علم موضوع الصلوات (هذا
 من قبيل العاطف على معمولي عامات متعديين والمجرد
 مقدم (قال في انقواب الاحكام شرعية الطريقة تسمى
 اعتقاد (واسمها كذا (لاصح عند الامام (واحاط به يظهر
 ان امس العلم المتعدي بالذنية على الاطلاق عام التوحيد
 لان حجية الاجماع من مسائل اصول الفقه والحواش ان هذه
 المسئلة مشتركة بين الاصوليين والممارس بحسب البحث
 بناء على ان موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به
 اثبات التعديف الدينية (قوله اشهر مداهن (يشير الى ان
 له صاحبا اخرى اما من ينسب بقوله بان موضوعه اعم من
 ذات الله وطوائف مداهن غيره فلا الصفة الدينية عندهم
 هي الصفة اذ اتيد الوحدانية وبالم يعدوا صاحب الاحوال
 والاعمال والسرور والامانة من مسائل الصدقات وان دمج
 الكل الى صفة ما على ان الامانة اعم من المفاهيم الاعلى
 نفس الشيعة (قوله وقد كانت الاوائل (تهدف لبيان
 شري العلم وعندهم مع الاشارة الى دفع ما يقال من ان تدوين
 هذا العلم لم يكن في عهد من عليه السلام ولا في عهد الصوفي
 والتبعين (ورواى الله عليهم اجمعين (ورواى له شري وعنده
 جميعه لما اهلوا (قوله بصاء عندهم (هذا مع ما عطف
 عليه فتعاني بقول مستعيب قدم علمه للاهتمام والاحتضار
 اى هذه الامور بسبب استعدادهم لامانهم من عدم الشرف
 وانعاده الخيفة لا يرى انه لما ظهرت الحق في زمن

(قوله والحواش ان هذه
 المسئلة (يرد عليه ان
 تعبر جهة البحث لا
 مع الخروج مع ان المصود
 بيان ان تلك الاحتكام بحصة
 بهذا الفن فافهم واجاب
 بعضهم عن اصل السؤال
 ما ذكر كون كيفية مسائل
 لا مولى على ان سوال
 الفقه يبحث عن الادلة
 الشرعية من حيث اثبت
 بها الاحكام فلو كانت هذه
 مسائلها يلزم ان يبين هو
 ضوع الفن فيه لكن بقه
 ان دليل الامولى اعم من
 الحاجة لصدقه على القيا
 من فحوز ان يكون موضوع
 فيه الاجماع باعتبار كونه
 فردا منه ثم يثبت كونه حجة
 اى دليلا قطعا فتأمل ١٢
 بوشنى (قوله لا عن
 نفس الشيعة ان مرعها
 عند هم الى نفس الام
 المنصو بالصافات المعصو
 صه واحسن على الله فيكون
 عند هم من المسائل المتعصية
 بلا اعتداد ١٣ عند الحكيم

انه يعين قوة على الكلام كما ان المطلق يعين قوة على
 الكلام الكلام اي كونه مورث القدرة (هو) فاطن
 عنه (الاسم) ي ولا يدرك لم يعين به تصحيعه عيب لا
 في الاوساود ذكر واحد الخصص في ذلك لا شريك في كونه
 اول مانع حتى يحسن لغيره عيب لا يعين
 به غير هذا اوجهه في سائر احواله تصحيعه انه لم
 يعين اوجه ان يعين في غيره قول هذا هو كلام
 (المصنف) اي ما يعين معرفة بعض من عمر حلقه بالصفات
 هو كلام الاساس والصفة بالالام لها عيب مهم كـ
 وجه التسمية عيب ذكر كلامهم قول غيره بين
 بين اثنين اي الواسطة بين الايمان و كبر لا بين الحق
 والبار من العصى محمد بن النضر محمد بن وقال بعض السلف
 الاعراب واسطة بين الحق والبر والبر من اسموي
 مستند مع سببانه على ما ورد في الحديث الصحيح لان
 ما لهم الى الحق ولا يكون دار الايمان وقبلها طحال للمركب
 وقبل الدين ما توافي زمن فترة من الرسل (قول حال
 الحسن فيما عرل عما ان قامت سعي ان مرتكب الكفرة
 ليس مؤمن ولا كافر عند الحسن فلا يفتقر من مذهب
 (قيت انكاف بمصرى عند الاملاى الى هو والمصدق
 كافر غير محاور فلا يدر له بين المرشحين عنه (قول
 لا يثبت ولا يعاقب) (لا يعال لا واسطة بين الحق والبر
 عندهم وعنه الثواب والعقاب في الحق والبر متى لوتها
 داري ثواب وعقاب لا ينفول معنى كونهما داري ثواب

(قول اول) اي قبل الا
 طلاق عيب لا يعين
 ان تسميته وقت السبب
 دفعت عيب كل وترك
 اشرح مقصد ظهوره
 بداء عن عدم شركة الغير
 في هذا الاسم وجهه بعضهم
 وان عيب الاطلاق هو
 بوجوب كل مكان وجوب
 بسلام عمل صائره دون اول
 وطلن اعله وقت السبب
 سم سم في التعيين
 والمعام ولا بد من عاينك
 انه خلاف الواقع لتقدم
 تدوين الحق عليه فاهم)
 بهشتي

(قول انهما عمل للثواب والعقاب) قيل ظواهر النصوص تدل على كون دخول النار جزاء الكفر والعصيان واجمع الامة عليه والحوادث لا تقتصر على ان دخول الجنة لا يستلزم اثواب لكن ذكر رئيس اهل السنة ابو يعقوب اسس في شرح التلخيص ان العدل البشر كمن عند بعض المعتزلة كانهم محاسبون في النار فلا اجزاء كما ترى (بهشتي)

(قول ابو منصور الماتريدي هو تاليف ابي نصر الفيلسوف تلميذ ابي بكر المرحوم تلميذ محمد بن الحسن الشيباني من اصحاب الامام عظيم ابي حنيفة الكوفي رحمة الله عليه) محمد المحدث

وعقاب انهما عمل للثواب والعقاب لان كل من عملوا بشرايعا فاقب (ولو سلم فهو بالسبب ان اهل اثواب وانعقاب وهم المكلمون عندهم) وقد بس المعتزلة بان طاعة المشركيين حرام اهل الحق بالاثواب والبراديقوله فادخل الحق دمرها مشدداها ومستغفاله كما يدل عليه السياق ولذا امر على الايمان والاطاعة وبسبب المنحول الى نفسه وفي عليه قوله فدخلت النار (قوله فكان الاصلاح ان تموت صغيرا يذهب مفسدة البصيرة الى وجوب الاصلاح في الدين بمعنى الانعك وقالوا تركه يخل اوسعته بحيث يترتب انه تعالى عن ذلك فعماني اعتمد في الانعك جانب علم الله تعالى فاجب ما علم الله تعالى دفعه فارمه مالمه وبمعهم لم يعتبر فيه ذلك لورعهم ان من علم الله تعالى بسبب الكفر على تقدير التكليف بحيث تعرب بصدور لثواب فلهذا الواجب فيمن مات صغيرا وذهب معتزله بعدد الى وجوب الاصلاح في الدين واستنباها معا لكن بمعنى الاوهم في الجنة واستدبير ولا يرد عليهم شيء ر قوله فصوروا اهل السنة والجماعة (وهم لاشعره هذا هو المشهور في ديار حران والعراق والشام واكثر الاقطار وفي ديار ما وراء النهر اهل السنة والجماعة هم الماتريديين اصحاب ابي منصور الماتريدي وماتريدي قرين قرين سهرقندي وبين الطرفين اختلاف في بعض المسائل كسنة السكون وغيرها) قول فقال في اهل الحق انظر ان القول بمجموع ملك الكتاب والمراد باهل الحق اهل السنن حصن بقولهم من الاشياء ثبته والمراد

قول الظ ان اهل قول يعمل بانه قول لبعض فيما بعد والالهام ليس من اسباب الصالح ايمانه بوجه عند الحق لكن قال بعضا بوجه صحيح وضع الطهور موضع المصهور فكانه قال عندنا (بهشتي)

(قوله ما عدا السومطانية عن آخرهم) الظه ما عدا وعن آخرهم متعلق
بمحتوى أى من الحق في هذه المسئلة من حاور السومط ثمة تلاوة بشية او مادرة عن

آخرهم وهو عبارة عن
الشمول والاعتناء من
محدوده اذ استخرج عن الامر
قد صدر عن الاول اولا
كنا حقه السيد الشريف
في حواشي الكشاف مولانا
قاسم قوله بملأ خطه
متعلق بالاعتناء يعنى
لا عمل المطابقة من حا
بب الواقع مع ملائمة
الحجته حتى يكون نعو
من الحق هو الحكم من حيث
المطابقة اذ وقع ١٢ بهشتى
اول اذ المظور اولا)
بغير الحكم المظوى اى
التمس الحكم بالمعيار لوده
خطه بالصح بواقع بالحق
المظور اولا فى حصول
هذا الاعمال بالحكم هو الو
اقع الذى هو مقتضى بالحق
ببعضى الدعوى يسمى به
لنوع الحكم مطابقا بسببه
ببعضى التوسع ما هو سطور
رعه اوه املحس

مولانا من اصناف الان
المعنى بامر الذى يسمى
الشيء ذلك الشيء والاشك
انه يصدق على القله الع

امن الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا السومطانية عن آخرهم
ويحتمل ان مراد اهل الحق في جميع المسائل يوم اهل السنة
وتخصيصهم بالنكر اعتقادا بهم فبهمهم انما يتلون قوله هو
الحكم المطابق لواقع اذ يصح الامر بما لا يفسد المطابقة
من جامع الواقع بملاءمة الحقيقة ولكن الاملاءة قوله وانما
انصت فى آه وقوله ونصير فى آه وقوله صدشاع في الاقوال
خاصه يشير الى ان الصدى قد يظلم على غير القول قال
السيد في حواشي المطالع يوم من كل مذهب القول المطابق
(قول مقتضى الحق من جامع الواقع) اذ المظور اولا فى
هذا الاعتبار هو لواقع اهو صدى يكونه مما اى ثابتا
منعقفا واما المظور اولا فى الاعتبار الشىء فهو الحكم الذى
ينصت ببعض الاسس لنصنف وهو الانباء عن اشى وعلى
منه عليه وهذا اول ما قيل يسمى الائمة رناى بالصدى
تعبير اقول ومعنى حفته مطابقة الواقع اذ
مفهوم قولنا مطابقة الواقع اذ ومعنى الحكم لانه مركب
ولا يشترط منه ذلك كذا اعادة اشى في حاشيته وبعضه الصلاء
هو اكلام طويل حاشى من مثل على النفاص في الصارء ساء على
ظهور المعنى ومعنى هو كون الحكم يحدث بطريق الواقع
(قوله ما به الشىء هو هو) لا بد هنا صدى على اعد
بمعانيه لا يقول اذ عن ما به اشى امر هو دلالة الشىء بذلك
الشيء اذ المعية ليست محددا على ان فى اشى معنى
الموجود غير الاشكال (فنت بعد التسليم هو من سببه
الموجود موجود ويمى مية الموجود ذلك هو دور بفعل امها

عليه لان الادس مثلا به بصير بساكنة بزا عن جميع مدعىه يسمى افعال و محاده
اذ لا يبرم ان يكون اياه الى غاية مالمية ليعا لانتها وهو باظر عند الحكيم

(قوله اي بالكنه) المتصور
 فيه دفع ما يرد على طبع
 رة الشمس انه يترى ان يكون
 انما اتيت انما اجلة في
 العوارض فانه يمكن تصور
 اشئ بدونهما بوجه لا
 لكنه حاصل المدعى ان ليس
 المراد بالتصور في قول
 بها يمكن تصور الانسان
 بدونه التصور مطلق
 بل المراد التصور
 بالكنه فالمعنى ان ما يمكن
 تصور الشئ بالكنه بدونه
 هو من العوارض عند الحكم

(قوله بن براد الامكن العام
 يعنى مع اعتباره بالنسبة
 الى القيد فيكون قوسا تصور
 و اشئ كاشئ بدون
 العرض فيه يمكن
 موجه فبعد ما حلت
 الضرورة عن النسبة -

هو الاول (وبه يظهر ان الصيرين الشئ وقد جعل
 احدهما للموصول فلا يتوهم الاشكال بالمعامل لكن يستحسن
 ظهر التعريف مع بالعرض وانما صحت ما به لا يصح ما به
 وحده هو هو بمعنى الاتحاد في الوجود خلاف المتبادر
 والاصطلاح فلا ير تكلف مع ظهور الوجه الصحيح مما لو
 قيل في التعريف بهذه الشئ هو كان امصر (قوله بها
 يمكن تصور الانسان بدونه) اي بالكنه وانما تصور به وجه
 فقد يمكن بدون الداف ايضا (قيل يستعاض منه ان الداف
 ما لا يمكن تصور الشئ بدونه فيرد عليه الا انما بالبيئة
 بالمعنى الاخص (وجوابه بعد تسليم الاستعاضة بطريق
 المعروف ان المستلزم لتصور اللازم انما هو تصور المعلوم
 بطريق الاضطرار على ما من عليه في حواشي المطالع
 فاما تصور بدونه في المقام فلا بد ان الداف وانما لما
 تصور اللازم بميز من تصور المعلوم فانه في هذا نريد ان
 بجلان الداف هو هذا القيد كما بينا في هذا المقام (وقيل نص
 ان ار بديا مكان لا يمكن الخاص ما لم ان يجوز تصور الكنه
 بالمعنى وهو بطوان ار بديا الامكن انعام هو حاصل
 في الداف انما (وجوابه احتيار الاول ومع انه لا يرد
 اللازم امكن تصور الكنه مع العرض لانه (واو سلم بعنبر
 الامكن بالنسبة الى الحقيقة يعنى تصور الانسان بدونه
 لا ما نسبة الى الحقيقة يعنى كون تصور بدونه وانما الحقيقة
 قد يكون لعدم التصور على ان تصور الكنه بالعرض
 غير متيقن وان لم يطرده يمكن اختيار الثاني من يرد الامكان
 انعام من حيث الوجود اي ليس عدمه ضروري (قوله
 فاعترض شخصه بالمشهور ان الهوية نفس الشخص وقد
 يطلق على الوجود بالعرض نص والش قد اطلقا على
 الهوية باعتبار ان الشخص اقول انما بثبوت حقيقة الاشياء

السلبية بين الموضوع
ومحموله فلا يحتاج مباح
بضرورة وهي الواجب
أولا وهو الامكان الخاص
وام ثانيا فهو اذا عتبرت
عسبة مع معلومة كانت
ممكنة عامة ساله ان
سلب ضرورة عن سببه
الاستحبابية بما يحوطه بين
المضرورة والكون بدون
لغاي فالبسبب سببه اما
بالمضرورة وهي الامتناع
أولا وهو الامكان الخاص
٢ بهش ١

اسم ورد اليه بتدبيره فاشعيا من مجموع امور ثلثه
من مجموع المحققين كون اشياء ببعض الموضوعات كقولنا اشعيا
بموضوعه لا يعوق في قولك محو من الاشياء بموضوعه على المعد
ومات بامته ومعاين بموجودات مستبورة والعصر على النفس
بمضيق فلا تكن من الغايات من اقول ورب بمحتاج الى
ليال اى فله بمحتاج الى بيان بمفهوم من اكثر من سمعه بهم
معد لك المعنى لى مثل واجب بموجود موجود والحاصل ان
احد موضوعه بمسبب الاعتقاد مشهور فيها بين الناس فهو
مفيد بالاجابة الى بيان معناه بهم الا بالاسم الى بعض
الادمان بالقاسرة فوله ليس مثلك فثبت ثابت بم
بالمر الى قوله وهذا الكلام معبدى ليس مثل المثال لى
ذكره ساله انه غير مفيد فثبتا بمضرورة من مجموع
والمحمول وقوله ولا من بالمر بمجموع وشعري شعري بالمر
الى قوله ربما يحتاج الى البيان من شعري شعري بمحتاج
اسم الى بيان معناه بمضرورة وهو ظاهر وبك من بقوله
الاشياء بامته يحتاج الى البيان لا بطريق التوكل والمصرى
عن الطائفة المشايخ المشهورين المراد به محلاى شعري شعري ومحتاج
الى التاويل وهو ان شعري لى كشعري بمبهمى او شعري هو
شعري المعروف بالاعرف وهذا المعنى لا يحصل بمحمل لا بد
للمعنى لان معنى العفارة اذ بعض اشعاركم محكم بمبهمكم
فرق بين المعنيين والمشهور ان المراد بليل بمعنى الكلام
ففيه تأكيد كونه مفيد او يرد عليه ان شعري شعري كذا
(واعلم ان الاشاعرة لا يتكلمون بالاشياء على ما علم
الموجود والمعدوم مجازا فلو حمل لفظ لاشياء على هذا
المعنى المجازى لم يتوجه السوء بالاسلام قوله من

قوله فاللام لاستعراف انواع
فانواع (فانواع) فانه قد
مع بر الورد مطبق العلم
والحوادث ان هذا اعلم
مطابقه بها والقصور التي
هو الاستعراف العرفي
ويبين لطريقه ههنا بعدا
فيل مثلا علمي على وجهه
ستفرق متعلق بحسب
الافضل يفهم منه عرفانه
حصل الى تصور ما تصديق
به وبما حواله فثبت انه
حصل العلم على الاستعراف
اهم في من قلنا انه حقيقي
فثبت لا لان المعترضه
المصدق بن كل الاحوال
ومثل هذا الكلام لا يحل
عليه متغير والدين على
حصل الشرح عليه عدم امرا
ده او العاصيه مع ان الرد
على السوسطيه ^{مرد}
لا يحصل لا لاطلاق الاحتمال
ان يكون ذلك المطلق في
من استصور فلارد الاعلى
من يكرر الحديث نفسه
والادبيل على تخصيص
النفس بالارادة ولا مع
من ارادة علم جميع بل هو

بصورته و لتصدق به ما هو بها فاللام في العلم الاستعراف
لانواع معونه ان العلم ثم ان الاستدلال على ثبوت
وصفاته كما يحتاج الى العلم بالثبوت من ح الى العلم بالاحوال من
لحدوثه لا من وجوده بل من ثبوت الثبوت وقال لا يتم عرض
لاستدلال الاستدلال بالثبوت فقد عطف عاطف (قوله)
العلم بشوينا (بثبوت) المصلي فليصير للحقايق ومن
اصير لثبوت الحدين والثابت باعتبار المصلي اليه
(قوله للقطع به لا علم بجميع الحماض) يرد عليه انه ان اراد
عدم العلم بجميع تفصيلا محال ولا يصرف لانه غير
مراد (وان اراد امهالهم على قولنا حدين الاشياء ثابته
بفحص العلم الاجمالي بجميع وقد سبق ان المراد ما يعتقد
حقايق الاشياء فيكون معلوما بالثبوت (لا يقال نحن نقيس
العلم بكونه بالثبوت لا بقول لا دليل على هذا التقييد مع
ان تعميمه انش منه ولوسلم فطلان المقيس لا يوجب ان يرد
لثبوت بل يجوز ان يشارك الثبوت وقد يقال ان ثبوت
الكل غير معلوم وان ريدنا بعض فلا وجه لعدم دل على الظ
(قوله بحوائج ان المراد بحسب) بر علمه ان ثبوت بحسب
لا يارم ان يكون في سبب من شاهد من الاعيان والاعراض فلا
يحصل التسمية على وجوده كما مر وعرفان المراد هو التسمية
على وجود جسمه شاهد من الاعيان فالكلام السابق على
حديث المصلي او بقوله ان ثبت شي من الاشياء فلاحق
بالثبوت هو هذه التبادلات وكفى بهذا القدر تسميها

الواقع في نفس الامر ولا يتم الاستدلال به في صغير الكتاب بدون ذلك فروع قوله
وبالحكمه من هذا الاستدلال فقد يحير في الارتداد في مباحث مهمه معال فثبت بر ١٢ بنشني
قوله يرد عليه (ما حواله) لام مذكوره من رجع لاستدلال الكل لجوز ان يرد العلم لاجمالي
وهو ما يحل في الجميع مع محوره (الحديث) على الاستعراف وجهه بالاخص ٢ بنشني (قوله)
يمانيه (لان العلم الذي يصوري معه ٢ بنشني قوله لا يرد العلم بل علمه على استهانة

لا يحرم بالصور وشيئ
بعض المحققين ١٢
قوله على معنى المصنف
ويحتاج إلى تناول في قوله
هناك ويحسن مما ذكرنا
اسم ٢) انتهى

(قولهم المصادمة) صورا بذلك لا فهم يعانون
ومدحون المرم بعدم تحقق نسبة ما إلى امر آخر في نفس الامر
ويعاودن مامن قضية بديهية أو نظرية الاولى معارضة
بقاومها وتماثلها في الغويية يظهر انكارهم لا يحتمل
بما سبق الموهودات فتجسس انكارهم بها بان كرجى
على وفق السامق والاطهر ان يحمل الاشياء عليها على المعنى
الاعم (قول من ينكر ثبوتها) اي تعزرها وهم بقومون
مدح كل قوم من بالدسة اليه وباطل بالدسة الى حصة
ويستدلون بان الصور اوى بحال السكرى منه ما يدل على ان
لهما في تبعه لا ذراكات (قوله ويرغم بشكك) هذا الرعم
بمعنى انقول الدلائل لا الاعتقاد الباطل اذ لا يعتمد للشك
قوله وان لم يتحقق معنى الاشياء فقد ثبت (يرد عليه ان
عدم ارتفاع التقييمين من جملة التخييلات عند عدم فلا يلزم
من عدم تحقق الشيء الثبوت) والصور ان الارام ان يقتصر
على الشيء الاخير ويقال انكم جزمتم بمعنى التمام مطلق
وهذا المبني من جملة تلك المخالفات فثبت بعض ما يمتنع وقد
يقوم ان انكارهم معصور على حد من الموهودات وموجه
الارام بان اسى حكم والحكم تصديق وتصديق علموا تعلم
من الاعراض الموهودات في الخارج ويرد عليه انه لا وجود
للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين واوست فباطل
دقيقه فليس معنى الارام لمكري على البديهيات على مثل
هذا الامر المعنى لا يقال ترديد هذا الارام في المحقق وهو
بمعنى الوجود لا انقول ليس هذا بهما عدم وجود الشيء
لا يستلزم وجود الاشياء فلو ان كان يكون الشيء الثابت في
نفسه معدوما في الخارج (قوله انما يتم على تعبدية) عدم

(قوله وانما على احد به
 فيه تأمل او جهة هو ان ما
 هو اعم من سطر هو
 عدم كونه سطر في نفس
 الامر فليس اسردي
 في سطر ا
 وسمي بهم كما ورد
 في بعض النسخ واشتوت
 بالاسطر انما هو على
 ان يسمي القديم الى ان
 يسمي القديم يسمى
 متغيرة عند هم ١٢ بهشتي
 قوله على شرح الفلاسف
 ان من كره ما بهد السبق كما
 كان من الالهة بل انهم
 لهم الحق لا بدال بها
 ان يحيا بين مرادها لا لزم
 عليهم بها هو حق عندكم
 لان قوله فيها ادعوا
 مدعية فاعل ١٠ بهشتي
 قوله اي فليس التمييز
 جعل على ما صدره صاحب
 المواقف وتخيير من
 المحققين من ان لا يسمي
 لتمييز الذي هو بصورة
 في التصورات وسمى
 والاثبات في التصديق
 والاعتقال بمعرفة الذي
 هو المتصور في الاول
 والطرفان في الثانية مدع
 على ان المتبادر من احمال
 شيء على شيء هو ان
 مورد ال بهشتي

تباينه على الاخر بقطر وانما على احدية فيه تأمل في شرح
 انقص في كلام العبد به والعبادة تدافس حيث اعترضوا
 بحجة ثلث ودعى سيماد انتمسكوا بحمل ادعوا مشبهة (قوله
 قالوا سطر ورمات (هذا دليل ان الادريه وحاصل انه لا وثوق
 بالعلم ولا بالبيان فتعين التوقف والشك وعرضهم من
 هذا تمسك بحصول الشك والشبهة لاثبات امر او نفيه
 (قوله قد بطل كثيرا (اطلاق البطلان على زعم الناس
 ان قلت قد ادخل على المصارع للفظه فيبقى اكثر قلنت قد
 يستعمل فيستعمل للمحققين ان المصاع على ان العلم بحسب الاسفة
 لا يفي بالثبوت في بعض قوله لا يشاء اصحاب البطل (فان قلت
 لعل هذا لبيان العلم عام فمن امن الحرم من العلم مطلق اسباب
 اعطى قلت بداهة العمل جائز به في مثل ادراك خلاوة غسل
 و الغلام على التحقيق لا لزام (قوله بمنى ان بعض مدعي
 اشارة الى ان التمييز من انكر بالكر وهو ما يكون
 بالعلم وانما هو من المصنوع وما يكون بالقلب وان مع
 ركة بهر من العلم له صورة مثل الظن والمهل مما لا للفظ
 من شمع المتبادر (قوله فيشمل ادراك الخواص (لكن
 عنه على سطر العود (واجد من العلم يسمى من
 اولى العلم فيها (قوله وسمي المسمى (اي فليس
 المسمى كما هو الطوال احمال لمعرفة واما وصي التمييز
 مدعى به تمييز في التصور بصورة ومعرفة الهامة
 المتصورة وفي التصديق لاثبات وسمى ومعرفة
 انهم من العلم بكون المسمى يتسم بانه خلاص الحكم
 بان بهر من انه متصور والاقتضاء (قوله بداهة على
 عدم تعيين مدعى (من المسمى في ما ليست من الاعمال
 صورة من سطر ما طرح الاحتمال لكن يرد

عليهم أنهم صرّوا من الخريجات انقيسة تترك علمها
 كذا لا ريب هل رويته واحسانا كذا رايته عند
 امرؤوسه ومضى انشعري ان لا يعلم تلك الخريجات
 وانه يتكلى ان يقدر مثل ريد اذا حدث على وجه جريش
 ومن وعى وجه كلى معنى ولا يترك من الروءه الامس
 وجه من هنا والامر في ادراكه بعد انقيسة عن الخواص
 مشهور وهواه بناء على انها لا تدفن لها آية لمييزها
 بل هو الصورة فلا يودعيه ان المتصور غير تقييز والمعتبر
 في علم عدم احتمال بقيس اعسر فلا مع البناء المذكور
 ومن هنا قول المراد بالنقيس بقيس انقيسة وقد نجاب
 من عدم بقيس انشعير فرع عدم بقيس التصور فاصح
 انما المذكور يكن لا يمتنع ان دعوى انقيسة من لا تمت
 من حيث كذا متصور لا يحتمل غير سورته بحالته مناسلم
 ان متصور بقيس انقيسة لا يحتمل بقيس فلا بد من بقاء على
 عدم انقيس من حيث هنا بناء على المتصور من حيث لا بد من تصور
 بالوجه فانه لو فرض ان الانقيسة انما تفعل بقيس انما تفعل
 فلا شك ان الانقيسة انما تصور بانقيسة من تصور مالا حور
 على ان بناء اشياء على اشياء في الواقع لا بناء وجود
 من آخر ان لم يدر في رويته على ما رويوا اية تصفيين
 قولهم لانه ينظر كثيرا من مواضع المظن مثل قولهم بعضنا
 المتساويين متساويان وعرض انقيس انقيس احد بقيس
 ٧ قوله انما هو في المتصور بالغة (اي حين هو كذا ذلك والا هو قد
 يتصور بالوجه بهشتي)

مقوله انقيسة انقيسة (بهشتي)
 يجوز ان يقال مثل زيد
 ان ذلك بانقيس يعني لا
 معنى سوا ذلك على وجه
 كلى او جريش فلا اشكال
 في الادراك انقيسة لان
 الخيال معقول عند عدم
 قولهم بالخواص ان طه
 (بهشتي)

مقوله اي بهشتي (بهشتي)
 الى هذا الارشاد الجواب
 بطلان التصور من
 الاستخدام على من
 انقيس كما هو المشهور
 وذلك لا بد من اطلاقه على
 وجهه اي (بهشتي)
 ٥ قوله بقيس انقيسة فورد
 علمه ان يكون (بهشتي)
 ٦ رويته (بهشتي)
 متناقض من حيث كانت
 لا يلزم من انقيس عدم
 الاحتمال بقيس انقيس
 يكون من عدم كانت يكون
 المراد من حاله عن
 انقيس من (بهشتي)
 ٧ قوله لا يحتمل بقيس انقيس
 يقال لا بد من بناء على ذلك
 بتقدير فان التحول يجوز
 ان يستلزم محالاً آخر فانما

٢ قوله ان قصر النقيض
بالتساوي (قد يدل
معنى استبعاد معين ان
لا يتحقق تطبيقا وكان
في الجمع او الالتماس
المفهوم بانه اذا احسن احده
الى الآخر كان في نفسه اثباتا
بعضا لغيره من جميع ما سواه
وهذا يكون في المتصورات
ايضا وفيها التناقض
بما فيها امران لا يتحققان
في شيء واحد وان حذر
اجتمعا فهما باعتبار محققهما
في انفسهما كالمفهوم المجوار
والاحيوان فانها
موجودان معا في الدنيا
لكنهما لا يتحققان في امر
واحد مولا في اسم
قوله لا يكون متصور
نقيض (في شرح المراقب
لا نقيض متصور لان
المتناقضين هما المفهومات
المتناقضات لثبوتها ولا
تتابع بين التصورات
فهو من الانسان والانس
مثلا لا يتبعين الا باعتبار

لهم موضوع محمول واحد وليس وانما يخص اربابا من النقيض
بما فيها معين بها فهي لا يكون متصور نقيض اذ لا تتابع
مع المتصورات بل هي باعتبار النسبة من سر الالتماس
لها بها فانها نقيض ومن هو هل نفس كشيء عرفة
اي سواه كل عرفة في نفسه اور عرفة عن غيره والاشهر هو
الاول وقول المتطابقين محمول على المجاز والحد بلزم
مما يكون جميع المتصورات عدمها مع ان التطبيق شرط
في العلم وبعض المتصورات غير متطابق كما اذ ارباب مجازا
من يعين فحصل متصورة في نفس واحد عن هذا بان
تلك الصورة موزنة لاداس وبسورة ومطابق والمخط
في الحكم بل هذا الصورة تلك الموزنة من هو المشهور
بين المحمول ويرد عليه انه فرق بين العلم بالوجه والعلم
بشيء من ذلك الوجه لتصور في الذات المذكور هو
الشبح والصورة بنفسه لا يلاحظه فتدبر فانه دقيق
(قوله فانه لانه) اي ذاته كل في حصول علمه وتعلقه
بالمعلومات فلا حاجة لشيء يعنى الى العلم وتعلقه
(قوله فاما على عادة) حاصل اعتبار الشئ الاخير
بين وجه المحصر (قوله عن تدقيقات الالتماس) اي فيها
لا يعنى لانه من دأبهم تصحيح او فهم فيها لا يعنى
(قوله بها وجدوا بعض الادراكات) يعني ان النفس

ثبوتها بشي^٢ وح يحصل عطف قصيما من فستان صفا وكذا سوانا غوسا (لظهور
حيوان باطن وحيوان ليس باطن على تقييد لا يتبعه معان لا يلاحظه وقوم
تلك النسبة اولافوعها) مولا في قاسم ٢ قوله فرق بين علم بالوجه (هذا
الفرق لا يلاحظ في السان اذ علمه ان اعلم بالوجه هو ملاحظة الصورة الى نفسه فقط واعلم
بالشيء من ذلك الوجه هو ملاحظة ذي الصورة بواسطة وقت يجعل آتيا لملاحظة
اما هو ليست بصورة في الشئ في التصور في كل منها لاشك في مطابقة مفهومه في
نفس الامر وان لم يكن مطابقا في بعض المود لها مع ان ذلك في مادة مع آتيا مستقيم حكما وهو
ن تلك الصورة ليعتد استصوره لخطا قد يقع في هذا كما فعلناك بالمثل في هذا تحقيق بوشى

الظهور وهو ما يشعر ان بعد احرازها العلم لا يبي
عقوبة سواء كانت اشارة الى عمده قوله فلا يمس
فدونه. على ان البعض لا يفرق بين الحرزات المتعددة
والاحراز على ان الواجب لا يمكن من ان يمس
في الاسلام. وقد (في بعض) قوله في قوله لا يمس
على هيئة ان لا يمس من بعض الممسوسين
بعض الاثر في الممسوسين والاحراز في بعض (غيره)
والحرز في الاثر من الممسوسين في بعض الممسوسين
وقد لا يمس لا يقول الحرز في وجوده في جهة
الاحراز في روم اية او لا يمس في اركانها على
بعض البعض اية من الممسوسين في اثنين ادر
الاحراز في روم وهو الحرز في روم لا يمس في بعض
فلا يمس في روم في بعض اية في روم في روم
وهو في روم في روم في روم في روم في روم
انما في روم في روم في روم في روم في روم
في ادر الاثر في روم لا يمس في روم في روم
الاحراز في روم في روم في روم في روم في روم
ممسوس في روم في روم في روم في روم في روم
سلام في روم في روم في روم في روم في روم
(قوله في روم في روم في روم في روم في روم)
وهو في روم في روم في روم في روم في روم
ما يمس وهو الاثر في روم في روم في روم في روم
والاحراز في روم في روم في روم في روم في روم
هو له موضوع ويقال احراز في روم في روم في روم
والاحراز في روم في روم في روم في روم في روم

واليه يشير (قوله ههنا) أي الاعلام نفسه (قوله لا يدور
تواطئهم فيه) إشارة إلى أن منشأ علم التجويز كثيرهم
فلا نفس مخترع فوم لا يجوز العقل كذا بهم بقربة حرجية
(قول) ومصادقه (أي ما يصدق به) ويقول على بلوغه حد
النواتر يعني أنه لا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة أو
أثنى عشر أو عشر من أواريعين أو سبعين على ما قيل من
صابطه وقوع العلم من غير شبهة قبل عليه تعلم مستعاد
من العوائق فنه أنه بدور وأحب بأن نفس النواتر يجب
بمساهمته والعلم والعلم سبب العلم بالمعروف بمحكم
حال كل معلول يظهر مع العلم الحقيق مثل الصانع مع
العلم أن فلان فلت العلم من غير شبهة معلول أهم فلا يدل
على العلم الحقيق فالتعلم الدلالة عليه ثم نعم انشاء
صائر العلم فامل (قول) وأما حبر المصاري (وقع في
الطرح بدل المصاري ، هذا اليهود فنوهم منه أن الحبر
ببعض الأملر واصفته إلى المفعول فاجتمع إلى العمل
تقدير في قوله واليهود لكن بعض المصاري مع اليهود
في اعتقاد القتل كما أشير إليه في التكملة فلا حاجة إلى
أن يميل (قول فتاويه) بل لم يبلغ أصل الخبر من يقتل
حد النواتر وعمرى اليهود قد انقطع في زمان بحث مصر
وبالحيلة تخلص العلم دليل العدم (قوله ربما يكون مع
الاجتماع) فيه إشارة إلى عدم الكيفية لكنه كافي في الجواب
والتحقيق أن اجتماع الأسباب يقتضي قوة السبب
والخبر سبب للاعتقاد وأما وهم الكذب فلا مدخل بالخبر
فيه ولذا قيل مدلول الخبر هو الصدق والكذب احتمال
عقل (قول) ورسول حسن بعثه الله تعالى لتبيين الأحكام

٢ قوله التحصيل مامل
سبب الاعتقاد وهو الخبر
متعدد ومتنوع وسبب
وهم الكذب لا تعددية
فلا تنوى (فان قيل قد
يتعدد لسانهم فيتمدد
العمل فبما لا مدرك له لأن
كل عقل واحد إنما يكون
سبب لوجهه فقط فلا تعدد
وأما الخبر المتعدد
فببعض الاعتقاد كل واحد
وثام (يشترط)

ولو بالنسبة الى قوم آخرين ﴿ وهو بهذا المعنى يساوي
 النبي ﴾ لكن اشتهور اتفقوا على ان النبي اعم ويؤيده
 قوله تعالى (وعلمنا من قبلك من رحول ولا من)
 ولقد دل الحديث على ان عمدة الانبياء اربعة من عمدة
 يرسل فاشترط بعضهم في الرسول الخلق والخلق والخلق
 الرسول ثلثاته وثلاثة عشر والخلق مائة واربعه فلا يصح
 الاشتراط ﴿ انهم لا ان يكفى بالكون معه ولا يشترط
 الرسول عليه ويمكن ان يقال محتمل ان يتكرر رسول
 النبي كما في الدنيا وخصيص بعض الشخص ببعض
 الانبياء في روايات على نقد برسخها لرسوله عليه ولا
 واشترط بعضهم فيه لشرع الحديث ﴿ ورده المولى
 الامام ساه الله بان اسمع من عمدة السلام من الرسول ولا
 شرع من بدا به كما صرح به القاسي ﴿ وانما الشارح احتار
 ههنا المساواة بين عمدة الحصادي في نوعه ويمكن ان
 يخص ويصدر ذلك المحضر بالنسبة الى هذه الامة (قوله
 امر حار في الدنيا ﴿ من عمدة بدل فيه شعر المسس
 واميب به تعالى لا يخلو الحار في بد الخلف محكم
 العادة في دعوى امره ولا في العربيات وبها
 اظهر الشئ فرع وجوده وانما ان السحر ليس من
 الحوار وان اطلق يقوم عليه لانه مما يترتب على
 الاسباب كذا بشر ما احد يخفف الله تعالى عقبه استه
 فيكون من ترتيب الامور على اسمائها كالاها بعد
 شرب السموم بيان الامر ان شعاع المرمى بالدعاء
 حار وبالأدوية الطبية حار ﴿ من فئت كرمه
 المولى معجزة لمسه ولا يفصل به الاظهرون لرم ﴿ فأت
 القوم عمرا الارعاصات والكرامات من المعجزة على حبيب
 التنبيه والتعلم لا على انها معجزة حقيقة (قوله

٢ والظاهر من سياق كلام
 المحقق انه غير الاضطرار من
 حكمه قيل المراد بخبره
 (ملاقاتهم)
 ٣ قوله ولعل الشاح
 مشيرة استحاوي ما
 لا شدة به ويؤيده تعريفة
 المعجزة فلا وجه لايبراد
 بل اللهم الا ان سرق
 في احتيل به السوي
 بهشتي

بم قوله الامكان ان
قدومه على احده عاملا
فيه بين حال الطرفين
معاذون الثاني بعد
التعريض فيه بحسب الوجود
لكن على كلا الاحتمالين
الامكان معتبر بالمست
الى نفس بيقين وهو
التوصل الى قيمته بهشتي
٢ قوله هذا المحصر مسمى
على المحصر حقيقيا ولفظ
امه صافي والمراد ان العود
المؤاني من قصانا ليس
بدليل ولا سمع من ذكر
المقدمات دسلا ومقدمة
كل يحتاج الى في صدر
حتى ظهرت بتعريضه
في كلام بعض * هشتي
٣ قوله هرق (بر بد او
الاول عدم من انه لا عنصر
المشتبه فيه *
٤ قوله مخرج (بر بد
على لغوي وان سمع في نفس
اعدم المشتبه فيهما من
الاطهر بد * هروها غير
كون البروم بين تعليم ولا

يمكن التوصل) هنا لامكان هو الامتنان بمعنى
التعريض ان الدليل مالا ضرورة في طرق التوصل ان
يجوز ان يقوموا ولا ضرورة لئلا يتعطل ما كان عاما
من حيث الوجود في الضرورة في عدم موص قوله بالاستقرار
لئلا يتعطل بل لئلا يشترط الى عدم ضرورة في الاستقرار
(فان كانت تعريض نعم المفعول والماء فوط مع ان تاعط
الدليل بالاستقرار بعد قول (عات بل استقراره بناء على
ان التاعط يستلزم شيئا منسبته الى العام وموسم في قول
وان لقول لا غير محض بل مفعول لا يحب تعطل الدليل
١ قوله هو العالم (هرق المحصر مسمى على ان المراد بانظر
فيه النظر في احوال عطا لا يسميه والنظر في نفسه حتى
لغوي المقتضى ان لا ان لا محض انما لان التاعط لا يسمي
٢ قوله (بر بد او غير *) قوله هو بد
نارم من عام به (المراد ما علم المصنف من بقرته
ان التعريض بالدليل (مخرج المحصر منسبته الى المحصور
المعلوم منسبته الى الارم وباردوم من آخر كونه ناشيء
ومستلزامه هرق على ظني من داه من من الارم انشيء
ومن الارم من شي * مخرج المصنف من واحدة المستقرة
بعضة هرق منسبته وكسبه (لكن مرد غاية ما عند شكل
الاول عدم بروم بين عدم المقتضى ان على هيئة غير شكل

لرؤم بين عسيبه على رة من قبل برر علم سجا عدم عدم عدم كونه مقودا (الاول
للاستدلال البروم بين العيين منسبته تسليم بروم (بر مخرج هذا باعتبار المشتبه
في الدليل والامتنان فيه هنا ادكها بمقتل من الحكم الاول الى الذي يسم منسبته اليه ارب
فاعتبار المنة فيه من منسبته الى المخرج من غير مخرج ومن الحاسن يؤث الى عدم
الشيء على نفسه فان كانت بينهما يجوز ان بعد دليلان مظهر الى من استقل لانه منشاء
لانتقال ذات الاشياء به مقتضى من يكون انك مع قطع نظر عن الامر فانهم بهشتي

التي هي (هذا المعنى بضم الثاء فينفذ ذكره) (الهم)
 الآن مراد عدم الاحتمال في نفس الامر وعند العالم في الحاضر
 لا في الآل وفيه مذهب (فلا يؤيد ان يفسر انقيس بالمعنى
 المطبق) قوله فهو عدم بمعنى الاعتقاد (لا يسمى ان قوله
 توجب العلم الاستدلالى معنى عن هذا الكلام لان هذا
 هو معنى العلم عند هم وايضا ساثر العالم لنظرية كذلك
 هي وجه التخصيص بسد ذكر والا فرب ان مراد اليقين
 بيان قربه من ضرورة است في قوة اليقين وكما ان الثبوتات
 (وكأنه اشارة الى ما يقال ان الادلة العقلية مستندة الى الوحي
 ان يثبت على انقيس) وايضا لا يفي المستلزم لهذا العرفان
 التمره عن شانه الوهم بخلاف تعديلات اخره قد
 العمل بعد هذا وهم فلا يسمو عن كثر (قوله علم بانه
 هذا محذور من يستلزم لاجل هذا من مشهور لاسموت
 قوله مع قطع النظر عن القرائن) انما قطع النظر عنها
 لانه يدل لاثبات الوهم في عدم الحذر الصادق منه مستقلا
 استبعد معظم المعنويات الدسبه منه والحذر المقرون
 به كذلك وقد توجه ان القرائن تنطق عن الحذر بخلاف
 الدلائل وبمعنى كذلك (قوله في عدم الموانر) لانه كذلك
 في كونه حذر قوم يحكم العقل بصدق فهم لكنه بالنسبة في
 موانر وبالنظر في الاجماع (وهذا الجواب ان الحذر
 معنى على ما سمعنا لاعلى التعميق) قوله قوة بلعنى ان
 قلت هذا صواب بما مر في وجه الحذر من ان العلم ليس
 آتيا غير استبرك (حيث ومعنى الشئ) لا يسمى آتيا وما
 قيل الغير على المصطلح بعبق (قوله وقيل حوهر)
 هذا هو المعنى بمعناها والعرفى واللغة على مفاهيمها وبهذا
 قال (قوله مستلزم) ايضا عدم تعميده بالصواب ويرى

٣ قوله وايضا ساثر علوم
 في هذا علوم الطبيب ليست
 كذلك ووجه تخصيصه
 بسد كثر من بين ساثر
 اليقينات الاستدلالية
 هو الاعتناء بشانه على
 ادلة الصواب بيمينه ويمنه
 لحوائج نسيان الموحى
 ولا كذلك صفاء و عدم
 فالس في تأكله به حكم
 لا يسمى به يمتنى

أو الاستدلال أو محوها اشترط إلى العموم فيجوز للمنفق
 المتخالف (دوره بناء على كثرة الاختلاف) عند دليل
 به من الاستدلال السببية على ما هو مألوف لا كثرة خلاف في
 المعلوم امتناعه من الهندسيات واعتدالها ، قول
 فيس ، لأن هذه نسبة عدم العمومية إلى ذات الله تعالى
 وسببها فيكون من فخر المنطق في الهندس لكن يرد أن
 بتدل هذه النظرية أنها بمعنى العام لا النظم ولعلمهم بدعوى
 الظن ، هذه النسبة يصح قول فلا بد أن يصح (مرد
 عليها أن افادة الأكرام لا ينفي العصاد في نفسه والمجمع الأكراميه
 شائعة في الكتب والنول بعدم افادتها بغير غيره فإن
 قيل كون النظر مبيحا ، هذا أي بمعنى العلم لا افادة لا معنى
 لا افادة لكن الغائر بنفسها فائق بعضها والسكر بغيرها
 معا وهو توجيه آخر لكن لا يصح المقام ، قوله ثبت النظر
 بالنظر أي ثبت افادة النظر بغير النظر وذلك لأن القضية
 الكلية على كل نظر مفيد مشتق على أحكام جزئية فثبت
 الكلية بالنظر المخصوص من تلك مد تلك المخصوص من نفسه
 وقد ثبت بمعنى اثبات الحكم استمداده بغيره فلا يلزم
 استعادة العلم بالحكم من نفس الحكم ولا يلزم منه وفقد بعض
 في شرح معاصدهم سمعت أنه هذا دوره ودور (أي توقف
 الشيء على نفسه أي هو مصدر الدور) دوره والنظري
 قد ثبت بالنظر بخصوص (خاص) إذ ثبتت الكلية
 بتخصيصه وريعه وحيث أن يكون الكلمة نظرية في التخصيص
 ضرورة أن الموقوف بعنوان الكلية يلزم نظريته بالمحمول
 فيها أيما فلا يلزم اثبات حكم هذا النظر من حيث أنه نظر
 يحكمه من حيث خصوص ذاته ولا يلزم فيه هذا أو يتحقق

٢ قول وهذا توجيه آخر (
 آخره أن به عمله وكانت
 لا بد من شرط يتعلق
 بها أحد الطرفين لأن
 للآدم بط والمبروم عنه
 ما يتلوا للآدم عبادته
 إلى عدم وقوع الخلاف أو إلى
 غير ذلك التوجيه بمعنى
 يصح كون في معرض الجمع
 بهنفي)

٣ قوله لأن القضية كلية (
 والتوسيع فيها هو أن
 بتخصيصه بذلك بالسلب
 بكلي في طلب افادتها نظر
 وردوا عنه الشبهة هذه
 في جوابها بالاجابات الكلي
 منه معنى فقد يراد بالآدم
 المشتق أي من فرد منهم
 لزم عليه اثبات شخصه
 استدرجه في الاجابات
 الكلية به على مقرر
 فلا يرد أن في ابطال المذهب
 كلى يكفى الاجابات
 الجزئية هذا الدائمة
 في اعتبار العميد الكلية
 منهم بهنفي)

٢ قوله لا يلزم (والخبر
أنه وهم بما من من و
المشايخ لم يستصواب
تفريع الاسماء وبهم يقتصر
حسبه غير الشبهة فتتبعهم
ههنا انها هولاء من
سبب العقل من الجسد
يقات ومباشرة فيهم
انظر في المقدمات
أشراية الشارح وما حصل
منه بلا نظر حصلا لا مباشرة
وتوقفه على الامعان
أو انظر في أو التحريم
والحس لا يقدح في الحصول
بلا مباشرة بالعماس
التصديق الحاصل من غير
أدلة مباشرة فيه هي الترتيب
الواقع في المقدمات
وعليك فهم المعال والاعمال
بحسب الخال . بهتني
٣ قوله على نفي استقلال
المقدرة (قيل قد استوجبه
ليس بشئ) لأن المفسر
عمد من اخرج الحسيات
محمول على معنى الأسطوري
ما تضمنه بعض الاسماء
بمنه وعوارضه وعند
من ادحاها محمول على
لا يكون العلم الحاصل بمقدور
لنا على حسيات على تقدير
توقفها على غير الاساس
يكون غير مقدورة ان يحصل
واشرك في هذا لكن

أمر في هذا لعدم صدق عندنا من ذلك ثم رتبوه من غير
مخرج لي ينكر (الأولى ان يقول من غير احتياج الى السبب
لأن ما حصل به من التوجه لا يحتاج الى مطب السبب وعمله
بغير الأولى بقوله لا يلزم من غير ما اخرج كما ستعرفه
(قوله فهو ضروري كالعلم) انما من عبارة المفسر وبغير
لشرح ان ضروري في مقابلة لاكتساب بمعنى لا من
بمباشرة لأسباب بالاعتبار ويرد عليه ان هذا الذي كور
مقوله على انحاء الفطور وتصور انطوين بمقدور
وأما ندم ان يكون هذا بعض العلم انما ثابت باستقلال
كالجسميات و تجريبت مهمل الأولى ما في بعض الشروح
من ان هذا العبارة عدم توسط النظر لا اول التوجه
الضروري بغير الناسي والاعتدالي وهو مراده ان
(قوله ويعبر بالامور محصلة) أنه ظاهرا عبارة عن علم
الحاصل بقربته انه قسم من اقسام العلم لمحدث فلا يلزم ان يكون
له علم محضه الواجب ضروري بل كان مردا في بعضه ادرج
لمسألة في هذا التفسير لتوقفه على امور غير مقدورة
لا تعلم ما هي ومتى حصلت وكيف حصلت فكيف يدركه
شارح في اناسي انقسم له قوله (انش هو التعمير
على من دخل المقدرة وذلك من حصول على حسي متفلا
المقدرة ولكل وجه هو مواهبها (قوله وقد نقض في مقابلة
لاستقلال) بشر الى ان الكلام في العلم المتصديق ودونه
قسمين منه (قوله فظهر انه قد نقض) وجه المقصود به جعل
الضروري في مقابلة لاكتساب وعمله العلم الحاصل بنظر العلم
من الكسبي ثم قصده الى الضروري والاستقلال في كل قسم
ان شئ مما هو حاصل الفهم ان القسم ما يقابل لاكتساب

٥ قوله واشتهور انه ليس
بعض (اجاب البعض به)
حاصله ان المركب عندهم
حوادث مخصوصة متناهية على
وضع مخصوص فيصنف
المركب على ما يلائمه واما
المركب من تلك الحوادث
وتهيئة الاحتمالية فلا وجود
عندهم لعدم حادثة وجود
مفترق في التعريف فورد
على حواء المركب من
المركب والعرض المتحد
فمنه بان المفترق في
التعريف انوية الحقيقة
فانها ليست متحدة في
المركب مع ما لا يسمي عنه
ان مراد صرح الحوادث المتحد
المركب مع قطع النظر
عن اقسامه موجودة بمعنى
المركب عندها من حيث
هي كذلك ولا وجه حقيقي
لها لانها اما هي نفس الوحدة
الشخصية او في النقط
الشخصية اولى انفراد
الشخص ليس الا كما
في موضعه واستعمال
النقط في معنى الوحدة
الشخصية هو عام ووروده
عليه ان له معنى له
الاشخاص من غير ان يكون
فيل لاحظ بان فعله
يقطعه من مجموع
الاجزاء المتناهية كثر من
واحد في الاعمال بين السطح

قد يه بالجنس حتى حوز واحد وث نوع المثل لكنه مشكل
بما صور الاسطوانات الاربعه في امزجه المواليد الهندية
بالنوع فكان الشرح مال الى هذا او اراد النوع الاصناف
(قوله ومعنى قيامه الى قيام العيى او الممكن قيده بالاصناف
احقر از اعنى قيامه تعالى به ثم لا يحتج ان هذا التعريف
يصنف على المركب من عيى وعرض قائم به كالمرىو لشهور انه
ليس بعض (قوله هو وجود في النوع) اي ليس امر امر بل عيى
وجود في الموضوع وقوله هو ليس شىء ^٥ يصح ان يقال وجود
بمعنى مقام بالحسم وان كان ثبوت شىء به بمعنى غير امكان ثبوته
لغيره فكيف يتحد الثبوتان كذا في شرح المواقف (قوله
اعنى الطول والعرض والعرض) بمعنى السعة المبروص
ولاونا ياتوا بها (قوله استحقاقه قطع الابد) ورد بان
لتقاطع بعض باربعه بان يتاسى اثنان ووجه محض
احد من ثالث يقوم عليه رابع (قوله راجعا الى الاصطلاح)
وان كان انظما راجعا الى النقط واللغة كما وقع في المواقف
(قوله ولا فرق) اي مطابقا للمواقع والاصناف من كل
شىء غير واقع (قوله عن ورود الجمع) وان امكن دونه
بان الحق حصر ما ثبت وجوده (لا يقال اصله امر لا يثبت
الذي لا يثبت على حدوثه بقاى عرض ومن وهو بيان حدوث
العالم بجميع اجزائه وانما وجوده هو مركب من
جوهر من مركب من محمول فم لم يستثنى اليه وهو المركب
في الجسم (لا نقول العرض بهما ان حدوثه بجميع اجزائه
المعنوية وعدم سلب حدوث المحتمل لاساقبه واحتمال
المركب في المحركات مما لا ينحصر اليه احد بخلاف نفس
بمحدودات في حشر الناس قائل به فلهذا لم يلتفت اليه
(قوله حطامه عمل) اي مستقيم لان اللازم هنا وان كان

واحد في الاعمال بين السطح انما هو وعرضه ليس هو بالعرض فمهم ان يشفى (مطلق

مطلق الخط بالعمل هناك الكثرة الحقيقية (قوله وذلك انما
 بتصور في التناهي ايود عليه ان العمر حارم بل جميع مراتب
 الاعداد اكثر مما بعد العشرة منها وكذا تعلقات عليه وعلى
 اكثر من تعلقات قدرته (قوله الوحد الثاني) (حاصل
 هذا الوحد ان كل ممكن مقدور له تعالى قل ان يوجد
 الافتراضات الممكنة ولو غير متعديه مع كل ممكن واحد جزء
 لا يجرى اد لو امكن افتراضه مرة اخرى لم يرد قدرته تعالى
 عليه فمعنى بحث الافتراضات الموجودة مع ما يمكن ما عرسته
 متفرقة واحدا وان لم يمتص صفة ثبوت المدعى وعلى هذا
 التقدير لا يرد ما عرسته بشارح (قوله على ثبوت لقطه)
 ان قلت النقطه هي اية الخط والخط بالعمل في سكونه فلا يصح
 قلت ذلك بقصده هي اية لا تحية على ما به احد سطحي
 الجسم المحر وطي نقطة بلا خط وهذا انكر (قوله
 ومن حشر الامسار) لانه في الآخر هي اية استمرار الاولى
 (قوله المسمى عليها دوام حرته سموات) ادله دوامها
 المذكورة في النسب الحكيمه المتداوه غير متبعية على
 الاسل المسمى ولعل شرايط على دليل متنى عليه قوله
 فمن تمام التعريف (وقيل انما يخرجها بكماله ما ادهو
 عبارة عن الممكن وكل ممكن محتمل واما لابد عرص فلا
 يصح امرها (قوله والاظهار ان هذا الاكوان) اذكر
 في شرح التعريف ان لاعراض المحصورة ما عدى الموصوف
 الخمسة لا يحتاج الى اكثر من جوهر واحد عدى المتكلمين
 واهل ما في الكسب راي الشاؤون مدعي بعض منهم (قوله
 اما لاعراض بعضها) ولك ان تستدل بما سجي * من
 عدم بقاء مطبق العرص لكنه سلك حاس للاشعري

١٨٩ قوله ايود عليه (هي اية
 على ان كلامهم مبنى على
 مركب الجسم من اجزاء
 ببعض كما اشار اليه الشارح
 في وجه الصواب مع لا يتصور
 زيادة احدى اقسامه بل
 بل هي الاجزاء على الآخر
 وقصده عنه لمرار المستحق
 لغير المتناهي من تحلق
 لا عرصة بل ولا صافات
 ١٩٠ نهش

١٩١ قوله الجسم المحر وطي (ا
 موجود مستحق لاجزاء
 ما به واحدة وهو خط متدور
 مشترك بينهما وبين الآخر
 بل له بوايه اخرى وهي
 نقطه في رأسه والمركز
 مسمى هو هذه السعة مسمى
 عايه السقف عن السجدة
 موجودة في نفس في الارض
 فانه بها

١٩٢ قوله وبطل الشارح الخ (ا
 قيل قول الشرح وكثيره
 على على قوله انما
 انما هو ولي لقطه العلاء فهو
 ومحمورين وقع موقع لقطه
 ولا بد من عليك انه اية
 بل تلك بعد ثبوت ان
 لا دليل متنى على اصل
 مدعي وانى لعدا اعلم
 علم من دليل ادهم (١٩٣
 نهش

١٩ قوله نعم مرد او تو مرد
هو ان طائر حركه بملك
قد تم على من الجملة مثلا
ومشروط بعدم مانع وهو
وجود شخص قوى بوجوب
امساكه عن حركه فربما قد
حدث ذلك بسبب ريث
بحركه واما عند ريث
عدم الشخص على من
عدم على وجوده فربما
انتهاء على بوجوده
الواجب بحكم ريث انفسه
وجوب ابعاده عن عدم او
العدم لغيره لثبوت ريث
افصى حال العدم ليس
الاعدم افصى على الو
جودات علم فيها عدم ذلك
المانع للمر والامتناع بحق
علته الاولى فربما يكون وجود
الشخص المذكور على شريطة
الحركة المستندة الى الوجوب
على العدم لكن فيه ان عدم
عمله الوجود لا يستلزم عدم
انه اعينه فربما ان يكون
علم وجود شخص هو بواجب
بشروط وقت حدوثه عينه
ان يتسلسل اجزاء بزمان
التي هو من الامور
الاعتبارية عندنا ولا يصح

(قوله يكون حادثا بالضرورة) اذ القصد الى وجود
بوجود مصحح بدنية * واعتراض ان يكون لعدم مصحح
شأن على الاشياء كعدم الاشياء على وجوده انما يصح
بما لا يحجب ريث فربما قد يكون مقارنته لوجود زمان
والحتم هو ان القصد الى وجود بوجوب قس (قوله
والمشتمل الى الوجوب لعدم فربما) اي مشتمل
على ريث يجوز ان يستند مشروط متعاضدا لغيره
ولا يلزم قدمه فربما قد يتعاضد بعض المبادئ كما ينبغي وعدم
يريد ان يكون ان يشترط العدم ان يستند بالزمان
بعدم حادث مثلا وعدم وجود ذلك الحادث ريث
يستند لربما ان شرطه لا يلزم

الفدية (قوله من كان سبيدا) اوقيا ان كان مسدود
بكون آخر في حين آخر فربما كقولهم لا يكون له مرد سوى ان
الحديث (قوله الحركة كونه) يريد عماه ان ما حدث
في مكان وانطلق في آخر في الاثنان ثم ان يكون كونه
في الاثنان من الحركة والسكون معا فلا يمت زمان
بالمكان والحق ان الحركة كون اول في مكان ثان وسكون
كون ثان في مكان اول وهو ظاهري لا يكون انما يحجب
لا ثبات وانما على القبول بفقائها فربما انما (قوله
هو جازم لربما) فان قلت جواره لا يستلزم وقوعه
فربما ان بوجوبه يكون مشتمل على جواره يستلزم عدم
انعدم لان العدم يناقض العدم مطعنا وجه يتم القول (قوله

برهان انطوائى تسلسل ان تسلسل عدمات انما يثبت بها ولا يستلزم تسلسل
بمنها على ان لا يتم في انفسه فربما ان العدم لا يحجب فربما ان ورطه بصلال *
بهشتى ٢ قوله يثبت بعدم فربما ي سواه من قبل وجوده او بعد من سبيل او فروع او
الحوار ولا يردده فربما انما لا يمتنع عدمه بالوجوب بل ان فيه انه لا يمتنع
العدم مع جوار العدم فيمكن فرض سبق قصده على انما يستلزم فربما انما بهشتى

يقولون يريد عليه ان المطلق
يمكن ان يقع قول الشرح
فلا يتصور عدم المطلق مع
حدوث كل من الحزنيين
شأنه في دليل هو انه لما كان
كل واحد منهما مقابلا لغير كل
الحسم بحيث لا يستلزمه فرد
كذلك وسأبديه ليس هذا بل
عنه فانه قطع السلب ولم
حدوث بطان الموحود
في سببه فلا يرد لاحد ولا يعبر
لحدن لان عدم انتهائه
لا موجب وجوده بالانتهائه
والفرض بهنقى

حقى لا يتصور عدم المطلق
لأن كلام محقق لأن مرادهم
من عدم النوع ان لا يزال فرد
من فرد ذلك النوع موجودا
بحدوث لا يقطع بالكلية ومن
يبين ان حدوث كل فرد لا
يقتضى ذلك أصلا وليست
شعري ما يقولون هذا عاقل
في ان ورد اننى لاسقى فرد
منه اكثر من يوم او يومين
مع بورد ان اكثر من شهر
او شهر من وبدونه اعقل
نظام بانه لا فرق بين
امثالهم وغيرهم بل في
من هذا الحزم مالا لال

لا بد من على ولا يستلزم لال بان استلزم في التحد
فيكون جهة عدمه في المزمع ليس شئ في الاستلزام
والعوارض سببه الاستلزام انتركيه على انه
موجودان سببه بتعيين عدمى كما هو متجه استلزم

لا ينافى انتركيه قوله لان ادله وجود المعز ذات غير
دعه (كما ان ادله وجوده ذلك منها ما هو آدمي ومنها
ما يقبل ما لا ادناه عليه سببه في ان يكون محصورا
بحدال شاعره لا يراه فانه محسوسه (وسحاب من ان يبين
ما هو المبدى ول وانما الهاروم لا يستلزم اسماء ان لا
(على ان عدم الاسم في نفس الامر من (وعلى ذلك
لا محال (وعدم حدوث الحدال ان شاعره بعدم سببه لانه

لا بد من عليه (فانه حدوث الاعراض (اى حدوث سائر
الاعراض فحدوث المعص دال و حدوث لا حرم منقول
(قوله ولا يتصور عدم بطان (مراد به ان المطلق كما
يوجد في كل امرئ من اى منافع من ذلك الحشته
بانه محقق (وعلى سببه من عدم الحزنيين ليس لا بد
بها فباعت بها ولا استلزامه في انما ان المطلق
باعتدالات محسوس الحزنيين (وهذا يوضح ما ذكره لم
ان لا يوجد عدم المحل لعدم سببه (والاصول ان سببه
بما هي المراد بانه سببه في هذا انما يبين (قوله في
الحسم (سببه في ان لا يلام في الاستلزام لانه هو سببه
الحسم والموجود (قوله ادلوا بان ان يوجد شئ من
جهته العلم (من وان المحسوس مجموع بدات وانما
ما يجوز وجوده (ويبين من حبه العلم (فثبت هذا

يقولون ليس من حله العالم لا مسلم كونهما محسوس وجوده لانهم لم يقولوا بان كل الصعات
ما ان كل ممكن يحدث عند هم (بحرا ما دى

مقول هذا الجواب لا بد مع
مادة الشبهة لأنها إذا لم تكن
ممثلة فلا محذور أما أن تكون
واحدة لذاتها وهو محال أو
واحدة لثباتها ولا لعمره
عسى ما عسى من أن
العصاة لا يبرهن الثبات
ولا لعمره ووجه مردودهم
أنه قد يمكن حدوث العالم
واحد الوجود لذاته بشر
مما هو موجود من يكون من
عنه العالم ثم لا محذور أن
يكون الواحد موجوداً لأنه
فيه ولا لعمره فلا بد من أن يمتنع
إلى ما ذكره الشيخ على أن
هذا في الحقيقة قول بامتناع
الصفات كما لا يخفى عند
الحكيم
محذور لأنها مشبهة بالظا
يريد إبطال رأي الحكماء
على الوجه الذي تقرر عند
هم لكن التمسك لا يمكن في
بطلان نفسه على ربه
بل بشرط أمر مفقود منها وهو
الاجتماع في الوجود في زمان
واحد وما يقضي أنه يجوز
أن يكون مراد تحقيق معنى
التمسك بما تقرر عند
المتكلمين لا الرام الحكماء
بما هو مسلم عندهم فبعد أن
صدا الوجود على عندهم فلا
وجه في التمسك الذي لا
دعوى غرضه لهم لأن يقال

لا يصح ما لا يفيق تسليم المسمى وكلامه في هذا ما بين
(لكن مردان بعد يجوز أن لا يكون من جملة العالم الذي
ثبت وجوده وحيث أنه يصحاح عندئذ ذلك العالم ومبدأه
وحيث المحدث على المحدث بانداب مهلاً يساعده كلام
الشيء (هو ما يصحاح عسا) أي علامة ودليلاً على وجود
مبدأه والشيء لا يدل على نفسه فلا يكون مبدأه ولا
إذا لا يكون ح من العالم فيلزم التناقض (هو وقرب
من هذا ما يدل بالأول طريق المحذور الثاني طريقه لا يمكن
ووجه المردود (قوله من غير اعتبار إلى إبطال التسلسل)
إبطال التسلسل أعاده يدل يمنع مطلابه فالتمسك بما هو مادة
مطلابه فمقتضى أن إبطاله فلا مردان الاعتقاد بخير الاستلزام
وفي قوله إبطال التسلسل دون مطلابه إشارة إلى ما قلناه في قوله
وليس كذلك (لا يخفى عليك أن ثبوت الواحد من
محذور ووجه لعله عن النسبة ذات لا يقطع فيهم مقتضى
أمر مسمى أن يقال ذلك أنه يرجح لا يمتنع أن يكون عند البعض
وذلك البعض طرفي لتدبيره والألزام كون الواحد
مطلوباً ووجود ما هو محذور فظهر أن أمر لا يمكن بناءً على
(وأما) من سبب هذه الدلائل على مطلوب
استور انصاف يدل مجموع الموقوفين يمكن فهمه من بعض
أوجه وهو ما بطلان (أخرج وهو على البعض فيقطع استوفى
عنه فلا دور (قوله ومن مشهور أدلة برهان اسطيق)
المراد من سبب سطر التسلسل في جانب العلة فقط وهي
لا يكون الاضحية وهذا المراد من جانب العلة والمطلوبات
المستقيمة والمتعقبة وبه يبطل عدم تنافي استوفى بمطلوبه
المعروفة أيضاً بأنها مترتبة محسباً منها إلى أزمنة حدوثها
وماد لزم بعض الأقسام من أبعاد بحيث يجعلها في زمان

فكر الترتيب المتضمن لصيغ الوجود بوضوح له بعض من أسوأه) بهشني (دهری

وأخرى أقل أو أكثر في أخرى وقد يحدث اتحاد من
في أربعة مرتبة فلا يطبق بمجرد تربية أجراء
محوه أن هذا لا يدفع تطبيقه بالمرء وهو غير
لازم ويمكن أن يطبق لأجراء المترتبة ولو متعاقبة وكل
هذه توجد في زمان واحد متعاقبة في الأمان الحادث
فيه التي هي شرط حدوث (قوله) في حدوث
الوجود (أي في الحماة ولو متعاقبة فيه عجز في مثل
الحركات السريعة) قوله فانه يقطع بانقطاع الوجود
فإنه لا يقدر على ملاحظة غير انشائي تصميلا لا محتملا
ولا متعاقف فيقطع في عدم ما لا يمكنه من عدم الانقطاع
فلا يصح أن كل ما هو تحت الوجود هو معنى معاد
لأنه لا يكون متعاقبا دائما وبطيرة مع المثل هنا (لكن
يشكل بالنسبة إلى علم الله تعالى الشامل كل مراتب الأعداد
أعبر المتناهية داخله تحت علمه اشامل معمله ونسبه
الاطماني من المسمى معلومه له تعالى كذا في مقابل
(قوله) الأولى أكثر من الثانية (لأنه لا يمكن معاد بالمكانات
والعلم عام يتعالى بهتمات) قوله وذلك لأن معنى
لأنه (هي الأعداد) وتوسيعه أن التباين ومعنى فرع
الوجود ودونها ليس الوجود من الأعداد والمعلومات
والمتفورات الأعداد متناهية وما يقال إنها غير متناهية
مع عدم الاندواء إلى حد لا يرد عليه وحلا استعماله لوجوده
بأسرها كانت غير متناهية (قوله) معنى أن مانع لعلمه (أه)
فيه إشارة إلى دفع توهم الاستفراغ على أن يتعدى
علم المجزئ الحقيقي وهو لا يكون لا واحدا أو حاصل اندمج
أن المراد الوحدة في صفه هو ما يوجد في الذات وهذا

(قوله) مقابل (وحده هو
تكون أن يكون بعض
الأمور غير قابل للمعاد
العلم أو يقال أن العلم
تحت علمه تعالى لا يستلزم
أحد الوجودين الخارجين
ومن بعض ولا من استثن
الانطاني يكون أحدهما
إذا اختصا في وجود شرط
مقدور أن هذا الاشكال لا
يدفع وراءه التماثل (ب)
بوتن

(قوله) حاصل الدرع أن
المراد (بمعنى) حاصل
الدفع أن الضروري
هو ثبوت الوحدة المجزئ
الحقيقي في ذاته الشخصية
ونصفه والمراد بالوحدة
هذه الوحدة في صفته اعمى
وحوب الوجود لا في ذاته
نفسه هو جزئ حقيقي (ب)
بمعنى الحكم

٤ قوة قادران على التكامل
١ طهران عدم القدرة
اسم القدرة الجارية عن
شأنه معطل واجب غير
الصحة الموعودى احصاها
الى عدم لصنع الشاى من
أمكن الجبر والامر على
عدم القدرة على التبريد
مقتضى ظاهر منى لو
جوب وكذا عدم استحباب
الصفت المستلزم لحوار
العراء عنها فلا يرد مذكور
سواء غيره بهشتى
٥ قوله والعرف وقد عرفت
وجه العرف ، ثم وجهه ان
جواز عدم القدرة على
تبريد الاطفال وجواز عدم
الاتصال بالفعل مثلا في شئ
او واجب ثم سقطه طهر
البطالان لان وجوب
الوجود وان لم يكن بمعنى
جميع الحالات لكنه لا شبهة
في صحة (٦) قولهم
وهو الاجمالى ومحصوله
ان الدليل يفسر من
لجمله عن الدعوى في مذهب

المؤمن مع دفعه آت في قوته تعالى (عل هو الله احد) فتأمل
(قوته لو أمكن ان) أى مدعى قادران على التكامل
منه على ما بالمره فلا يرد احتمال ان يكون احد الواجبين صانعا
و در او الامر بخلافه فهو في تقرير المدعى ولا يمكن
ان يصدق مفهوم واحد الوجود لا على ذات واحدة عن
نامن لان بدل مراده الوجوب عن وجه الصنع وبغضه الذاعة
او في التعطل وكذا لا استحباب نقصان ولا يكون مفهوم واحدا
لكن يرد على هذا ان لو امكن موجب في ذاته وارق بين استحباب
نقصان استحباب غير متشاكل وهما محض الاول النفس بانه لو فرض
تعلق اردنه بغيره بعدم ما او حصة ذات نفس صانعة بما ان يحصل
كل من مقتضى الذات و الارادة في محض او لا محض احدهما
فلا يرد الجبر او يحل المعلوم عن علقته اشياء اخرى
عن وهو من عدم القدرة على صنع الامور بغيره وليس
بغيره فانه تعالى لا ينفى رضى اعطاهم ان يقول مع وجود علته
الباطنة ولا شك ان ارادة احد الالهى وجود شئ مثلا يحصل
عن محض الخواص بانفسه من التعللين مع وهو لا يمكن في صورة
انفس ولا يتم العمل بها ان يكون كل من التعللين ممكن
الصور (قوله ان تضاد بين الارادة) ان التضاد
بينه ليس بل التضاد مع من المراد من ولم يرد بالتضاد
معناه الاصطلاحي لان التضاد من صور ان يحصل في محالين فلا
حاجة الى معناه وانما تضاد من الاحتياج في محالين لا يخصص في

تعلق الارادة باعدام الصفات على امرين (قوته المحل) وهو لنقص تكميل
حاصله ههنا مع انقضاء الفائه اولا فيلزم محض احد من بناء على ان عدم الحصول مكان
الامتناع بالغير ليس محض (بهشتى ٢) قوله ان تضاد بين الارادة تين (عدم التضاد
مطلبها فالمراد التضاد الاصطلاحي واما تحميمه فليس من بين اقسام التضاد
فلانه وان كان واضح الامتناع الا انه ليس كالاقسام الاخر اذ مفقوده هنا وعدمه محال
فقد التى من مفقودها مع زيادة بهشتى)

(التضاد)

٢ قوله فالحق ان الملازمة
قطعية (وتقرره هكذا الو
تعدد مؤثره المحصر
طرق تأثيرها في الاجتهاد
والتوزيع لم يحدده شيئاً
المحموسه الان اما الملازمة
فليطلب ان يكون احد
ماتعاً يحكم امكان التمايع
فقط عند عدم كون احدهما
صانعاً لشيء الى يخل بالملازمة
لكن لا ينصب عليك ان
حقاً وان كل توجيهها حصل
مفيد انقطعية الملازمة ان
ان العامر من المعدود
المخرج من الهيئة التي
حصلت قبل وباعمله لا
تحدو من مرتبه الاقناع الا
بما يحل بهنئى

سقول مع وجوده الملة الثاني
اي في وقت تعلق ارادة احد
الواحد من بدء العالم مثلاً
فانه لا مزاج في ان تعلق ارادة
الواحد على النعمة والواحد
الاخر ليلزمه بدءاً على
تساويها في المعجزات مساو
العالم في ذلك الوقت)
بهنئى

حجة اضاعية لكن الظ من لا يقيس تعدد الصانع المؤثر
في السواء والارض حيث قلنا انه تعالى لو كان فيهما آه د
ليس المراد التمكن منها فالحق ح ان الملازمة قطعية اذ
امورد بطائرها اه على سبيل الاحتجاج او التوزيع
فيبرم انعدام الكل والمعص عند عدم كون احدهما صانعاً
لان مجرد عدم وعمله فانه فيفسد العالم اي لا يوجد هذا
المحموس كلاً او بعضاً ويمكن ان يوجه الملازمة بحيث
تكون قطعية على الاطلاق وهو ان يقال لو تعدد الواجب
لم تكن العالم ممكناً فضلاً عن الوجود والا لا يمكن التمايع
المستلزم بالاحمال لان امكن التمايع لازم مجموع الامرين
من التعدد وامكان شيء من الاشياء عدداً من التعدد
يلزم ان لا يكون شيء من الاشياء حتى لا يمكن التمايع المستلزم
للمحال (قوله ومع اسماء الارام ان اريد بالامكان)
لو اريد بالملازمة عدم التكون بالامكان مع وجوده الملة الثامنة
لتم الامر لكنه بعيد (قوله ملازمة الدلالة آه) فيلزم
ان يكون كلاً الاثنائين الماسيين مقرر من لكن تعلل الثاني
بالاول بحسب السلي والمز بيان تحقق الاستثناء الاول
بحسب جميع الازمنة بفعل الاستثناء الثاني (قوله من غير
دلالة على تعيين الزمان) وهو صام الدلالة على تعيين
السلي لتمام المعاملات المحدث لا يكون لها (قوله لكنه
ليس بمستقيم) للقطع بتعابير المفهومين قدماء المتكلمين
يريدون بالتراضي التمايز وقال في استبصاره الابان
والاحلام من قبيل الاسماء المترادفة وكل مؤمن معام
وبالعكس ثم بين لكل منهما منهوماً على حدة (قوله
نصرح بان الواجب ببدأه هو الله تعالى ومعاينه) يرد على

ظاهره ان كل صفة محتاجة الى موضوعها فكيف تكون واحدة
وصحى تأويله (قوله ادل على بالحدث الالهي)
آهنا يدل على ان وجود الصفة الالهية لا يتعلق باليجاد
شيء وعنده وجهه يفتوا قالوا كلامنا في الفهم ماسا
والصفة ليست كذلك لم يمسح حكمهم بوجوب الصفة
(قوله باقية بقاء هو نفس تلك الصفة) واما الاعراض
فتكونها غير الالهية كعدمها حال حدوث لكن يرد ان اسماء
مسماة الى الصفة فكيف يكون نفس الصفة على ارضا
يكونه دسها عدم الزيادة بحسب الوجود الخارج على ما
يحيى في التكوين فام لم يحوروا لصفته بهذا المعنى في
الاعراض حتى لا يلزم بعدها (قوله بل يحدث العلم
على هذا) يعني ان تصور الواجب بغير ان انه يحدث
بجميع مساواة على هذا النمط الذي هو النظام المعلم بغير
الحكم بثبوت هذه الصفة بغيرها لا يرد ما يقال بحتم
ان يحدث في الوسط المعقل الصادر عنه بالاشجاب والاشجاب
بلا قصد لا يدل على العلم ولا غيره لان ذلك الوسط من
جولة العالم فيكون حدث فلا يصدر عن القديم بالاشجاب
ولا يستحق انما ياتى اذالم يقتصر على بقاء حدوث ما
ثبت وجوده من الممكنات ثم ان اعتبار النمط المذيع والنظام
الحكم له مداخل في بقاء الحكم والامكان ان يستبدل
بحدوث العالم على العبرة والاختيار وكل فادر علمهم
وظاهر كلام الشرح مع السمع والتفسير لكن في دلاله
الاحداث على وجه الاتفق عليهما تأويل (قوله وهذا
مسي على ان بقاء الشيء معنى زائد على وجوده وعلى
ان هذا الزائد امر موجود في نفسه حتى يكون محرم وهو
ايضا (قوله كما في اوسان المرى تعالى) يعني ان تفسير

قول لكن في دلاله لاحداث
بها لكوا على هذا الانكسار
ويحق بقول لاحداث ان النمط
بغير مع المسموعات
وبعضات فيدل على ان
بغيرها متضمن بالادراك
بموصياتها الواجب في
احداثها على ماها عليه
وهو السمع والنصر عاينه
بها نوعان من العام عند
الشعري لمعه ادراك
لا يملح علما وصفتان
بها بيان عند الجمهور
فلما هل تقول بدراكه
بموصيات انشئت الاخر
فلما لا يدل لمن ذلك لكن
لا يسميه بالاسماء الموصوفة
لا فئاته عن الانصالات
ولذلك عند الادراك صفة
بهاها ايوشى

غيره عن امتداد انتهى أن استعدا متفاديه وتعالى عند نفس
 بوجود الاختلال والاعتماد على السطح من سوع الأول فقط
 وهذا يعبر عن بلغة الموجود ويعلم منه استعدا فهو هم
 بالاعتماد قوله فيلزم قديم الخير وهذا من على وجود
 الخمر وهو حلال من هذه المتكلمين (قوله فيلزم بخلاف حدوث
 لأن لمصولة الخمر من الأكوان والأكوان من الموجودات
 بعينية عند المتكلمين (قوله على مساوي أو مبداء وبعض
 هذا المردود لأظهار الإطلاق على جميع استعداد والأفلا
 تصور رتبة الشيء على غير مقتضاه عنه في جميع
 المتعاقبات ثم أن هذا القليل من على تنصيف الاستعداد وال
 الخزان مساوي الخمر الغير المتعاقبات نعم يبرم استعرج
 لكن الكلام في لزوم انتهى (قوله باعتبار عروص الأصابع
 إلى شيء) من الفاعل المسمى من يد أن من علو بالنسبة إلى ما
 تحتها وسهل بالنسبة إلى ما فوقها (قوله أن بعضه من
 وجهه من جهة الشمال واليمين العلم من جهة واحدة ولا
 يبرم من تعدد موضوعه، تعدد الواجب ويرد عليه من
 من جهة من جهة الشمال واليمين وانقسموا من جهة الشمال
 من العلم إتمام واندره بالأمه ومجموعها وهي لا توجد إلا في
 الواجب (قوله وأما المعنى بالصورة الصادرة مثل
 قوله به في تخرج أم لا في الروح الله وهو قوله علمه السلام أن
 الله في آدم على صورته وقوله أن الله طوى
 أي بهم (قوله وتناول ما ثلاث) أن يقال المراد بتعرج
 العروج أي موضع بقرب رايه بالطاعة ومعنى الصورة
 المصغرة من عدم انقضاء وغيرهما ومعنى المد العبرة (قوله
 وفي صرح من المصنف) أنه بمرئان هذا فيصير مع نفس

سفر أو بعض الصورة (فيه
 في الأسماء من ما يابى في
 قوله عليه السلام في صفة
 من سجد في العرو ودا
 تحت فامس القدمه ودا
 من فامس القدمه
 وحتم الوجه من الله تعالى
 من آدم على صورته كمالا
 من ويحظر على أن يكون
 مراد بصورة الكمال
 ومعنى أن الله تعالى جعل
 آدم مظهر لأثار جماله
 معنوى كطاعته على صفته
 فخصص الوجه بعبادة لأنه
 ليس بمشقة سائر الأعضاء
 في ذلك وهذا ما يابى من
 لكن لم يظهر به في كلام القوم
 ١٠ بوشنى

قول فلا بد، بل يوجد من الوجوه ما يفهم منه أن الاشتراك في
بعض الوجوه ممكن في الهمالة والتوفيق ما ينبغي* (قول
نفس واقعة على شخص) مرد عبيده يجوز أن يكون
بعض الأمور غير ذلك بمعنى العام فالمشغلات بالنسبة إلى
العلم (قوله لا يعلم المزمع) أي من حيث هي جزميات
بل يعلمها من حيث هي كليات كعلم المتبحر في ساعد كذا
مصرعاً ما دعنا العام بضمير قول الوقوع وبعده قول ولا
يعلم على أكثر من واحد لا يقال من ذهب إلى الفلسفة هو
الاشتباه والقدرة بما فيه لا، بقول مداني الاشتباه هو القدرة
بمعنى صحه الفعل والتركيب وأما القدرة بمعنى أن شاء فعل وأن
لم يشأ لم يفعل فمتى علمها بغير العلم بغيره إلا أن العلم
بجميعه من شأنه العمل لازمه (قوله عني معنى زائد على
مفهوم الواجب) من أنها يدل على زيادة المفهوم ولا كلام
فيها ولا كلام في مادة الحقيقة ولا يدل عليها قول وان صنف
نفس على انشئ* وان أراد اقتضاه ثبوت الباطن
بمصدر محض الخارج فهو من ينزل الواجب والموجود
وان أراد اقتضاه ثبوت موضوعه بمعنى انصافه فلا يتم
بذلك عرضهم وقد فرغوا بما لا يريد بناء على امتناع قيام
المواد الموحدة ببنائه تعالى (قوله انه عالم لا علمه)
فان قلت لعل مرادهم انه عالم لا علم له صدق حقيقة، قلت ياباه
قولهم من له علمية لا يعلم صدق حقيقة انصافاً وكذا افواه
علمه من حيث وعلمه عين ذاته وعالميته زائدة (قوله يدل
صدور الافعال الخمسة على وجود علمه) فيه تأويل يدل
هو انصافه التمييز والانكشاف لشيء يسمى به، المقترلة عالمية
وقد قال صاحب المواقف لانت في غير الامانة (قول

«قول ولا يدل عليها آه
بناء على ان القول بلز
مبادئ تلك الصفات حقيقة
في حقا من الواجب
بطريق الاولى لئلا يكون
انفس منصف مع ما يكون
المان من غير احتياج
الى صفة وجودية هو الاكبر
لاعلم بهشتي

«قول ياباه الامانة في وجه
الاباء المذكور تالياً واما
المنكور ولا فيهما يجوز
ان يكون يحصل الساب
لتقدير الوصفية الحقيقة في
العلم والتمادي في العالم
هو الانصاف فلا سبب
بهشتي

ويأمركم كون العلم غيرة) لهم أن يقول اتحاد المفهومين هو الجمع وليس ملازم واتحاد الدائنين هو الملازم وليس مع قول وكون الواجب غير قائم بذاته) لهم أن يقولوا حقيقة العلم في شأبه تدعى قائم بذاته لانه عين ذاته (قول اشرف الى الجواب بقوله) انما لم يقل احلى بعوله لان الجواب النظم معنى البعارة بين الذات والصفات وليس الصفات بعضها مع بعض والمصنف قد اقتصر على الاول لكن اشار الى ان التعبد فرع التعابير وبه يعلم الجواب بالنسبة الى الصفات ايضا اذ ليست مفارقة ولان القوم الاسلى هما بيلن حكم الصفات ولذلك ذكر قولنا هو والا فلا عمل في الجواب (قول فلا يلزم عدم العبر ولا ينشر القمما) ولك ان يحمل كلام المصنف على انه لا يلزم عدم العبر فلا محذور لان المحذور تعدد القدماء المتعارفة لا مطلق التعدد فلا يرد مصداق قطعاً وانما حمل الشر على ما ذكره مشهوره فيما بين القوم (قول يكن لهم ذلك) قيد عليه اللزوم غير الالتزام ولا كسر لا بالالتزام وحوايه ان ازوم الكفر المعلوم كسر ايضاً وكذا قال في موافق من يلزمه الكفر ولا يعلم به فليس بكافراً ولا شك ان لزوم الدائنية بالاستعمال احلى المذهب يثبت على ان قول تعالى وما من ال الا ان واحد بعد قوله لقد كسر الدخن كانوا ان الله ثالث شئ شاهد على انهم كانوا يقولون يا آله وودوات ثلث وايضاً ترتب الحكم على المشتق يدل على عناية الباحث فان احصر العنق بالقرام تعدد ذلك منهم وعلمة الشاها مشير الى الاول (قوله هو الوجود والمعرفة واعلم) ومن عانة جهنم جعلوا الباب الواحد من ثلث صفات وقالوا انه جوهر واحد شئ اعلمهم ارجوا الجواهر القائمة

«قوله على ان قول تعالى الخ حمله انه وان لم يجد في كلامهم التصريح بالقدماء المتعارفة الا ان قوله تعالى شهد بذلك فظهر انهم يقولون بها ويلتزمون ما يرمون الكفر بهشتي»

«قوله وايضاً ترتب الحكم للمكفر والكفر المشتق هو قوله تعالى قاتلوا هذا بيان لكفرهم مع قطع النظر عن اللزوم والالتزام وحاصل ان الآية الكريمة دللت على ان حبيب كثرهم هو قولهم المذكور ما مجرداً وبعلمهم بلزومه سعاداً بالالتزام فاعلم»

بعضه والآخر هو الصنف من موهبه مائه ميل من يوم الى ان اصحاب
بعض يدان لكن لا يلزم قوتهم والى مائه المئتين موهبه ام
النظر من لآخر ماربعة و لا واحد (قوله انقطع من
مراتب لا عدد من بواحد) العدد هو الصنف المعقل
ولا ينصب في الواحد فلا يكون عدد اولنا موهبه بعض
مجموع حشيمه ومهم من قال العدد ما يقع في بعض فيكون
اعين لكم النص فلام الشرح من على هذا النص
وعنى تعليم (قوله مع ان النص جزء من بعض)
مرد عليه انهم يقولون على ان كلام المترتب لا يتألف الا من
وحدات متله تلب الرتبة فلهذا عشرة عشر وحدات
لاحيستان ولاسته واربعه الى غير ذلك من الاحتمالات
(قوله فالاولى ان يقال) وقد صح انص بان انفسهم
هو الاربع المائتين موهبه ولو سلم فالكثرة تعدد القدماء بالذات
لا انظمة ولا ينحى به لا موهبه من مذهب المتكلمين (قوله واما
في نفسها فهي موهبه) وقد جيل ما فيه من انه محال
ما اشهر بينهم من كل ممكن يحدث اى مسبوقة بالعدم
(قوله بالاربعين من قدمها) مرد عليه انهم قالوا انص
اشبه والخطام وموهبه موهبه على التكلم والفقير
الذي كور غير ظاهري فوهبه ففسر والعمورية يكون الموجود من
فان يقال في العرف والملة ما في الفار غير زيف مع انه
موجود وموهبه واحص بان المراد بالعمورية موهبه حر من
موهبه الارم ان لا يعاير موهبه موهبه اى يمكن لا يعاير موهبه
مواضع من موهبه موهبه موهبه موهبه موهبه موهبه
انص من كل حمل لكن ورد لاني المعروف بان نص
فليس بل (قوله والعدم عنى) انى () مكان عدم

مع قوله حشيمه اى طريقه
الاعلى والاسفل فلي لا تبين
مثلا طريقه انفسه واحد
وطريقه الآخر مئتين موهبه
اربعة موهبه اثنين وكذا
الحال في سائر الاعداد فاعلم
بهشتى على الحيا

"قوله فلا بد من آه قد يقال
المشهور به لا نقص في
التعريفات باحتتمالات
من علامه الموهبه موهبه زاده
في حواش شرح الهواش
الليهم الا ان يقال مراده
تعميم التعريف للأفراد
ليعرويه ايضا بهشتى

لا يعتدك بحسب الحسب ما هم انهم متعوضين ولا يعتدك بعدم
 الانقضاء بحسب الوجود غير كافي كما عرفت (هو معدوم
 عدمه ووجودها ووجوده) هذا تعبير عن الاستنزام
 بطريق المبالغة والاعتدال بوجودين واعتدالين بما هو
 على ان الاستنزام بين عدمين بالمعنى المذكور
 (قوله تعالى لا تخلق من الصدق) وهم قائلوا بمعادرة
 الصدقات بالصدق فيكون الصدق عدم الصدق لا يتم
 ما بين الايمان والصدق في الدار بالصدق فيكون
 قوله امتنع بالعالم مع الصانع قد عرفت ان مراد
 بالامتناع ما منع الامتناع في الوجود وفي الخبر فلا يمنع
 بالعالم مع الصانع ان يكون الصانع في الوجود
 والعالم في الخبر لا يستحال بحسب الصانع نعم مرد الاشكال
 على من قد يميز ما يمكن امتناعه بعدم او غير على
 من يعظم ان لا يجوز الامتناع في الوجود لانها
 هي لا يجوز او يجوز ولا يجوز ما هو مسمى غير دائم ولا
 مفهومه ويجوز ان لا يقوم العوض ما يمكن ان يمتنع
 مع عدمه فان مثل ما لا يمتنع المسمى في الخبر ما لا يمكن
 تعويم كل خبر من بالاحص ومختص كل خبر من بالاعم حتى
 يحصل المصداق وفيه من امتناعه في معنى من لا يمتنع
 عليه في شخص وفيه من لا يمتنع وجوده غير متعلق وفيه
 لا يمتنع لانه في قوله وما بين ما لا يمتنع واحدا في
 عليه يتم صرحوا من بالامتناع في الوجود بل امتناعه
 ولا توجد في الوجود فيكونها ومرتاد هم حوز الامتناع
 من لا يمتنع بلاء مع امتناعه في الوجود في المكان الذي
 (قوله ما يمنع من العمل) في الخبر من الخوض مع
 العمل الخوض في كل من ليس له وجود في الخارج ولا يكون
 المتعذر من الوجود لعدم العمل بها فيكون ما يمنع من العمل
 على مدافعهم فيشتق

قوله على ان الاستنزام
 (ي الاستنزام الذي
 غيره من عدمي الكل
 بحر فيكون الاول
 وجود وثاني لانه بط
 الخوض وجود بحر فيكون
 بكل فيصير امره بين
 الاستنزام من يما بين كان
 بدل على ما في عدم تعرضه
 بين الاستنزام بين الوجود
 من لان الوجود انما عدمه
 بروما ما روى في التوقيع
 ولم يمتنع له ان يمتنع
 بغيره بين الاعتدال بين
 واستنزام بين ما لا يمكن
 يجوز ان يكون ان يمتنع
 عدمه) هذا اما بين
 لا يعتدك الى احد ما بين
 لان موجبه الامتناع
 فيه عارضة في غير بين
 بوجودين لا يمتنع
 الامتناع الا ما طرأ عليه
 عدمه ولا يمتنع في اعتبار
 في الامتناع من الممتنع
 لان لا يمتنع ذلك عن العالم
 في الوجود والعدم بغيره
 في عدمه بين علمه
 تخصيصه الامتناع في خبر
 بالعالم بين على ان الممتنع
 بغيره فيكون فيقول
 ما يمتنع هذا الفصل امر
 استخفى غير واجب
 الامتناع والافلام على
 على مدافعهم فيشتق

غير من وعدم تصور من العوض يفتون هذا المعنى طاولا له
 مع القول (و به يظهر حلل (قوره والعالم قد يتصور
 موجودا له) لا يتصور مع اضافة اعلالية بطوبى و بها
 غير معيد (قوره والتعابير بحسب المعلوم يبيد) يرد عليه
 ان مجرد التعابير بحسب المعلوم غير كافى لا مادة بل لابد
 من عدم احتمال الموضوع على المحمول للعطف بعدم اعادة
 قولنا الخيوان اسطقس باطن كما سبق في اول الكتاب (قوره وان
 ما من العشرة) فتوضع في عام فالصح ان المصنعية بدل
 من الناحية وانه يصحح فصار لا يمكن عطفه على ما سبق
 الا بتعريف تفسير ويستقص ايضا باللازم فانه غير عند المقترلة
 ا قوله ولا يسمى ما فيه (لان يكون الشئ من الشئ
 وعدم صحفه بدونه لا يقتضى التسمية وبالملة معايرة اشئ
 بل شئ لا تقتضى مقابرة لكل من امرائه (قوله يمكن
 المعلومات عند تعلمها) سواء كان قد بها او احد ثاقان
 تعلم تعلقت قد بية غير متناهية بالمعمل بالنسبة الى الارليات
 والمتحدات باعتبارها متجدد وتعلقت حادثة متناهية
 بالمعمل بالنسبة الى المتحدات باعتبارها متجدد وهاذا
 (قوره توه نرى التبدلات يجعلها يمكن ان يوجد من افعال
 واما الوجود بالمعمل فهو اثر التكوين عند الفائقين به فتح تعلقت
 القدرة كذا قد بية واما الماحوس بالتكوين فتعلقاتها قد بية
 عند بعضهم بمعنى انها تعلقت في الازل بوجود المقدر
 فيما لا ير الواحد نه عند آخرين (قوله هو معنى بقدرة
 مذكوره للتنبية على الترادى او على صحة الاطلاق على
 ان تعالى القوى العزيز اقوله والسمع والبصر بها صفتين
 غير العلم) عند الاشاعر قواولها غير هم بالعلم بالسموعات

١ قوله يحدث لها لا يقال
 لأنه في انشائي الصلوات
 ينشئونها الحادثه فيلزم
 كونهما محل الحوادث لا يقال
 لا محليه حقيقة عند كون الحال
 بمقتضى ما افهم بهشتي
 ٢ العلم الانفعالي هو ملا
 يرتب عليه منور افعال
 من انص به والمعل
 ملا بهشتي
 ٣ قوله هو العلم بالمصاحه
 أي القصد في بها فين الا
 من ان قد حرروا القول بان
 انهم بها لا يكون داعي الى
 اعل لم يحصل الحاله المصاحه
 بالارادة سها انا تصور
 كثيرا من الافعال وبعلم فيه
 مصاحه ولا يعمل بكسر وسجوه
 على انه لا موجود الا ويمكن
 تصور على وجه احسن منه
 مرفوعه على ما هو عليه
 تخصيص بلا هو تخصيص
 وامت خصم بان عدم كفايه
 العلم الحادث المصحب
 موصوفه في تصور الافعال
 لا في كفايه العلم القديم
 القوي موصوفه وامكن
 تصور كل موجود على وجه
 من مباحر عليه لا يوجب

والمصبرات من حيث التعلق على وجه ما وسائل لاكتشاف
 انهم وان كان لا تعلق آخر وانكتاف آخر قد حدث
 المصبرات والمصبرات فليعلم نوعان من تعلق فلا يرد
 ان يقال العلم بالمصبرات حاصل قس ومود المصبر
 سحلي السمع فلا يحدان ومن تمسك به يلزم من دعوى بالشع
 وانقوى والمصبر ايضا فلا يحدان الصواب في السمع
 (قوله يحدث ٢) لانه قد ثبت ١ حدوث النفس في القدرة
 على مذهب من لا يكون بالمتكوبين كما مر آنفا (قوله توجب
 تخصيص احد المقدرين عند تعقابه ١) واعتبر من بانه
 ان تساوى نسبة الارادة الى التعلقين يحتاج الى محض آخر
 فيتمسك والايارم لا يحتاج لانها لا الارادة منه من شها
 منه العمل والترك فيصح التخصيص مع استواء لسنه لا نا
 لقول الكلام في وجود تلك لصفة لاستلزامه اترجيع بلا
 مرجح (قوله وكون تعلق العلم بها للوقوع) تحقيقه
 ان العلم التصوري عام للوقوع وعبره فلا يكون مرجحا
 والعلم التصديقي بالوقوع مرفوع الوقوع والوقوع مرفوع
 الارادة المخصصة وبه يمد مع قول الحكيمه التابع هو العلم
 الانفعالي لا المعلي بممردان يقال يجوز ان يكون المرجح
 في افعال تعالى هو العلم بالمصاحه وليس ذلك مرفوع وقوع
 العمل ولا محض بمان وحود فعل بملوى طرفه في المصاحه
 من كل وجه (قوله انه ليس بكاره لاساءه ١) فان قلت بمرم
 منه كون الحادث مرفوعا فثبت انه بمصبر اراده الواح
 لاجتماع الاراد فليعلم بمررد عليه ان عب المعنى لا يصاح بمخصصا

ان المصاحه في وجهه الاحسن لحوار كون المصاحه فيها هو عبه وهذا يمكن مخصصا والحق
 انه لا محض الايمان تساوى طرفي فعل ما كما اشار اليه روح بهشتي ٤ قوله هذا
 تفسير ارادة الواح قيل فيه تأمل اذ لم يرد انه لو صح اطلاق البريد عبه نعم مجرد
 ذلك يصح الخلاف على الحادث وان حبيب بان ظاهر قول السائل يارم آه لا يساعد هذا المقصود
 واوصاف فليس المراد مجرد سلب الاكرام والسهو بل سلبها عن الله تعالى كبر رشدا بعبه العبد قد

على الايمان بوجود الملقى تعالى وعنه وهدىته وكلامه
وعنى المصدق بن مسويه بنى على الله عليه وسلم بدلالة
معتبراته واوكد شىء من هذه الاحكام على الشرع بمرم
الدورة بين الملايين قد اجمع لابد في توقيف من الامور
بأمر (قوله من غير قيام ما أحد الاشياء) وهو المكمل
وهو ما في دستارم قدم الكلام وهو المبطر معتبر به ولون
بتمام ما بعد هذا وفيه ما وجد في الكلام وهو عيوب عن انط
والنقد (قوله ومع ذلك فهو من) هذا قول لمناقضات
البراميه ففقدون بحدوده (قوله وذلك فيما لا يزال)
فهنا مقدم بعض الاشياء وعيوب النفس (قوله
وجوده بحدوده اياه) حسب اعتبار الاربعين وهو انه في
وهنا الصفة كالعلم ليدرك كثرة اركانه حسب تعلقاته
واعتراف من على مذهب المحققين بان وجود جنس الكلام
يكون الامواع مع واحد بنى دلت على الجنس واسوع المقتضين
والكلام من حيث تخصيصه بمسرح تكثر ما يحسب تعلقاتها (قوله
بعدم اختلاف هذه المعاني) فان الامر من حيث هو غير
المحتمل لاختلاف الكلام لانه كلام مخصوص وبطريق ان زمانه
من حيث هو عالم بصديق عليه انه ربك ولا يصحى عليه
انه زمان من حيث هو كذا (قوله واستقرام النفس
للنفس لا يوجب الاتحاد) ولو سلم جعل النفس راجعا
الى الآخر ليس دلي من علمه ولا شك في وجود نوع لا يحد
بين الكل (قوله كما اذا جرد الرجل) اعتراف علمه من
فيه عزم على الطام بامانه فيعلمه ملائكته في كونهها مع الفعل
لنرم منه ان لا يامر لنس علمه السلام شىء امتلاوا به
قطعي السلام لا ياتقول فرق بين الامر بصريحه وبين
وانسبه هو الامر بالصريح لمعقوم (قوله مثلا بسى

قوله من التحول بناء على
ان انضم في تلك الصفات
بذلك ظاهر اعنى ان المراد
منه ما هو الصفة نفس هي
النفس لكن فيها اعتبار بالدفع
آخر وهو ان يكون المراد
بما في التلويح من اشروع
سواء اسرعات فلا دور
في توقيف الطائفة على
طريق باعتبار موقوف
حرة على الاجراء فيهم
بهشتي

٢ قوله نسبة على الفرادى
فيه ان القرآن خاص
بالعرقين و كلام الله بعينه
وصائر الكتب المرسلة فلا
قرادى انهم الا ان بعضنا
القرآن بنفسى عام ايضا الا
ان دون ثبوته قرط المتقدم
بهشنى

٣ قول بوريد به الصحف
بحسب اللغة يرد عليه ان
المماثل ان يقول بديل
قوله تعالى عن ذلك عاوا
كثيرا ولم يحس ذلك له
لكن قد يقال مال كلام
الشرح انه لو كان بمعنى
الايادى لا يقتضيه الله تعالى
عن حمل الاعراض عليه كما
لا يقتضيه عن حمل صفاته لكن
التالى به ضرورة ان كل
عافر يعرف بين الاعراض
والصفات سواء قال
بالنفس او لا ظهر معنى
حمل المشتقات بمعنى قيام
الماحد ما هم بهشنى

٤ قوله ان كان اسما لملك
الشخص قد يختلف هذا
الشخص مع لروم المثلثة
لجوار ان يكون قرائنا
اطهار الا المجاز لا فساد في
حدوث ظهور و معنى هو
التجسيم في هذا المعام و
ذكر في الجواب غير هذا
بهشنى

١ فى العموم (فان القرآن شامع الاستعمال فى اللفظ و كلام
الله تعالى بالعكس و ايضا فيه نسبة على الفرادى) قول بواسط
حيدر بن المتعزك ا معنى ان قواهم تعالى قاعدة سعة
وقد ثبت الكلام المعنى فلا ضرورة فى القول و الا
لنحس انصاف السارى تعالى بوريد به انصحه بحسب اللغة
(قول بوريد به اللفظ المطرقة يرد عليه هذا جواب آخر
لا بتحقيق جواب المعنى و ان تعصير به لم يمسك بهشنى
ان القرآن مكتوب محفوظ فيكون حادثا احبب عنه تارة بان
ومنه بالكتابة محال من باب وسق المدلول بصفة الدار
واخرى بان الموضوع هو اللفظ وقد ساق القرآن بالاشتراك
او المحال المشهور على اللفظ ايضا ولا يلزم منه حدوث
المعنى فتأمل (قول محسن باسم انديم) و قال بهشنى محسن
بمعناهم من جميع الجهات على جلاى المعتد (قول اباهاو
باعتبار دلالة) قيل واعتبار العلاقة يشعر بكونه بقولا لا
مشتركا و يكون ايضا مجازا فى المقول عنه وهو بيط و حوايه ان
النقل هو المعنى الاول واعتبار العلاقة لا يقتضيه وقد
يجاب بان اعتبار العلاقة لا يقتضى تاخر الومع حتى يكون
مقولا و فيه ان ثبت عدم ترتيب الومع فى الكلامين مشكل
ولا ضرورة فى اشراجه (قول محسن للفظ والمعنى شامل بها وهو
قديم) و يرد عليه ان كلام الله ان كان اسما لذلك شخص
انه شامع بانه تعالى بامر ان لا يكون ما قرأه كلام الله تعالى
على مثله و فيه نظر للقطع بان ما يقرؤه كل احد منا هو
بقرآن لم يزل على اسى عليه السلام بسان جبرائيل عليه
السلام وان كل اسم لوع انقاسم به يلزم ان يكون اطلاقه

على شخص مخصوصه مجرا يصح فيه عنه حقيقه وان
 جعل من دون ان هو موصوفه ما وانوسع عامه لم يرد ان
 يوصى بلام الله الى ما لم يثبت بصحة حقيقه ولا على الامان
 من مشتركا بين الفروع وذلك لمدى ما في قوته وبه
 من لا يخرج من مصادره من راجع من قدام الجمع واما
 ويستدركه ان لا يكون له مراتب اخرى في قوله وبه
 من راجع وهو موصوفه ان يرد به اليه انما في من الحقيقه
 من هي مصادره في قوله في ما راجع ان ما يناداه على
 الاضافه وانما مصادره ما (قوله بمتبع قيل الموصوفه في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون ان يكون موصوفه ما ذهب
 اليه ان يكون في قوله في مصادره ان يكون موصوفه ما ذهب
 وجوابه انه موصوفه فان صفة الشيء لا يقوم
 له ان يكون له ولا ان يكون له في قوله في مصادره
 كل ما يوصف به في قوله في مصادره ان يكون موصوفه ما ذهب
 من له مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 مصادره في قوله في مصادره ان يكون موصوفه ما ذهب
 عامه بمتبع من راجع ان يكون موصوفه من مصادره
 وقد شرنا في مصادره ان يكون موصوفه من مصادره
 في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 ذات الشيء في قوله في مصادره ان يكون موصوفه
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره

قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 ان يكون موصوفه في قوله في مصادره ان يكون موصوفه
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره
 في قوله في مصادره ان يكون موصوفه في قوله في مصادره

وان لم يوجد بعض وهذا المعنى نعم الموجب ايضا بل نقول
هو موجود في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة
فكيف لا يكون منه اخرى (قوله والمكون حادث)
بحدوث انشغال او تكون التعلق الارلى بوجوده في وقت
مخصوص وهذا هو الاسبب بالمتن (قوله وما بقدر) اي في
جواب استدلال العسنيين بحدوث انشغال وجايله
مع الملازمة في قوله ولو كان قد بما لم تقدم التكونات وقد
يقوم انما اعتراض على قوله وان نفس ما مان يستلزم
وما مل ان اسود يد قدح اذا التعلق يستلزم الحدوث وليس
بشيء طبيعي مظاهره توسيعا لبدانة الامرى انه ردد
وجود العالم بين التعلق بالذات والصفات وبين عدمه
على انه مجبور ان يكون الخواص الراميا (قوله ومن ههنا)
اي ومن اجل ان المراد بالذات ما هو موجوده بدائيه وبقيدهم حلاه
(قوله وهو غير المتكون محسنا) جعل بعضهم من تسمية الخواص
وجعل المير على المصطاح وقال وهو غير لصحة الاستدلال
ببعضها فلا يكون اصفه كالصرب والالهاكل غير الامتناع
وبعدا كره عن ان يكون وليس بشئ لان صحة الادعاء في متعين
غير مسلمه عند المحقق وفي ان يكون موجودة في الاساطير ايضا
على ان عدم التغيير لا يكتفي بالاروم من جانب كالعرض
مع العمل واصفة المحدثه مع الذات (قوله لان العمل
بغير اسمعول) قيل عليه التكوين ليس نفس العمل
بل صداه ولو سلم لم يكن غير الامتناع انما كره ولو سلم لكان
غير الفاعل اصفا متكون الصفة غير الذات وجوابه ان الكلام
الرامي الى التمثل بالقياسية يسمى كونه صفة طبيعية ويمكن
ان يراد بفعل مبه ان عمل ويكون قوله كالصرب نظيرا

قوله فكيف لا يكون صفة اخرى
غير المعنى الذي هو صداه
صلاحيه التأثير بالصداه
الى مقدمات الواجب بعض
القدرة والارادة وبالمسببه
الى صفاته نفس ذاته المتلذذ
بذاته عن سائر النفوس
فلا يكون صفة اخرى واقول
وصفه تعالى ذاته في الارل
بانه الخالق ساقى هذا فلا
يجب عن ارتكابه مبداء
آخرو ادعاء الفرق بينه
وبين سائر الصفات بوجوه
دينها وعدمية تحكم لا يحسن
ولهذا هذا هو الذي شجعه
على الابتكار بالمعنى ما فهم
بهشتي

لا تبتل ولا وقد عرفت أنها جواب التسليم لا بل الثاني
 أيضا قد ير (قوله مستغنيا عن ما سأل) إذا احتياج
 إليه إنما هو في التكوين والاحتياج (قوله أقدم) العدم
 أم لا هو في المعنى أقدم منه واسبق إذا العالم حادث وما
 اصطلاحه بأن يلاحظ لزوم قدم العالم ابتداء المعنى أقوى
 منه من ما واولى به لأنه قدم بنفس التكوين (هو يدل على كون
 ما بعده محتملا) وذلك بحكم ضرورة فهو نوعه موقف
 هذا الدليل على ابطال قول الخلق أن هذا المطم اوفى
 نوعه الممكنة أكملها علمه سنة الكمال أوجه المبدأ التمثيل
 فقد حكي عليه الضروريات بأنهم قد يماقش باحتياط واسطة
 (قوله بمعنى الانشائي الضم) يشير إلى أن الروية
 مصدر المسمى للمعول لأن الانشائي صفة المسمى ومصدر
 يسمى للمفعول صفة المسمى (قوله بمعنى أن العقل ادعوى)
 هذا هو المكان المتعنى وليس بجعل المراجع إذا تضمنه فأنزل
 به (قوله ضرورة) إذ يعرف بالمعنى (يرد عليه أنه)
 ارشد في العرف بوجهه اسم مصدر فيصدر هو أن يريد بالاستعمال
 البصر فلا يعيب لأنه يعرف بالمعنى ليس الأعمى والأفطع
 والتحقيق أن الفرق بينهما من البصر لا يقتضي كون
 المعروف مصدر (قوله إذا رابع مشترك بينهما) يرد
 عليه أن التعبير المطلق ووجوب الوجود بالامر والحقالة
 بل لا مورا العامة كالمهنية والمعلومية والمذكورة ومحوها
 أمور مشتركة بينهما هل قلت عامة الأمور العامة مستلزم
 صفة في الواجب فلا مبرر في النفس بها على أنها تقتضي
 صفة في المعلومات مع استحالة وطء حيث يجوز أن يشترط
 شيء من خواص الموجود الممكن (قوله والامكان)

٢ قوله فأنزل به لأنهم اشرافا
 عليه لادله على عدم
 عوارضها ليس
 يجوز أيضا بها بالشرع
 بمعنى

٣ قول وفيه نظر من على
حوال اشراط شئ ٤ من
حوال الموجود بغير
١ قول رد من معيونه
١ قوله يمكن ان يكون المراد
بمعنى الروفة بغيره
المادة تعلقه بالشيء
استحقاقها وحاصله تعلق
بالموجود باعتبار وجوده
بمعنى كما يقال عليه ان
الموجود هو الموجود لا
باعتبار خصوصية ولا بغير
فهو عند كون الموجودات
الخاصة عن اشياء
الاشياء لا يشارك
١ قول في الاعراض وهو
الغير من غير وجود
وجوده ان يمتنع ادعاء
بمعنى

٣ قول معيونه
١ قوله وفيه نظر من على
الذي ليس يصحح بغيره
مقدّماته لا يشارك
وهو من معيونه الذي
يعني عن ذلك بغيره

عملية عن عدم ضرورة الوجود والعدم وانما علمت
بالامكان بغيره في الوجود والعدم من وفيه نظر (قول ولا
من غير معيونه) لان المصدر قد ثبت فلا يتصل
به لعدم ولا ما هو موجود كمنه كذا في شرح المواضع ويورد
عليه ما لا يمتنع لشرطية ولا يتم ان يكون له في نفسه
اي انما هو الروفة في استبعاد وجود الروفة
بعد شرطه او وجوده لا يمتنع ان يمتنع المصداق
اقره ثم لا يجوز ان يكون خصوصيته (جواب بالقول بالواحد
المعنى في عدم وجوده عليه ان يحصل هذا الكلام هو ان
متن الروفة امر مشترك في النوع وهو لا يمتنع الاعراض
عن الطرفين المتكافئتين ويشارك في المشترك المعروض
بوجوده لوجوده وانما هو مشترك في النوع وهو لا يشارك
لاشتراك في المعلوم الاشتراك في النوع او في ان
راينا زيدا لا يشارك فيه الا هو ما وهي مشاركة من
الواجب والمكن (قوله انما يشارك فيه هو رد من معيونه
الوجودية لطيفة امر مشترك في النوع وهو الروفة
من خصوصية الموجود وهو مشترك في النوع وهو
في رد الروفة ثم اعلم ان هذا الامر من معيونه
الخصوصية عن (قوله وفيه نظر من معيونه)
بوجوده في عدمه لا يشارك في النوع وهو والعلامة
قد يمتنع عن معيونه (قوله لا يشارك في النوع وهو)
الامكان (قوله وفيه نظر من معيونه) (قوله وفيه نظر من معيونه)
عن العلم لضرورة واجب من سطر بغيره (قوله وفيه نظر من معيونه)
الروفة ولا يشارك في النوع وهو ان سطر العام ضروري
لأنه من معيونه بغيره معقول كذا في شرح المواضع ويورد

عقول هو العلم هو بشئ خاصة
مثل في الخواب ان اريد
بالعلم بها او بشئها فكش
بشئها وان اريد به نوع
اخر فلا بد من تصويره
وامث غيبر لمن يواد
الاشئ انسلم بالعقد لا
بالصور والروية هو الذي
لا الاول بهشتي

عالم المزار هو انه م بهويته الخ صفة لخصاب لا يعنى
الا لعدم موحدها كمن يحطبا من وراء الخمار (قوله ان كان
مؤمنين روى ان موسى عليه السلام اختار سبعين رجلا
من خيار المؤمنين فلا يختار عن محمد العجوة وهم
الذين طموا الروعة وقالوا في مؤمنين بلحنى مولى الله هرة
وهم ادم ارقبوا كبروا من بعد آسوا فلا اشكال املا
(قوله وحبوب) مع هذا الاشتراط المهمز لان يقربوا
مراعى به عوى هذا النوع من الروية لا يروى به الله
بمعينه الهى من لم يروى به ولا يشئ تمام وعند
ما هم السرورى ان في شرح به الله قوله به مفهوم
لا يمدح (مرد عامة ان عدم مدح مفهوم لا شئ على
معنى كمن يمدح معنى عدم كمال الاصوات والروى لا
يمدح مع انان ربه لكونه مبروه سميت النفس
والعقل من شئ الاشئ لا يمدح بقوله مدمه ار قد ورد
بمدح معنى السرور ذلك و قد اورد في امر ان مع الله
بمعنى عال هو ان عال به الله اراء بالمس قد يمدح
القصد والمقام منه والى بل الله مولى من الحان والى
فالاول اعادة الوجود بخلاف الثانى هي كونه العلم الاحولى
به قوله موسى عنها و هو حال المدثر لم يعلم من
انهم بالله م بهى توحده ولا بهى كطهى الحصول و به
بمدح به م بهى توحده ان بهى شعور ما ان لا يكون مولى
بهكم على ان ما مضمونه يسعى ان يحسن هذا المعنى
بمعنى له قول يتجمع على اكل به ثم يحول الانا به
بمعونة الله على الاستغراق والا فانه قول لا يعنى مثل
انسرير بالهبة الى النجار فلا يتم الحق واملاء الموسوعة

هي عاقبة ما وتلك هي حقيقته (قول من
 يخلق الامة) قد توجه بالمحل على حال المواهب بكنهه
 خلافا لظا (قول والمعمرة لا يشتون ذلك) وبمعون
 كون الحق صافا لا احتفائي العبادة وورود الا مدال مسبقه
 في هذا المعنى (قوله بطل قاعدة التكليف) وهي ان المكلف
 به امر اختيارى الله (قوله واجب والدم والنواب والعقاب
 قد يقال يجوز ان يوجب ومنه بالتقدير ان عليه كلف
 بالدم والدم بالفهم وايضا الثواب والعقاب فعل لله تعالى
 ومصرح به بما هو على حقه فلا يسأل عن لميتها كذا لا يسأل
 عن ميعادها الا امران عظيم مساس بالامر (قوله اشار الى
 حساب الماويين اي قول الله تعالى ان الله تعالى اجري
 عدته فيما اراد شيئا على ان يقول له ان فيكون (قوله
 هو عباره عن جعل) وتبينه قوله تعالى فاصاب من سمع
 صوت فهو من الصفات المعانيه وفي شرح المواهب ان قصه
 الله تعالى عند الاشعر هو ارادته الاربية المتعلقة بالاشياء
 على ما هي عليه فيما لا يراد فهو من الصفات المعانيه يمكن
 تفسير بعضها وادى الى التفرار (قوله والرساء اما يجب
 بالنقصاء) قيل عليه لا معنى للرساء بصفه من صفات الله تعالى
 بل المراد هو الرساء بمعنى تلك الصفه وهو المقصود
 بالصواب ان يجلب ان الرساء بالكفر لاس حيث ذاته بل
 من حيث هو بمعنى ليس بكفر وامتن حبيب بل رساء
 النفس بفعل الله تعالى من يتعلق صفه ابصارها لاصرة في صفته
 ثم ان الرساء بهما يستلزم الرساء بالمتعلق من حيث
 هو بمعنى لاس حيث ذاته ولا من صائر بحيث لا يشوبه

سلامه العطرة وبه كان الرضاء الاول هو الاصل والمنتأ
 للمثاني احتد الش هذا لظن من في الخواب فليتنامل (قوله
 حكى عن عمر بن عبيد ا قال المعتزلة به تعالى اراد من
 العباد ايمانهم برعمة واختيار الاحمر او اسطوارا فلا نفس ولا
 ما وبيته في عدم وقوع ذلك المثلث اذ اراد من القوم ان
 يتحاووا اذ اراد الله فام به ما واوليس بشئ اذ عدم وقوع
 هذا لو اراد نوع نفس ومفلوبه ولا اهل من الشاعة وعمل
 لا نفهم من الارادة العبر العجيرة الى امر ما وهو متدعب
 اهل نسه وهو كلام حال عن استحصيل اذ الرضاء عندهم
 هو الارادة مظنفا وعندها هو الارادة مع توافد الاعتراض
 او نفس ذلك التوافد فانه امر قد يتجاع تعلق الارادة وقد
 لا يتجاع معه نعم يحال المراد من الارادة نفس عندها فلا
 يجوز في حقه تعالى (قوله ولا عباد افعال اختيارية) اعلم
 ان مؤثر في فعل عند اما قدره الله تعالى فقط بلا قدره
 من عند اسلافه من عند الحسنة او بلا تأثير لغيره
 وهو من عند الاشعري وقدره العبد فقط لا استجاب
 واسطوار وهو من عند المعتزلة او بالاستجاب واستماع
 التحاي وهو من عند الملازمة والمروى عن امام الحرمين
 او مجموع القدرتين على ان تؤثر في اصل الفعل وهو
 من عند الاستاد او على ان مؤثر قدرة العبد في ومنه
 بان تجعل مؤثرا مؤثرا كونه طائفة او معصية وهو من عند
 القاصي وانهن ههنا ان لا عند فعلا ينسب الى قدرة مساوية
 كانت جهرا ابوهن كما هو من عند الاستاد ومبارا محضا
 كما هو من عند الاشعري ويحب ان نعلم ان جميع افعال
 الحيوانات على هذا التمهيل من المناصب الا ان بعض
 الاداء لا يعبرى الا في الكثر فلهذا يك مصرا العباد بالتحرك
 (قوله لما صح ان يتكلم) لظن ان تكلم المملوك باضرورة

مع لا شركة في منصف الاستناد مع انه اقم شركة من مذهب
 لمعترة وليس بشيء لان كلا من المؤثرين مقدر ديماموره
 من دخل في لتأثير على ان تأثير فقط العبد في بعض الامور يجعل
 الله تعالى وحده كذلك فيس افع من معنى دفع قدرة الله تعالى
 بالكيف ولا يجري في ملكه الا لما شاء الله (قول وهي عليه لا يفعل)
 اي على عادته كذا لا للاحزان والمههور على انه شرط عادي
 له كيدس الملاقي له ولك ان تقول من شأنه التأثير عنه
 ومن شأنه ان يوقن تأثير العاقل عليه عندهم مقابل قوته فان
 هو ايصيح (شعر الى روحه النعم في ترك الواضحات وان لم
 يكتسب القبح وهو لا يباقي النعم في فعل المبهيات بوجه
 آخر وهو مبرق القدرة اليه على ما صحى* (قوله والا لرم
 وقوم العمل بالاستطاعة) لا يحصى ان هذا اللام الزامى
 على من يقول بتأثير القدرة المادته والافلاذ على الاستطاعة
 في وجود الفعل حتى يستحيل بدونها (قول لها مر) من
 امتناع بقاء الاعراض فلا نفس بقدرة الله تعالى اذ ليست
 من قبيل الاعراض عندهم (قول ففنا عتقتم بل القدرة)
 حاسله انه ليس معنى وجود المثر السابق داخلا في دعوى
 الاشعري وفيه بحث اذ المنصب ان لا قدرة قبل العمل
 اصلا ومعنى المعتزله هو ان ما قبله لا انه لا بد من مثل سابق
 كما استمره (قوله لا احتمال ذلك الاعراض والا يلزم قيام
 العراض بلعوض وبرد عليه انه يجوز ان يكون الحادث
 وصفا عنسار يمثل روح القدرة لا نفس موجودا بمتنع
 فيلزم بهئله (قول ومن هنا ذهب بعضهم) وهو الامام
 الرازي ويدير نعم نراج الثمر بعين الان الشاع بهالم بقل
 بتأثير القدرة المادته عسروا التأثير بما بهم الكسب
 عصار الحاصل ان القدرة مع جميع جهات حصول الفعل بها

او معهما مقارنة وبعبارة واحدة وفي كلام الامام في الفقرة
 الخاتمة من شأها التأثير لكن عدم التأثير بالفعل لوقوع
 متعلما بعينه انه تعالى وح لا شك لا ملاما (قوله) وانه يتمتع
 عياها اي قيام شئ عوف وعه بالفعل بعينه تعينها
 في ان يجيز والاعليس جعل عياها منه الامر اولى من
 انعكاس بل الكل منه انتموع ووه الصعوبة عياها في مع الشئ
 في العجز مجوز ان يكون قريبا للآخر بخصوصه دائية
 بينهما ا قوه والهراد سلامة اسبابه) يعني ان للملك
 وسما صاعيا بعينه عه ترة دلعط يحمل دال على الاستقامتها
 وقرة بعبء معضل دال عليها من عه فلا فرق الا بالاحمال
 والتعصيل وظهره التمراد وكثير الحال وكون الاستقامة
 ووه انا بالملك من والام يصح تعبيرها بسلامة اسبابه
 (وقوله) وسلامة اسبابه) بعينه صاعيا لاسم ان تعبير
 هذا و الاقرب ما افاده بعض الافاضل من ان امثال عيبه على
 استصاح من ومن الملك كونه بحيث سلمت اسبابه
 ولو جرح الامر لاسم في عه سلامة الاسباب وصالح (قوله)
 يعنى على عه الاستقامة) والسر فيه ان سلامة الاسباب
 صاعيا على انه تعالى الفقرة الحقيقية عند المقصد بالفعل عند
 سلامة لاجابة من جهة بعين الا الى بعينه (قوله) ولا يمكن
 ان يحد به العيس في ووه) بحريز الهام ان ما لا يطاق على
 ثلثة مراتب ما يتمتع في نفسه وما يمكن في نفسه ولا يمكن
 من العيس عاده وما يمكن منه انى تعالى بعينه عليه تعالى
 و ارادته والاولى لا يجوز ولا يقع تكليفه اتعافا والثانية لا يقع
 اتعاف و يجوز عني ما علف للمعترية والثالثة يجوز وبيع
 بالاتفاق وهذا توجيه ما قيل تكليفا ما لا يطاق واقع عند
 الاشعري ومن لا يقول به لا يعفيها من المراتب نظرا الى

اقو كونه بحيث الخ وهو
 بينه بصله للملك عند
 سلامة اسبابه واطلاق المصادر
 على ان يثبت الثابت لها
 مساجه شذعة قوله صاعيا
 ما واصله لا يمكن بين
 السلامة وانقودة عند لنا
 شرة هو بعينه موصفا بعينه

٣ قوله على الاطلاق
فيكون ليس في الوجود
من المتعدي والملتزم
المتعدي من العبد عند
وكون المزارع في حواره
استلزمه في كل من قسميه
العموم لاستلزام اشهر
بشئ

امكانها من العبد في نفسه وقد بوجه ايضا في من القدرة
اعادته غير مؤثره غير سابقة على الفعل عند فداون
مما لا يظن به ان العبد فيه بعد لا يستلزم كون كل
بشيء كذا هو ولا يقول به (قوله) مع عدم التكليف به
ليس في اوسع (اي بما يمكن في نفسه ولا يمكن من العبد
في نفسه بقرينه (قوله) واما (مزارع في الحوز) وانك ان
تأمنها على الاطلاق لانه لا يستلزم سمورا وبقال ان
ما لم يكن بالابن وهو تصديق ابي عليه السلام في
جميع ما علم بحيث يدوم حمله انه لا يؤمن فقد كان
ما لم يصدق في ان لا يصدق وادعان ما وجد من نفسه
خلافا مستحيل فاما مع عدم تكليف بالقرينة الاولى فصلا
من عور وفيه بحث لانه يجوز ان لا يكون الله العلم
بالعلم ولا يجب من نفسه خلافا لعدم حلال العباد فيكون
من القرينة الوسطى وانما يخص مادة الشبهة هو الجمع
ادعاه بخصوصه لا يؤمن وانما يكون به داوود ابيدات
المخصوص وهو من اوسع الوسطى و لو ان كان
الاحتمالي ان الامان هو النقص من اجبال فيما علم الاحتمالا
وبعضه لا فيما علم بعضه ولا استعماله في الادعاء الاحتمالي
وقد بحث ايضا به يجوز ان يكون الامان في حقه
هو النقص من اعمامه ولا يجب بعد ما ذهبنا الى ان
يخص الاشياء من (قوله) وتقريره به كانه ثرا ()
بوسع هو تقريره من ان لا يجوز تكليف امثال الخواص
بذلك من اعمامه انما على عموم ما بهم لا يؤمن مع انه
حاريل و افع (قوله) ولا استعماله ككتاب منسوخه
القدرة (مع ما علم به ضرورة) وحاشا لبيان حاله بالنسبة
الى المتوفيات من كماله بالنسبة الى المتوفيات في غير ما

في العرف وقد يصرر برزق بهدائه تعالى الحيوان
فانتمتع به بالتعدي أو غير فعلى هذا يكون انوارى رزقا
ومنه بعد لاسمى وسجوز ان باكل شخص رزق غيره
وبواقة قوله تعالى ومبارر قنهم بمقون وقد يقال اطلاق
الرزق على المعنى محلى لكوده بصدده (قوله دماوك
كله المالك) ايراد بالملاوك المحمول مكابى على الاذن
في اسمرى الشرعى والانتجاع عن معنى الاصابة الى الله تعالى
وهو مقتضى مفهوم الرزق منهم ايضا كمن يتبع
بند مع بهلا مط الحشيه حبرا مسلم وخبر بره اذا اكلها مع
حر منها وفي معنى التنب ان المحرام ليس بهك عند المعترله
فان صرح بك قد مع ط (قوله ان لا يكون ما انا كنه الدواب
رزقهم ان ظاهر قوله تعالى وملمن ذابه في الارض الاعلى
البرر به نفسى ان يكون كل دابة رزوقه (قوله ان من
اكل المحرام آء) اجيب بانه تعالى قد صاف اليه كثيرا من
الميلات الا انه اعبر من عنه مسوا من باره على انه مقوس
من ملشولم باكل حلالا ولا حراما (قوله اذ لا معنى لعلين
ذلك آء) واصابعه حوات معسنة لاسلال للهداية (قوله
ومثل هذا به يوم يهدى حار) وكذا قوله تعالى ومثل هذا
به يوم يهدى حار على الهدى وسجوز ان يراد
والله اعلم واما ثمود فاجعلنا فيهم الهدى فترجوه
وارتدوا اذ لا دلالة في اول الآية وآخرها على
معنى الحصول (قوله وهو بط نوره تعالى)
وايضا الناس محتان في اهداية وبيان الطريق بعم الكل
واصابعه حوات فاعية المطاوعة على اهدى مطاوع هدى
مع ان الاهتداء غير لازم بانسان واصابعه في مقام المدح
فان هدى ولا مدح لا الحصول وما يقال ان الاستعداد

انما فصيلة يلحق ان يمدح عليها من مروج بل انما
مع عدم الحصول بقصدته بل من عينا كذا قيل وفيه بحث
لان التمكن في نفسه مضمين للمقدرة من عدم الحصول وبظهوره
ان العلم بلا عمل من موم مع انه في نفسه من العوائق بالتقدم
واستحقاقا في استحقاق التعظيم فمع التمكن عام بكل فلا مناسب
قولهم فلان موهبي سكن هذا وجه آخر (ولقول عليه السلام
اللهم اهد هومي ولقول تعالى اهدنا الصراط المستقيم اذ
الطلب يستند على عدم حصول المطلب ويرد على هذا انه ساقى
التفسير بنحو ان ايصا على ملائحة واعلم ان التعريف في
امثال هذا انما هو من ذكر اسرار المصنفين وحمل بعضها
على التحيز هو الارشاد الى طريق دفع تشتت المحقق
بالنقص وانتم على امس من العلم به بالمثل فنه وكن
على بصيرة (قوله) وجمهور على ان الهداية له (يمكن
ان يقال مراد المشايخ بملن بحقيقة الشريعة المرادة في اغلب
استعمالات الشرح وجمهور على انهم هو صفة اللغوي
او لغوي فلا مدعاة قوله والا ما حنى الكفر اه اذا الاصاح
له عدم حلفه ثم امته اوسلب عن قتل مكليين فان قلت
بل الاصاح له الوجود والمكليين وان تعرب عن لمعجم المعجم
قلت نعم لم يفعل ذلك من من طعنا هنا وان اعتبر جانب
علم الله تعالى على ما مر في صدر الكتاب قال امرط (قوله)
ولما كان رسد آه) عليهم قالوا ترك الاصاح المعتبر العير
المصل منحل وسد عروم العدل ومحوه فعل تعلق ففهم الله
تعالى بالترك مستحبالا بيا ولا منه في مثل ذلك العمل ولا
معنى اطله على بالاصحى لافضل الاب انما هو مستوجب
المنة على ولده في شفقة شرع او عفا لا على انه لا احتساب
في شفقة لا انقول لانه في شفقة الحولية بل احوال الاصيل به

اقول بنا في انفسهم
بأنهم ولهذا قيل بفساد
نفسا على الهداية له
فأفهم ا بهتقى

[illegible]

قوله دليل على ان
مرس قيل) "مع فيه ان
عاطفه لا تدل على ان
تيمم اللهم الا ان بقا المراد
الاستقلال بالنجوى (قوله
دع من الجوه) ويعجز
لكنى الأحرار الممرفة
المجتمعة عندما لعدم
شرائطها به أي فتنر بها
بابه فوسمع اعتد الى نوع
على ما في المواقف اما هو
بالنظر الى الحصة المرفوعة
او هو مع فهم يمشي

وقالوا ايضا لو اعمدنا المعلوم بعينه لتجبر العدم بين اشئ^٥
 ونفسه من واجب بهمع الاستحالة عنه في التحقيق محل
 العدم بين زعمى الوجود والاستحالة فيه وقد يجلب ما هو
 سمير في الوقتين بالحوارص الغير له شخصية مع بناء الشخصيات
 بعينه فيكون التحلل بين المتعارفين من وجوهها ايضا لو تم
 ذلك لا متع بق^٦ شخص مازد والالتحلال امران بين الشئ^٥
 ونفسه وفي بحث اذا اختلفا في غير الشخصيات لا بد من
 التحلل بين الشخصيات ونفسها وبين ذات الشخص ونفسه
 وان دفعه بين الشخص المأمور به جميع الحوارص ونفسه
 ثم لا يحسن ان معنى التحلل تعظم الاتصال والوقوع في التحلل
 ولا يحل في الشخص اساقى (قوله لان مرادنا) وذهب
 البعض الى اعادة الاحرار الاصلية بعد اعدامها بقوله تعالى
 (كل شئ^٥ عايت لا وجهه) واجب بان عايت اشئ^٥ موجه
 عن الشخصيات المطلوبة منه ومطلوب بالحوارص العردة
 انصاف بعضها الى بعض لا يحصل بحسب والمط بالمركات
 هو امها وانارها فالتميز من اطلاق لكل (قوله ولا اجزاء) هو
 كونه مفصلة في الاكل لاصلية^٥ من قيل محتمل ان يتوحد من
 الجزاء لاصلى بها كول بطة يتوحد منها شخص آخر فله
 الله تعالى بقطعة من ان يصير حراسدين امر مفصلا عن
 بضمير بطة وحر^٥ املا بالفساد في الوقوع لا في الحوارص
 (قوله وان المهم من صرصة من احد) قيل ذلك بالاستفاد
 لا محتمل رائدوا لكرم تعذيبه بلا شركة في المعصية ومعه
 بحث لان العذاب للروح المعنى (قوله فسادا) بارم
 (الفساد) حاصل الحوارص ان التماسع مامره المتدينين
 بمصداق احرار وانتعاشهما في الهيئة والترتيب
 وقد شوهن ان حاصله مع التعارض بلاء على ان ايقن

الذي يخاف من اجراء الدين الاول فيكون عيسى الاول
 فيعترفون ، و قوله تعالى (كما نصحت حاوهم بما
 هم و د بغيرها) يدل على تعابر الخلد بين مع انوار
 اخر نوبا بناء على تعابر الهيئه والتركيب و ادت حصر
 بن ديموي ، بعد الاجراء عمر مسموعه فمائل (قول ان
 كتب الاعمال هي مني فوزن) وقيل بل يحصر الحسنات
 احسنه موافقه بالمشايات احسان طبايعه (قوله يقول
 تعالى انا اعطيهم انهم) يشير الى ان الكون هو
 محوود والاشع به غيره واداه باله و الهوى في الهوى
 (قوله و ربحه اطيب من المسك) و يحور ان يكون له طعم
 بقدره فيبدد بر سحه و طعمه عند شرب انثاك ان وقع
 (قوله من شرب منه لا يطعم امسا) او يحور ان لا يشربه
 الا من قبله عدم دخول الدر اولا يعني بالظلمه من
 شرب وان دخل السر (قوله ادنى من الشعر واحد من
 الصبي) هكذا ورد في الحديث الصحيح و المشهور
 ان الميزان قد اصراط و اروي من ان الحصبه و
 رسول الله ان يملك يوم المحشر معن عليه السلام على
 الصراط وان لم يحبوا على الميزان وان لم يحبوا معن
 المحوس فوجهه ان يطلب في لكن امرته يحور ان
 يستأنف من كل طرى على انه رواية عرسه فلا تعترف
 المشهوره (قول و اسكنهما في الجنة) والقول بان ذلك الجنة
 كانت بستانا من بساتين الدنيا مجلس لاهياع المسلمين
 وقد شروهم به مردود بقوله تعالى قلما اضطرأ بها جميعا
 اد يهبط استعال من المكان العلى الى السافل ويرد عليه
 انه يحتمل ان يكون ذلك البستان على موضع مرتفع

ف قوله فقامر اشارة الى ان
 تجد اجراء الخلد بين ليس
 الارم لاعادة اذ يحور ان
 يحل الهند لا من الاجراء
 لاسليه نسبين فاقوم بهشتي

كقوله الخيل (قوله يجعلون بغير) اي فتجعلونها لا يصح
 وان قلت يمكن ان يحسن الدرس معولا ثابتا
 فيصير المثل معيبا كقوله ثم لا يدركها
 قلت بغير (قوله انما يدرك من هذه النوازل
 فكيف من ان يمكن فيها وعد بمعنى لا ريب بوجوده وانه
 الخيل على تمكن بالفعل وعد ولعل الطاء قوله انما يدركها
 الاكل بضمسين كل ما وكل ويرد على هذا الاستقبال لانه
 مشترك الزمان او لراد ما شئ هو المرحوم لم يبق
 في مخرج في وقت النزول فقط وانه قوله قد لي في كل
 شئ هو موكل شئ عليم (قوله وانه انما يدركها)
 يعني ان لم يرد هو انما يدركها في شئ عليم فان يدركها
 بعد انما يدركها في شئ وان انما يدركها في شئ لاوقات
 ولذا ان يقول ملاك كل شخص بعد وجوده مثل ولا يدركها في شئ
 اصلا (قوله من يدركها عن الاندفاع به) ان الذي
 منه فلا يدركها ، لا يعني يدركها وجودا في شئ من
 اعظم المدفع (قوله بشرطه) ان اراد مدفعه على الكفر
 فالسحر مدفع منه لانه كفر بالانفاق والامانة انواع
 الكفر يبقى ما ربه (قوله انما يدركها) هذا
 يخالف لا قوله تعالى ان يحسنوا كما في ما تدعون عنه تكفر
 عنكم حينئذ انكم واتوجه ما سعى من ان يدركها ، لكن تدرك
 حرثبات الكفر (قوله يدركها الاستحلال) اي على وجه
 يفهم منه عدم خلافا في التدبير على هذا الوجه علامه عدم
 القصد بقوله القلي (قوله انما يدركها عليه السلي) لا يقال
 لا اجماع مع حاله الحسن لا ما يقول انما يدركها مضمون وقيل
 المراد هو الاحتمال في عدمه وهو غلط ولا بد من الاحتمال

قوله انما يدركها بالشئ هو
 الموجد في شئ او ثم عد
 الدليل على عدم
 حله يوم القيمة ايضا لانه
 قد يدرك الكفر في
 الدنيا بغير

(قوله والحبس) وارد على سبيل التعميط (لا يفعل مع بلرم
 الكذب في امره والشارع اذا دعول ليراد بالاتباع هو
 الامانة بعمل لكن ذرا لا يحار اعيد تعليظ وما يعقده
 دلالة على ذلك يسمى من محذور قتل من الله من ا قوله على
 رعم ادنى في ذر) رعم الادنى وصول الى الاربع م بفتح وهو
 القربان وفيه منتهى صفة فعل فعلته على رعم ادنى على
 خلاف مراده لانه اذلال واعبار في الحد من متعال محذور
 لي قلت هذا على رعم ادنى (قوله من لم يحكم به من
 الله) وجه الاستدلال ان كل من علم بسبيل الحق وانعزب
 ان يحكم بأشياء هو التعميد بل لا يتراع في امر من لم
 يحكم به بل لا يتراع في امر من لم يحكم به بل لا يتراع في امر من لم
 ولا يتراع في كفر من لم يحكم به بل لا يتراع في كفر من لم
 كفر بعد الله وملكهم انه اسعون (وجه الاستدلال ان
 محذور الفصل في الكافر والمحور ان من لم يحكم
 ادعى به الله والادلة من مقتول كافر بعد الامانة
 وقال بها على قول ومن ترك الصلوة متعمدا فهو كافر المحور
 انه محمول على الشريعة مستحلالا وعلى كفر ان يعمد (قوله ان
 العقاب على من كذب بوق) وجه الاستدلال ان تعريض
 السيد الله محصورا على محذور الكذب على ما تقر
 والمحور ان من كذب على شارب الخمر معصية وليس بمكذب
 وقص عليه مظهره (قوله والله لا يتقرب ان يشرك به) اي
 يعطيه وانما عمن كافر بالشرك لا كافر العرب
 كما هو مشركين (قوله ومنهم من لم يمسح عدلا) اي
 من بعض من يمسح عدلا (قوله على من لا يدينه الله
 وهم العمرك فلا يرد ما قيل من ان هذا قوله في كتاب حكاه

٢ قوله والمحور ان الحكم
 الح محمول على من المحورين
 محذور كونه من الكافر
 وبمعنى مفهوم بشتي

تغذيته وهو قول المعزله مما بطله أولا وقوله لا يستعمل
 الاباحة قول بفتح العلقى فيدق قولهم يجوز للشرع ان
 يحسن الفاحش، فصاح المحسن على نه يجوز ان يكون عدم
 احتمال الاباحة بها من الحكمة نعم يرد ان مع كون التعرفه
 قصيدة الحكمة لمواز ان يكون عدم التعرفه منسباً بحكمة
 معينة ولو سلم فمجرد التعرفه بوجه آخر غير تعدد
 امسى * مثلاً انما المحسن ذو نه ثم ان بقاء الكرم يقتضي
 العقو عن نهابة الحسنة وقوله فيوجب جزاء الابد
 دعوى بالدليل (قوله) واعتزله بخصوصية (فب يظن
 ان الصبر الآيات ولاحادث فيعترض به لا يصح
 ان يخصص بالكناثر القروية وبقية في قول تعالى ان الله
 لا يهر ان يشرك به وبغير مدون الآية اد الدهر بالقوة
 نعم المشرية من كل عاص مع ان التعليق بشبهة بعض المعصية
 وانصاحا واحدة عندهم فلا يظهر من تعليق قوله وكذا لا
 يصح ان يخصص بالصغار لان معرفة الصغار من مقتضى التمسح
 ان يصير للمعرفة ولهم ان يعرفوا كلمة حتى عنه لا يذ
 مخصوص به باصفا ثم جمع بين الادلة ولازم عموم المعرفة
 الصغار ان لا يحسن معرفة صغيرة غير المتب بل معرفة
 ان شاء (قوله) ان يدل على الوقوع انه استطرده ذكره
 هيلرد بتمسكهم بهذه الآيات في الوجوب ابصارا لموافق
 هياقور، وعند كثرة النصوص آه (قوله) وزعم بعضهم
 هياقور من حيث دشارة ومن يمتنع وهم في دعوى آخر
 قوله وهو تعدل بلفظ من دعوى منقول بالاجماع
 قوله بعد مرادهم ان الكرم دشارة بالوحييد فالاي
 بصدان سبي اماره على اشارة و بسم بصرح بتلك
 بخلاف رعي فلا كتب ولا دليل (قوله) يجوز العقاب

سقول، الصحيح ان الصبر
 للمعرفة ولا يحسن به خلاف
 المتبادر على انه لا يندفع به
 الاعتراض من الآية بوجه
 الاخره على انه وان محذور
 عن الاعتراض بان نقول
 عن الشريك العقل ان
 الايمان والتمسك من معرفة
 هو عقوده حال انصافه وهو
 لا يقع اصلا بخلاف الكبيره
 اذا ثبوت عنه لا يستعمل صاحبه
 غير منسوب بل كغيره فهو
 متصص به حال العقو وان
 التعليق بالمشية باعتبار
 ان بعض القول من واحد
 لتوبه فافهم بيشي

على الصغيرة أي من غير قطع بالوقع وجمعه لعدم قيل
 البديل وما ذكره الشارح من الائمة فلايات الحرم الاول
 من الدعوى من ان المحصر لا يمكنه قمار (قوله حيث من
 الكبيرة المطلقة هي الكفر) حاصره ان التكفير متيقن بانسية
 فلا قطع بالوقع اذ مراد بالكائن انواع الكفر او شيء منها
 ومقتضى ما عدا الكفر غير متيقنه بالايجاب ولو لم يحول
 الكبيرة على الحرم في تقييد الدليل والعلم بالاعتناء
 بلاء الله لانه يجوز معصية الصغار بقوله (قوله والشدة)
 أي بقوله ثمة لا يقتضي مركب المكروه يستحق حرمان
 الشدة كما نص عليه في التلويح فالحرم اهل الكائن
 بطريق الاولى لا بدقول لانه الملازمة لان حرمان الادنى لا
 يترتب ان يكون حرمانه على ان يكون حرمانه عظيما ولو سلم
 ما عدا المراد حرمانا استيعابه او حرمانا اشباعا لرفعة
 الحرم او عدم دهور في المراد وفي بعض مواضع المحشر
 على ان الاستعداد لا يستلزم الوقوع (قوله وسواء ممن
 والوعيث) أي الذين يهيمونهم يعني الكائن (قوله بقل
 على ثبوت اشباعه وعلى انه يستلزم الرفعة الدرجة)
 لان عدم تلك الشدة لا يقتضي تفاسخ المال وتحقيق اليأس
بكون لا يدل على انها في محل اهل الكائن (قوله ولا بقل
 من اشباعه) ظاهر الانه يعني اهل اشباعه ولو لم يرد
 الثواب ثم انه يحتمل ان يكون الصغير بنفسه لثابته
 عالمه ان حرمته شدة شعاع لم تعمل بها فاعلمها تقبل
 بطريق آخر (قوله بعد تسليم دلالت على
 العموم في الاشخاص) يشير الى منع لدلالة على عموم
 الاشخاص واعترض عليه بان النص نكرة في صيغتي المعنى

قوله فلايات الحرم الاول
 من الدعوى يريد ان
 هو على مركب من الحرفين
 احدهما هو جوار العقاب
 وشئ وقوع ذلك العقاب
 كما ثبت عليه وادله لشرح
 ما ثبتت الحرم الاول اذ
 يجوز ان يكون اصحاب
 الصغيرة باجمعهم ممن
 يتداركه الله وان لا يكون
 والاحصاء ايضا لا يسأل عنه
 بل كذا لا يسأل عنه النص
 في حصول الدليلين بمجرد
 حوز العقاب والمحصر لا يكره
 هذا هو محقق الحق في هذا
 انقام مدح عنك ارجو
 انعام بوشنى

(قوله متى كان المؤمن اسماً اولئك بكفى الاقرار مرة
في جميع اعيان على انه حرء لا يملك (قوله وانما لاقرار شرط
لا حرء الا حتم لا يمتنع ان الاقرار اولى العزم من الاستوى
يكون معنى واحد لا يخلو على الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف
ما اذا كان ركناً به يكتفى بمجرد التكلم في العموم مرة وان لم يظهروا
على عمره (قوله والتخصص منه صفة آه) لئلا يخلو على
ان يخلو الايمان هو القلب فببعض الاقرار حرء امه وان
التخصص لا يمتنع في القلب ولا يمتنع لان الايمان في اللغة
يشتمل على ولم يمتنع في الشرع بمعنى آخر فلا يمتنع والاثنان
المطابق الايمان محتمل لانهم ولا يمتنع الاصل فلا يمتنع
اليه بلاد من ان قامت بحتميل ان مراد بالتخصص الايمان المعنى
علمت لا يمتنع الايمان من المعنويات الشرعية بحسب خصوص
العنصر هو في المعنى المعنى في كلام الشرع حقيقة ولا يمتنع
في الاطلاق هو لم يمتنع من فلا يمتنع فيه ان يمتنع به بحتميل ان
يكون ذكره على انه حرء لا يمتنع (قوله لا يعرفون منه)
الا التصديق بالاسان بمعنى ان فعله الحقيقي عليه هو
فعل الناس ولا يمتنع انه انما يتم ادبم اليه عنده النقل في
الشرع فمرد عنه انصوص الحق صفة (قوله حتى او فرضا
مرد عليه انه ليس المعنى عند الكرامة مجرد العظم
الذي يدل على معنى انه المعنى في وضع الشرع واللغة فبطل
ما قيل من انه دا عتبر الدلالة لا يمتنع لا يمتنع لا يمتنع
عقلم البطلان دلالة في الاوصاف مع عدم الاعتبار لها في
الاحكام عند هم ايضا فاما من اصبر لا يمتنع والجهر الادعاء
يكون مؤسلاً انه يستحق الخلود في النار ومن اصبر الادعاء
ولم يمتنع له الاقرار لم يستحق العدة (قوله ويسمى مؤسلاً

٣ قوله من يقول
الشرعية لا يمتنع بمعنويين
ماتسق اذا اراد به يقول
بالاستغناء خصوص المعنى
وهو جميع ما جاء به الناس
عنه من معنى انه تعالى وما
ذكر فيما سبق من عدم
النقل انما هو بالسبب الى
دعس معناه فاهم بهنئى

بعد (أي بطلان عبية معط مؤمن عند أهل التسلط والبيعة قيام
 دليل الايمان فان الامارة في الامور المحمية كعبية في صحة
 اطلاق النمط عليها على سبيل الحقيقة كالمحسبان
 وامر حان ونحوها وفي المواثق ان الاقرار بمعنى انها ما
 لعقوبتهم منه بمعونه سيقى كلامه انهم معنى في الاقرار ايضا
 لكنه يخاف من ظهور كلام العوم نلهم لان مدعى وسع امر
 (قوله لا ينكح في الايمان فعل بالاسان) لانهم محملون
 موافقانا اعملى شرط الان يقولون هذا من حيث الرقن والعتان
 لا كرمية واهداد كروا عدم الاستمرار بمدى نفس (قوله
 أيضا الاصح) (رد امر على ان ارمية لا على المحس
 وموقعية توهم) (قوله مع العلم) من العطف بمعنى المعارة
 واما عطف غيره على الكل كما في قوله تعالى (ثم لا تلاحقه
 والروح فتناول جعله حار الاعتدال طائفة كفى بانطه
 قوله لا يمدح اشترط الشيء منه لان امر الشرط شرط بها
 فهو وهذا ان يكون من مبادىء لا من لافى لا من لا يصور
 في عدم تصور النفس عامة اسلام كذا في بعض شروح
 العهد وشرح نظم لا وحدي (قوله ودمه) (في
 ان التفصيل) (رد من يشك في صحة ما ذكره من حيث
 انها من الامور التي لا يكثر من حيث دواها فاما من
 رفره هو اصله) (كما هو من سام الحريم) وعمره هو من مشروم
 ان حاصله وان يوم على العتاد عند اخرى فلهذا يقال عليه
 في كل حين وليس بشيء لان ثمر الدوام عتاد غير كونه
 ايمان ان الدوام على التحديق غير قصد من المقصود
 (قوله وجه نظر) (قد مدفع من انراد ربلته اعتداد
 حصلت وعدم انشاء في ذلك) (قوله ومن ذهب) الى ان

يقول كعبية في صحة الاطلاق
 قيل فبذلك على من التسلط
 من عتاد ثمة امر لا شك
 في ان من سمع الاقرار من
 ربلته مثلا وحكم به مؤمن
 لا من عليه اعتبار ان يحور
 في الاقرار هذا وقصد معنى
 انه يقرر بل قد يريد بمجرد
 هذا السماع انه مصدق
 بصدقه فبذلك عليه وبالحيلة
 قوله لم يجر ذلك لا ينفي
 طلاق لو من باعتباره معنى
 الفصل من القابى اطلاقا
 حقيقيا على احد من احد
 سوى عدم العلم اذ لا مجال
 فيه لعدم الحكم بالدليل
 يدل على ما هو قول الخارج
 روح ويجوز عبية امكان
 لا من طهر امر اذ الاحرا
 ليس على الاقرار الحالى من
 مصدق الفاسى بل لو علم
 ان من عتاد فلهذا هو ايدى
 الله يوشنى

الأعمال من الأيمان فرض كل من أو نفلا كما هو من من الخوارج
والعلاى وعبد الحسرا يهدى أو درض فقط كما هو من من
لحاشى وأكثر معتز به بصره من قلت امتعاء آخره بسنارم
استغنى بكل دليس متصور بر داء والقصص قلت أنوار
مما يمع جوا من الأيمان لأما بشرع حراً وكذلك بعض
المرامى قد يقع حراً من غير أن يشرع
كذلك كبرياءه الفرعوى يعلم محسبها فى السلوطة وبحد قد
تفهم بعض أنواع أفراد من مائة* وحربه كالركوة عن
العبر* أو بعض أفرادها بحسب قصر بعض كمال السلوطة
والزكوة بل يمكن أن لا يحسب بحسب كبر كبرى وملت قبل
أن يحسب عليه شى* وبه يعلم أن الأيمان عند له مقترنة به
لا يخرج عنها طائفة أو وحسب كذلك فقد ورد قول هو بهذا
الاعتبار (أى باعتبار التكميل فى الدين بالسنن
بحسب نفسه بحسب التكليف به بحسب بحسبه والاول لا
يتصور الا فى مقترنة الفعل وأما فعل النفس بالأيمان
بحسبها بطراً هو حجب له هو عند قول عن ظاهر قولهم
معرفة تارة منه أجماعاً وقوله تعالى آمنوا بالله والحق أن
يظهر مضمون بشرى ولو بالواسطة وبحسب التكميل
ولما قد يعنى بحسبه عند عمله عن اسطر انتهى هو
واسطة التكميل هذا علامة على شرح المواقف (قوله ولا
يكفى المعرفة من شاهد المعجزة موقع فى قلبه صدق
السنن عليه السلام بعنه يكون مآلات بحسب ذلك اعتبار
مع مآلات كلام بعض المتأخرين أن تصديق هو العلم
القيسمى أسنى بحسب مباشرة سببه والمعرفة عام فيكون
معرفة اليقينية الاعتبارية تصديق من قلت يارم
أن يكون المعرفة اعتماد غير لاعتبارية تصديقاً عنه

٢ قوله صدق القس عليه
بفتحة الطان المراد وقوع
الاعتقاد بصدق بعض من
مكون تكاليف بحسبها اختياراً
من باب تكاليف مالا بطا
ضرورة استجابة بحسب
الحاصل سواء كان بالاعتبار
أو لا فان قلت يجوز أن يرد
وقوع تصور الصدق قلت
فما يقول فيمن اعتماد
أما هو إلا أن يقال أنه مكنى
بتكميل الموجب لذلك
الاعتقاد وأن حصل الموجب
قبل وفيه ما فيه فهم بهننى

١ قوله من التصديق
بغير أي وهو أعم من التصديق
لأنه لا يقتضي أولاً ولا ثانياً وهو
لنوع الثاني بوضوح
٢ قوله وليس محتمل عند
الشرح لأنه من المصداق
لأنه فيهما سبق نفس
لنفسه بغير أي بوضوح

١ من شخص من الأصحاب عند نوع من التصديق
الذي هو وهو ما لم يمتنع فلا شك هذا توجيه كلام
بعض المتأخرين وليس محتمل عند الشرح وتقصير
اللام لا يحتمل المقام (قوله يعني قول الحكم) يعني
أن الإسلام هو المصروع والبقاء دلائل الحكم وهو معنى التصديق
تجميعاً حاشاً به المعنى عليه السلام مرادى الإيمان وشرادى
بسننهم الأساطير (قوله بوضوح) أي الاتحاد
قوله يعني هو أحد من غير من من المخلصين أي لم
يختلف من بوضوح من الموعودين لا أهل بيت من
مستحقين وأما كبريت دائرة ميوت والكميل فيها
واللام كلاً من الأمر عليه أن لا يستند لا يقوى على
الاتحاد فهو كالأمر من العلماء فمن أثره البعض بوضوح
وقد يستند بقوله تعالى ومن جمع بين الإسلام دينا من
غير منه والأمر من نفس من طائفة ويرد عليه أنه ليس
أمر إذ غير الإسلام في المهرم وهو لا محتمل أن يكون
الإسلام أعم من ذلك من معنى في غير العلم الشرعي فقد
سواء استحكم به من معنى في عام اللام (قوله بوضوح) أي
بصور المعنى يعني أن مراد بوضوح عدم صحة طلب
أحد منها عن الأمر وهو أعم من انفراد والتساوي
ونثبت بكونهم (قوله فيهما أحد من وأمره أي فيهما أرسل
ولك أن الأمر بالشئ يقتضي الأمر عن وجوبه
مثلاً (قوله والإسلام هو المصروع ولا يقبل إلا بوضوح)
فهو صدق حاشاً بأن الله حق وهذا لا يستلزم استصديق
ظاهر بسنن أحكامه فيهما بغير (قوله وهو في
الآية يعني الاتقاد) بطو الأولى أن يقال قولهم أملاً لا

يستمر بتحقيق مدلوله ولقد يجوز أن يقال ولكن قولوا
 أما قولنا فإن قيل قوله عليه السلام (آه) هذا معارضة في
 المفهمة كما أن الأول معارضة في اللفظ على الاتحاد وقد
 معاد شرط في الشيئية موافقة القلب كما هو الحق يدل
 المحذور على أن لا سلام لا ينافي عن المصدق فلا يرد
 حواء على المشايخ وليس بشيء لأن مراد المشايخ عدم
 لأمر من الطرفين وانقصت لا يستلزم الاعمال
 على أن فيه فعولاً عن نوحه الكلام (قوله) وذهب بعض
 المتحققين (صاحب كلامه) أن الأمن الموطوء به الاتحاد أمر
 على معارضة جميع كثيرة من أهواء الشيطان وعدم الحرم
 حصوله لأمن من أن يشوبه شيء من صفات
 الاتحاد من غير علم منك قال في شرح الوفاة وهذا
 قريب من لا يخالفه أما بعد فبما نفهم من الإجماع (قوله) به
 على أن العبرة في الإيمان (آه) بمعنى أن الإيمان والمرد لا
 بمعنى أن الإيمان الخالد ليس بإيمان وكفر ليس بكفر ومعنى
 قولنا سعيد من سعد في بطن إيمان السعادة المعنى بها
 من علم الله أنه يحتمل له سعادة كذا في شرح الوفاة ولا
 يرد ما قيل بل مهم أن يكون المشرق هو ما سعيداً بالعمل
 أو أمان على الأيمان فيكون المقصود في ركنا محتمل السقوط
 (قوله) بل بمعنى أن قصبه (آه) أي ترجع جاذب الوفر
 ومخرجه من حد المساوات كاستقامته أحد الطرفين مع
 قريباً منه برده عليه ما أسس من احتمال الحكمة المتعينة في
 السرك فلا ترجع والحق أن كلام المتن مستغن عن هذا
 انتوحيه (قوله) وما الرضا بك الأرحم بالعباد ليس فانه عليه
 سلام بين أمر الدين والسبب لكل من آمن وكفر لكن
 من كفر لم ينفك بهادته ولم ينفع برحمته وقد توجه

كونه عليه السلام رحمه للتأويل من رآه أموا بعدد
 عن الحسن والحسين وابن عباس رضي الله عنهم
 المقام (قوله) أمر بطهر بخلأ (قيل لا بد من قيد
 مواضع تدعى أحرارا عن مثل بطي الحمد بأنه مقدر
 كذا وأحب بأنه ذكر المحدثي مسر به لأنه طلب
 إيمارضة في شاهد عواء ولا شاهد بدور إيمارضة وقد
 مر في صدر الكفاية ما يتعلق بهذا البحث فقد ذكر القول
 على أنه قد مر وهي (أما الأمر فهو قول تعالى استكن
 وزوجكناحبه وأما ما هو فهو قول تعالى ولا تقربا منه
 استجورة فتكونا من الظالمين هذا لأن ذكر في المواضع
 والمقاصد أن هذا الأمر واسم كان صرا بفتح لاد في الحاء
 واللام فهو هذا نعم سرد أن يقال لم لا يسمي حواء له في الحاء
 (قوله) لم يكن (في زعمه) من هذا كون الأمر لا وسطه فيكون
 وحده وفيه يأمل لأنه قد مر أن موسى عليه السلام بلا
 وسطه يقول تعالى أن أحد فيه في السموات وأم عيسى عليه
 السلام كذا في قوله تعالى وهري إليك بفتح الهمزة والحاء
 أن الأمر بلا وسطه إنما يستلزم السوء إذا كان لأهل
 المسبح وأمر آدم كذا في قوله وقد يستلزم لربنا لخصائص
 من الاستقلال الأول على دعوة النبوة وأظهر المعجزة
 على المعجزة أو الأفعال ومن الاستقلال على أنه مثل
 يستلزم على وجه لا يتصور في غير المسمى ومن الثالث
 على أنه من غير يتصور على ذلك لوجه أيضا ومن في هذا
 الوجهين ملاحظ أن الحديث وأظهر المعجزة (قوله) كذا في
 الحديث عليه السلام (وأما قوله من من عيسى عليه السلام
 يصنع الحربة أي در عهد من تكلم ولا يصنع ميم الألف السلام

أقول والحق أنه قد مر
 من مفهوم من كذا في
 من آدم هو - مناع - الام
 منظوم وانما راد في حق عمره
 هو الله تعالى في
 يروح في السطة والأول
 من خصائص الأنساء دون
 شأن الحق لا يسمي أن كلام
 حراويل نعم مع مريم
 رضى الله عنهم صريح في
 أنهم وذكر أيضا أن مثل
 إلى أم موسى عدم ملك لا على
 به المبره فاعتبر بهما شئت
 من أحوالين وأعمل به
 بهشتي

مع انه يجب قبول الحجة في شرعها هو حجة الله عليه السلام
 بين بينه شرعها حكم وفرض هو الله عليه السلام
 سلام ولا يسمع من شرعها على انه يسمع من شرع
 من قبول الشهادة الحجة لا يقبلها الله في سقوط نصيب
 مؤلفة العلوف (قوله على تقدير اشتغال) على جميع
 اشرائط مثل العدل ونصط وهداية والاسلام وعدم
 انطواء (قول اما عامه) هذا جامع اي التذات فيها
 فيها اشغلت من اشرائط بطريق الاجماع ادبوا بالمال دلالة
 المعجزة وهو مع وهكذا في السور وقول الله افسى دونه
 المعجزة فيها بعين اليه واما ما كان بلا عمد فلا يدخل
 تحت النصيب بالمعجزة (قوله وفي عصمتهم) من سائر
 ادبوا معنى به باسمي كذب في التسمع (قوله او هذا
 وهو من ذهب بمقتضيه فانوا من دور السير يؤدى الى
 المعجزة المانعة عن الاضداد وقد حوت لاسم صلاح والعرض
 عن المعجزة ويرد عليه بمصادق الظهور والعلام في حضور
 (قول انهار انكم تعبوا) اي حوفا لان اظهر للاسلام ح
 الفاضل في استهلكه ورد بانه بعض الى الله يدعو
 بالكلمة ادلى الاوقات بالحقبة وقت اى عدة واصلاء مقوس
 بنحو تاراهيم وموسى في زمن ظهوره ومرتون مع شدة
 حوى الهلاك وفيه تحت لمواز دمع حوى الهلاك في بعض
 الصور بالعلام من الله تعالى قوله فاصبرون عن ظهره اي
 بطريق صرف المسئلة الى غيرهم فان العمل على تربية
 الاولى ونحوه صرى عن الظ ايضا وفيه توجيه آخر تحت
 العام على ما عدى الخاص المقاب (قوله لا شك ان خبره
 الامه آه) فيه منع ظاهر لحوار من يكون خبره بحسب
 سوره انبياءهم ودمور عنهم وقوله بما هم وكثرة اعمالهم

السيرة ولا قصد استنبط بل لم يكن يكره ما علم يدنو من الانبياء بقوله في ذلك هذا
 كذا في شرح المقاصد وفيه بحث لأن الخواري الارهاضية عفية ليست من عدا المزارع والا
 والمزارع لعظم ولا يخفى صلاحه على ان سوء امر كرها يحتمل ان تكون امتحان المعرفة مرهم قوله
 بهلرجن يسوق ما علم ان بيابان الاشاع وببها بالاهل المرسمة من الظروف الرمانية
 اللازمة الامم فقل الحملة الاسمية وفيها معنى الممارات فلا بد لها من جواب فانه ليجرد
 عن كلمة المعالجة فهو العامل والاهل عامل معنى المعالجة في تلك الكيفية
 (قوله فقال ما من) عند حكاية النبي عليه السلام منه القصة التي سمعها من الهالك
 خال النبي متعجباً بقره تكلم اي تكلم محقق احد الثائين فقال عليه السلام امتت بهذا الى
 صدقت الهالك فيلسفت منه من تكلم البقرة (قوله شراري الخواب) بقوله حاصل ان
 لاشتباه عند ادعاء الرصاة لتصفوه هو مستحيل فيه لانه متدين ومقر برصاة رسول
 وعند عدم الادعاء لاشتباه لانه كرامة هو معجزة ارسوله وقصده في صدر الكتاب
 ان عند الكرامة معجزة انما هو بطريق التشبيه لاشتراكهم في الالة على حقيقة دعوى
 السيرة فقد ذكر (قوله لا حسن ان يد) بعد الامية قال عليه السلام وانما علمت النبي
 ولا عرفت بعد السبين والهرسين على احصاء من اب بكره ومنه ومنه هذا السوق
 لانتات اصيلته المن كوروبه يظهر ان اب بكره اصل من صائر الامم ايضا (قوله اراد
 البعد به الرمانية) يريد علياً انه ان اراد بعد موت نبيهم بعد التخصيل على من ملت
 قبل علياً السلام وان اراد بعد بعثت نبياً يبقى ان يحصى النبي عليه السلام
 وعلى كلاً لا يتجرب من لم بعد التخصيل على صائر الامم (قوله لا بد) من تخصيص
 يحصى عليه السلام فكان ادريس والحضر والاياس اذ قد ذهب العلماء من العلماء
 الى ان اربعة من الانبياء هم احياء العصر والاياس في الارض وعيسى وادريس
 عليهم السلام في السماء (قوله لم بعد التخصيل على التابعين اي صريحة والاهل المعجزة
 فصل منهم والاهل من الاهل اصل اولئك قالوا فقالوا الاحسن (قوله عسى هذا وجد
 اصل) اي اكثر اهل السنة وقد ذهب البعض الى تفصيل على علي عثمان والبعض
 الاخر الى التوقف فيما بينهما (طلقوا في جهه) لان قرب الدرجة وكثرة الثواب
 امر لا يعلم الا بالسر من الله تعالى ورسوله والاحبار متعارضة واما كثرة الفضائل فمما
 يعلم بتتبع الاحوال وقد تواتر في من على ما يدل على عموم منافته ووجوه فضائل

واتصافه بالكمال والاعتصام به بالكرامات (قوله فداحقه يوم توفى) يضم الفاء
على صيغة مجهول والمشهور ان ابا بكر خطب حين وفاته عليه السلام وقال لا بد لاهل
الدين من معوم به فقلوا نعم لكن ننظر في هذا الامر ونكروا ابي حنيفة بن ساعدة
ابن ابي بكر (قوله بل عن مطا في الاجتهاد) فلن معاوية واحراية بعوا عن طاعته
مع اعتقادهم بانه اصل واعنى اهل زمانه وانه لا حق بالامامة بشبهه في ترك العصمة
عن قتله عثمان (قوله بل المراد لخلافه بالنسبة) وسنجد ان براد ان الخلافة على الولاء
يكون ثلثين سنة (قول بقوله عليه السلام من مات ولم يعرف المحدث فلن وجوب
العرفت يقتضى وجوب الحصول وبهذا الادلة بطلان الوجوب واما افة لا يجب عايد
عقلا ولا عنى انه تعالى اصلا فطلان قاعدة الوجوب على الله تعالى والحسن وانفع
العقبيين واصال الوجوب على الله تعالى لانه لا الرمل عن الامم والهيئة بكر ابراهيم
من الموع كالحاسة ومعنى السبب الى الحادثة كونه على طريق اهل الحوالة ومعتقدهم قد يقال
المراد هو بالامام هو المسمى عليه السلام قال الله تعالى لابراهيم عليه السلام اتى جامعك
للناس اماما وذلك بالسوة (قوله في معنى الامة) كلهم لان ترك الواجب معصية
والمعصية صلا هو الامة لا مجتمع على الصلابة وقد يحاط به ابا بكر المصيبة لو تركوه
عن قدره فاحتيا لاعتنى عمر واسطوار فلا اشكال اصلا (قوله مع عدم المطع بعصيته)
يورد عليه ان الشرط مع اعصية العلم بالمعصية وعدم القطع بما ينافى الثاني لا الاول على
ان عدم طه اعبر مفيد وعدم قطع اهل ابيه غير معلوم (قوله فغير انه صوم لا يلزم
ان يكون ظاهرا) ان قلت حقيقة المعصية كعاد كره عدم حلق الله تعالى الذم وعدم
عدم وجود فكيف لا يكون غير المعصوم ظاهرا قلت معنى قوله حقيقة المعصية حتى ان ما
وعاد فها ذلك هو امانه بقره هي ملكة احتساب العاص مع التمكن منها وقد يعسر عن تلك
الملكة بالاطم لمصواها مع حسن لطف الله تعالى ومصلحته ولا يحتمل ان من ليس له تلك
الملكة لا يلزم ان يكون عاصيا بالفعل ثم ان الظلم المطلق اخص من المعصية لانه التعدي
عن العبر وقد يحاط ايضا بحوز ان براد بلعنه لا آية عهد السوء على ما هو راي
اكثر المفسرين (قوله لا تزل الامة) اى التكليف يسمى بها د بعبية عن الله تعالى
عناد موبلوههم ايهم احسن عملا (قوله عا غير الخثرة) ونسب ما ميين (وقد يحاط
ايضا بان معنى فعل الامامة شورى او يتشاوروا معوا واحدا منهم ولا يتجاوزهم

الأسماء والأسماء وح لا شئ صلا (قوله معرول الأسماء بالسنن) لا يقال بل يعرب
 لقوله تعالى لا يقال عهدى استطالعين من الليل معنى الوصول وهو آى انشد^٤ ورماني بعاء
 لأن يقول الوصول بمعنى المصطفى أمر آى لا يعارها وانها السامى هو الوصول بمعنى
 الحاصل بالمصطفى ومقبول بفعل حقيقه هو الأول على أن يصح لأفعال بالحسوث فتأمل
 قول ولان العصبه ليست بشرط ابتداء (ورد علمه انه اذا ريد ب العصبه ملكة الاجتناب فلا
 تعرب دأطان لا بشرط عدم المسق وان اريد عدم المسق فعدم شرطه ابتداء أم حيث
 قالوا بشرط بعد الذي لا مطلق العلق لا يصلح لأمر التمس ولا يوثق بتوأمه (قوله
 فلما انه لما فرغ من مقاصد آه) اعلم ان من حيث الأمانة وان كانت من العفة لكن
 من شاع بين الناس في باب الأمانة عفا ذات فاسقة وماتت فوق امر البدع
 وذا هو^٥ في نهجك بركة تكتد نفسي الى رخص كثير من قواعد الاسلام ونفس عفا بد
 المسلمين وانما في الخلفاء الراشدين لحقت بذلك المحدث والكلام وادرجت في
 تدرجه عودنا من صوب الأمانة المتكسر عن مطاع من امة تسمى (قوله ولا
 يعصيه) هو في كذا من والصغير لا محذور^٦ ومعنى النص^٧ لا يعصيه لانه
 (قول يعصيه) معصية يعصيه ان لم يجد منه^٨ هم عين العفة بالية^٩
 وحكمه قوله معصيه (قوله فلما انه آه) هذا اما يتم في خصوصيات الاشخاص ومات
 بطوار من المذكورة ولا وصل ككل مراد وشرب الخمر و بروج على السروج
 فلا ترتب النفس على او من بدل على انما صدر^{١٠} قوله وبنام الى درجه لاسية
 الأولى^{١١} تذكر في من حيث انموه لانه من مقاصد نص (قوله معصيه) معصيه عن
 (القول) ومعصاه انه و^{١٢} قوله لم يفتوا العبد من^{١٣} من كمن لا بد له (قوله
 لا يقال هذا يثبت من نص^{١٤} عام ان لمط اذا ظهر منه امراء^{١٥} ان لم يحتفل
 المسح^{١٦} والاف لم يحرم^{١٧} و^{١٨} فمسرود^{١٩} بين لاهل ذلك المهر^{٢٠} نص
 ولا يصح^{٢١} وانا حو^{٢٢} امراء^{٢٣} من^{٢٤} نص^{٢٥} نص^{٢٦} نص^{٢٧} نص^{٢٨} نص^{٢٩} نص^{٣٠} نص^{٣١} نص^{٣٢} نص^{٣٣} نص^{٣٤} نص^{٣٥} نص^{٣٦} نص^{٣٧} نص^{٣٨} نص^{٣٩} نص^{٤٠} نص^{٤١} نص^{٤٢} نص^{٤٣} نص^{٤٤} نص^{٤٥} نص^{٤٦} نص^{٤٧} نص^{٤٨} نص^{٤٩} نص^{٥٠} نص^{٥١} نص^{٥٢} نص^{٥٣} نص^{٥٤} نص^{٥٥} نص^{٥٦} نص^{٥٧} نص^{٥٨} نص^{٥٩} نص^{٦٠} نص^{٦١} نص^{٦٢} نص^{٦٣} نص^{٦٤} نص^{٦٥} نص^{٦٦} نص^{٦٧} نص^{٦٨} نص^{٦٩} نص^{٧٠} نص^{٧١} نص^{٧٢} نص^{٧٣} نص^{٧٤} نص^{٧٥} نص^{٧٦} نص^{٧٧} نص^{٧٨} نص^{٧٩} نص^{٨٠} نص^{٨١} نص^{٨٢} نص^{٨٣} نص^{٨٤} نص^{٨٥} نص^{٨٦} نص^{٨٧} نص^{٨٨} نص^{٨٩} نص^{٩٠} نص^{٩١} نص^{٩٢} نص^{٩٣} نص^{٩٤} نص^{٩٥} نص^{٩٦} نص^{٩٧} نص^{٩٨} نص^{٩٩} نص^{١٠٠} نص^{١٠١} نص^{١٠٢} نص^{١٠٣} نص^{١٠٤} نص^{١٠٥} نص^{١٠٦} نص^{١٠٧} نص^{١٠٨} نص^{١٠٩} نص^{١١٠} نص^{١١١} نص^{١١٢} نص^{١١٣} نص^{١١٤} نص^{١١٥} نص^{١١٦} نص^{١١٧} نص^{١١٨} نص^{١١٩} نص^{١٢٠} نص^{١٢١} نص^{١٢٢} نص^{١٢٣} نص^{١٢٤} نص^{١٢٥} نص^{١٢٦} نص^{١٢٧} نص^{١٢٨} نص^{١٢٩} نص^{١٣٠} نص^{١٣١} نص^{١٣٢} نص^{١٣٣} نص^{١٣٤} نص^{١٣٥} نص^{١٣٦} نص^{١٣٧} نص^{١٣٨} نص^{١٣٩} نص^{١٤٠} نص^{١٤١} نص^{١٤٢} نص^{١٤٣} نص^{١٤٤} نص^{١٤٥} نص^{١٤٦} نص^{١٤٧} نص^{١٤٨} نص^{١٤٩} نص^{١٥٠} نص^{١٥١} نص^{١٥٢} نص^{١٥٣} نص^{١٥٤} نص^{١٥٥} نص^{١٥٦} نص^{١٥٧} نص^{١٥٨} نص^{١٥٩} نص^{١٦٠} نص^{١٦١} نص^{١٦٢} نص^{١٦٣} نص^{١٦٤} نص^{١٦٥} نص^{١٦٦} نص^{١٦٧} نص^{١٦٨} نص^{١٦٩} نص^{١٧٠} نص^{١٧١} نص^{١٧٢} نص^{١٧٣} نص^{١٧٤} نص^{١٧٥} نص^{١٧٦} نص^{١٧٧} نص^{١٧٨} نص^{١٧٩} نص^{١٨٠} نص^{١٨١} نص^{١٨٢} نص^{١٨٣} نص^{١٨٤} نص^{١٨٥} نص^{١٨٦} نص^{١٨٧} نص^{١٨٨} نص^{١٨٩} نص^{١٩٠} نص^{١٩١} نص^{١٩٢} نص^{١٩٣} نص^{١٩٤} نص^{١٩٥} نص^{١٩٦} نص^{١٩٧} نص^{١٩٨} نص^{١٩٩} نص^{٢٠٠} نص^{٢٠١} نص^{٢٠٢} نص^{٢٠٣} نص^{٢٠٤} نص^{٢٠٥} نص^{٢٠٦} نص^{٢٠٧} نص^{٢٠٨} نص^{٢٠٩} نص^{٢١٠} نص^{٢١١} نص^{٢١٢} نص^{٢١٣} نص^{٢١٤} نص^{٢١٥} نص^{٢١٦} نص^{٢١٧} نص^{٢١٨} نص^{٢١٩} نص^{٢٢٠} نص^{٢٢١} نص^{٢٢٢} نص^{٢٢٣} نص^{٢٢٤} نص^{٢٢٥} نص^{٢٢٦} نص^{٢٢٧} نص^{٢٢٨} نص^{٢٢٩} نص^{٢٣٠} نص^{٢٣١} نص^{٢٣٢} نص^{٢٣٣} نص^{٢٣٤} نص^{٢٣٥} نص^{٢٣٦} نص^{٢٣٧} نص^{٢٣٨} نص^{٢٣٩} نص^{٢٤٠} نص^{٢٤١} نص^{٢٤٢} نص^{٢٤٣} نص^{٢٤٤} نص^{٢٤٥} نص^{٢٤٦} نص^{٢٤٧} نص^{٢٤٨} نص^{٢٤٩} نص^{٢٥٠} نص^{٢٥١} نص^{٢٥٢} نص^{٢٥٣} نص^{٢٥٤} نص^{٢٥٥} نص^{٢٥٦} نص^{٢٥٧} نص^{٢٥٨} نص^{٢٥٩} نص^{٢٦٠} نص^{٢٦١} نص^{٢٦٢} نص^{٢٦٣} نص^{٢٦٤} نص^{٢٦٥} نص^{٢٦٦} نص^{٢٦٧} نص^{٢٦٨} نص^{٢٦٩} نص^{٢٧٠} نص^{٢٧١} نص^{٢٧٢} نص^{٢٧٣} نص^{٢٧٤} نص^{٢٧٥} نص^{٢٧٦} نص^{٢٧٧} نص^{٢٧٨} نص^{٢٧٩} نص^{٢٨٠} نص^{٢٨١} نص^{٢٨٢} نص^{٢٨٣} نص^{٢٨٤} نص^{٢٨٥} نص^{٢٨٦} نص^{٢٨٧} نص^{٢٨٨} نص^{٢٨٩} نص^{٢٩٠} نص^{٢٩١} نص^{٢٩٢} نص^{٢٩٣} نص^{٢٩٤} نص^{٢٩٥} نص^{٢٩٦} نص^{٢٩٧} نص^{٢٩٨} نص^{٢٩٩} نص^{٣٠٠} نص^{٣٠١} نص^{٣٠٢} نص^{٣٠٣} نص^{٣٠٤} نص^{٣٠٥} نص^{٣٠٦} نص^{٣٠٧} نص^{٣٠٨} نص^{٣٠٩} نص^{٣١٠} نص^{٣١١} نص^{٣١٢} نص^{٣١٣} نص^{٣١٤} نص^{٣١٥} نص^{٣١٦} نص^{٣١٧} نص^{٣١٨} نص^{٣١٩} نص^{٣٢٠} نص^{٣٢١} نص^{٣٢٢} نص^{٣٢٣} نص^{٣٢٤} نص^{٣٢٥} نص^{٣٢٦} نص^{٣٢٧} نص^{٣٢٨} نص^{٣٢٩} نص^{٣٣٠} نص^{٣٣١} نص^{٣٣٢} نص^{٣٣٣} نص^{٣٣٤} نص^{٣٣٥} نص^{٣٣٦} نص^{٣٣٧} نص^{٣٣٨} نص^{٣٣٩} نص^{٣٤٠} نص^{٣٤١} نص^{٣٤٢} نص^{٣٤٣} نص^{٣٤٤} نص^{٣٤٥} نص^{٣٤٦} نص^{٣٤٧} نص^{٣٤٨} نص^{٣٤٩} نص^{٣٥٠} نص^{٣٥١} نص^{٣٥٢} نص^{٣٥٣} نص^{٣٥٤} نص^{٣٥٥} نص^{٣٥٦} نص^{٣٥٧} نص^{٣٥٨} نص^{٣٥٩} نص^{٣٦٠} نص^{٣٦١} نص^{٣٦٢} نص^{٣٦٣} نص^{٣٦٤} نص^{٣٦٥} نص^{٣٦٦} نص^{٣٦٧} نص^{٣٦٨} نص^{٣٦٩} نص^{٣٧٠} نص^{٣٧١} نص^{٣٧٢} نص^{٣٧٣} نص^{٣٧٤} نص^{٣٧٥} نص^{٣٧٦} نص^{٣٧٧} نص^{٣٧٨} نص^{٣٧٩} نص^{٣٨٠} نص^{٣٨١} نص^{٣٨٢} نص^{٣٨٣} نص^{٣٨٤} نص^{٣٨٥} نص^{٣٨٦} نص^{٣٨٧} نص^{٣٨٨} نص^{٣٨٩} نص^{٣٩٠} نص^{٣٩١} نص^{٣٩٢} نص^{٣٩٣} نص^{٣٩٤} نص^{٣٩٥} نص^{٣٩٦} نص^{٣٩٧} نص^{٣٩٨} نص^{٣٩٩} نص^{٤٠٠} نص^{٤٠١} نص^{٤٠٢} نص^{٤٠٣} نص^{٤٠٤} نص^{٤٠٥} نص^{٤٠٦} نص^{٤٠٧} نص^{٤٠٨} نص^{٤٠٩} نص^{٤١٠} نص^{٤١١} نص^{٤١٢} نص^{٤١٣} نص^{٤١٤} نص^{٤١٥} نص^{٤١٦} نص^{٤١٧} نص^{٤١٨} نص^{٤١٩} نص^{٤٢٠} نص^{٤٢١} نص^{٤٢٢} نص^{٤٢٣} نص^{٤٢٤} نص^{٤٢٥} نص^{٤٢٦} نص^{٤٢٧} نص^{٤٢٨} نص^{٤٢٩} نص^{٤٣٠} نص^{٤٣١} نص^{٤٣٢} نص^{٤٣٣} نص^{٤٣٤} نص^{٤٣٥} نص^{٤٣٦} نص^{٤٣٧} نص^{٤٣٨} نص^{٤٣٩} نص^{٤٤٠} نص^{٤٤١} نص^{٤٤٢} نص^{٤٤٣} نص^{٤٤٤} نص^{٤٤٥} نص^{٤٤٦} نص^{٤٤٧} نص^{٤٤٨} نص^{٤٤٩} نص^{٤٥٠} نص^{٤٥١} نص^{٤٥٢} نص^{٤٥٣} نص^{٤٥٤} نص^{٤٥٥} نص^{٤٥٦} نص^{٤٥٧} نص^{٤٥٨} نص^{٤٥٩} نص^{٤٦٠} نص^{٤٦١} نص^{٤٦٢} نص^{٤٦٣} نص^{٤٦٤} نص^{٤٦٥} نص^{٤٦٦} نص^{٤٦٧} نص^{٤٦٨} نص^{٤٦٩} نص^{٤٧٠} نص^{٤٧١} نص^{٤٧٢} نص^{٤٧٣} نص^{٤٧٤} نص^{٤٧٥} نص^{٤٧٦} نص^{٤٧٧} نص^{٤٧٨} نص^{٤٧٩} نص^{٤٨٠} نص^{٤٨١} نص^{٤٨٢} نص^{٤٨٣} نص^{٤٨٤} نص^{٤٨٥} نص^{٤٨٦} نص^{٤٨٧} نص^{٤٨٨} نص^{٤٨٩} نص^{٤٩٠} نص^{٤٩١} نص^{٤٩٢} نص^{٤٩٣} نص^{٤٩٤} نص^{٤٩٥} نص^{٤٩٦} نص^{٤٩٧} نص^{٤٩٨} نص^{٤٩٩} نص^{٥٠٠} نص^{٥٠١} نص^{٥٠٢} نص^{٥٠٣} نص^{٥٠٤} نص^{٥٠٥} نص^{٥٠٦} نص^{٥٠٧} نص^{٥٠٨} نص^{٥٠٩} نص^{٥١٠} نص^{٥١١} نص^{٥١٢} نص^{٥١٣} نص^{٥١٤} نص^{٥١٥} نص^{٥١٦} نص^{٥١٧} نص^{٥١٨} نص^{٥١٩} نص^{٥٢٠} نص^{٥٢١} نص^{٥٢٢} نص^{٥٢٣} نص^{٥٢٤} نص^{٥٢٥} نص^{٥٢٦} نص^{٥٢٧} نص^{٥٢٨} نص^{٥٢٩} نص^{٥٣٠} نص^{٥٣١} نص^{٥٣٢} نص^{٥٣٣} نص^{٥٣٤} نص^{٥٣٥} نص^{٥٣٦} نص^{٥٣٧} نص^{٥٣٨} نص^{٥٣٩} نص^{٥٤٠} نص^{٥٤١} نص^{٥٤٢} نص^{٥٤٣} نص^{٥٤٤} نص^{٥٤٥} نص^{٥٤٦} نص^{٥٤٧} نص^{٥٤٨} نص^{٥٤٩} نص^{٥٥٠} نص^{٥٥١} نص^{٥٥٢} نص^{٥٥٣} نص^{٥٥٤} نص^{٥٥٥} نص^{٥٥٦} نص^{٥٥٧} نص^{٥٥٨} نص^{٥٥٩} نص^{٥٦٠} نص^{٥٦١} نص^{٥٦٢} نص^{٥٦٣} نص^{٥٦٤} نص^{٥٦٥} نص^{٥٦٦} نص^{٥٦٧} نص^{٥٦٨} نص^{٥٦٩} نص^{٥٧٠} نص^{٥٧١} نص^{٥٧٢} نص^{٥٧٣} نص^{٥٧٤} نص^{٥٧٥} نص^{٥٧٦} نص^{٥٧٧} نص^{٥٧٨} نص^{٥٧٩} نص^{٥٨٠} نص^{٥٨١} نص^{٥٨٢} نص^{٥٨٣} نص^{٥٨٤} نص^{٥٨٥} نص^{٥٨٦} نص^{٥٨٧} نص^{٥٨٨} نص^{٥٨٩} نص^{٥٩٠} نص^{٥٩١} نص^{٥٩٢} نص^{٥٩٣} نص^{٥٩٤} نص^{٥٩٥} نص^{٥٩٦} نص^{٥٩٧} نص^{٥٩٨} نص^{٥٩٩} نص^{٦٠٠} نص^{٦٠١} نص^{٦٠٢} نص^{٦٠٣} نص^{٦٠٤} نص^{٦٠٥} نص^{٦٠٦} نص^{٦٠٧} نص^{٦٠٨} نص^{٦٠٩} نص^{٦١٠} نص^{٦١١} نص^{٦١٢} نص^{٦١٣} نص^{٦١٤} نص^{٦١٥} نص^{٦١٦} نص^{٦١٧} نص^{٦١٨} نص^{٦١٩} نص^{٦٢٠} نص^{٦٢١} نص^{٦٢٢} نص^{٦٢٣} نص^{٦٢٤} نص^{٦٢٥} نص^{٦٢٦} نص^{٦٢٧} نص^{٦٢٨} نص^{٦٢٩} نص^{٦٣٠} نص^{٦٣١} نص^{٦٣٢} نص^{٦٣٣} نص^{٦٣٤} نص^{٦٣٥} نص^{٦٣٦} نص^{٦٣٧} نص^{٦٣٨} نص^{٦٣٩} نص^{٦٤٠} نص^{٦٤١} نص^{٦٤٢} نص^{٦٤٣} نص^{٦٤٤} نص^{٦٤٥} نص^{٦٤٦} نص^{٦٤٧} نص^{٦٤٨} نص^{٦٤٩} نص^{٦٥٠} نص^{٦٥١} نص^{٦٥٢} نص^{٦٥٣} نص^{٦٥٤} نص^{٦٥٥} نص^{٦٥٦} نص^{٦٥٧} نص^{٦٥٨} نص^{٦٥٩} نص^{٦٦٠} نص^{٦٦١} نص^{٦٦٢} نص^{٦٦٣} نص^{٦٦٤} نص^{٦٦٥} نص^{٦٦٦} نص^{٦٦٧} نص^{٦٦٨} نص^{٦٦٩} نص^{٦٧٠} نص^{٦٧١} نص^{٦٧٢} نص^{٦٧٣} نص^{٦٧٤} نص^{٦٧٥} نص^{٦٧٦} نص^{٦٧٧} نص^{٦٧٨} نص^{٦٧٩} نص^{٦٨٠} نص^{٦٨١} نص^{٦٨٢} نص^{٦٨٣} نص^{٦٨٤} نص^{٦٨٥} نص^{٦٨٦} نص^{٦٨٧} نص^{٦٨٨} نص^{٦٨٩} نص^{٦٩٠} نص^{٦٩١} نص^{٦٩٢} نص^{٦٩٣} نص^{٦٩٤} نص^{٦٩٥} نص^{٦٩٦} نص^{٦٩٧} نص^{٦٩٨} نص^{٦٩٩} نص^{٧٠٠} نص^{٧٠١} نص^{٧٠٢} نص^{٧٠٣} نص^{٧٠٤} نص^{٧٠٥} نص^{٧٠٦} نص^{٧٠٧} نص^{٧٠٨} نص^{٧٠٩} نص^{٧١٠} نص^{٧١١} نص^{٧١٢} نص^{٧١٣} نص^{٧١٤} نص^{٧١٥} نص^{٧١٦} نص^{٧١٧} نص^{٧١٨} نص^{٧١٩} نص^{٧٢٠} نص^{٧٢١} نص^{٧٢٢} نص^{٧٢٣} نص^{٧٢٤} نص^{٧٢٥} نص^{٧٢٦} نص^{٧٢٧} نص^{٧٢٨} نص^{٧٢٩} نص^{٧٣٠} نص^{٧٣١} نص^{٧٣٢} نص^{٧٣٣} نص^{٧٣٤} نص^{٧٣٥} نص^{٧٣٦} نص^{٧٣٧} نص^{٧٣٨} نص^{٧٣٩} نص^{٧٤٠} نص^{٧٤١} نص^{٧٤٢} نص^{٧٤٣} نص^{٧٤٤} نص^{٧٤٥} نص^{٧٤٦} نص^{٧٤٧} نص^{٧٤٨} نص^{٧٤٩} نص^{٧٥٠} نص^{٧٥١} نص^{٧٥٢} نص^{٧٥٣} نص^{٧٥٤} نص^{٧٥٥} نص^{٧٥٦} نص^{٧٥٧} نص^{٧٥٨} نص^{٧٥٩} نص^{٧٦٠} نص^{٧٦١} نص^{٧٦٢} نص^{٧٦٣} نص^{٧٦٤} نص^{٧٦٥} نص^{٧٦٦} نص^{٧٦٧} نص^{٧٦٨} نص^{٧٦٩} نص^{٧٧٠} نص^{٧٧١} نص^{٧٧٢} نص^{٧٧٣} نص^{٧٧٤} نص^{٧٧٥} نص^{٧٧٦} نص^{٧٧٧} نص^{٧٧٨} نص^{٧٧٩} نص^{٧٨٠} نص^{٧٨١} نص^{٧٨٢} نص^{٧٨٣} نص^{٧٨٤} نص^{٧٨٥} نص^{٧٨٦} نص^{٧٨٧} نص^{٧٨٨} نص^{٧٨٩} نص^{٧٩٠} نص^{٧٩١} نص^{٧٩٢} نص^{٧٩٣} نص^{٧٩٤} نص^{٧٩٥} نص^{٧٩٦} نص^{٧٩٧} نص^{٧٩٨} نص^{٧٩٩} نص^{٨٠٠} نص^{٨٠١} نص^{٨٠٢} نص^{٨٠٣} نص^{٨٠٤} نص^{٨٠٥} نص^{٨٠٦} نص^{٨٠٧} نص^{٨٠٨} نص^{٨٠٩} نص^{٨١٠} نص^{٨١١} نص^{٨١٢} نص^{٨١٣} نص^{٨١٤} نص^{٨١٥} نص^{٨١٦} نص^{٨١٧} نص^{٨١٨} نص^{٨١٩} نص^{٨٢٠} نص^{٨٢١} نص^{٨٢٢} نص^{٨٢٣} نص^{٨٢٤} نص^{٨٢٥} نص^{٨٢٦} نص^{٨٢٧} نص^{٨٢٨} نص^{٨٢٩} نص^{٨٣٠} نص^{٨٣١} نص^{٨٣٢} نص^{٨٣٣} نص^{٨٣٤} نص^{٨٣٥} نص^{٨٣٦} نص^{٨٣٧} نص^{٨٣٨} نص^{٨٣٩} نص^{٨٤٠} نص^{٨٤١} نص^{٨٤٢} نص^{٨٤٣} نص^{٨٤٤} نص^{٨٤٥} نص^{٨٤٦} نص^{٨٤٧} نص^{٨٤٨} نص^{٨٤٩} نص^{٨٥٠} نص^{٨٥١} نص^{٨٥٢} نص^{٨٥٣} نص^{٨٥٤} نص^{٨٥٥} نص^{٨٥٦} نص^{٨٥٧} نص^{٨٥٨} نص^{٨٥٩} نص^{٨٦٠} نص^{٨٦١} نص^{٨٦٢} نص^{٨٦٣} نص^{٨٦٤} نص^{٨٦٥} نص^{٨٦٦} نص^{٨٦٧} نص^{٨٦٨} نص^{٨٦٩} نص^{٨٧٠} نص^{٨٧١} نص^{٨٧٢} نص^{٨٧٣} نص^{٨٧٤} نص^{٨٧٥} نص^{٨٧٦} نص^{٨٧٧} نص^{٨٧٨} نص^{٨٧٩} نص^{٨٨٠} نص^{٨٨١} نص^{٨٨٢} نص^{٨٨٣} نص^{٨٨٤} نص^{٨٨٥} نص^{٨٨٦} نص^{٨٨٧} نص^{٨٨٨} نص^{٨٨٩} نص^{٨٩٠} نص^{٨٩١} نص^{٨٩٢} نص^{٨٩٣} نص^{٨٩٤} نص^{٨٩٥} نص^{٨٩٦} نص^{٨٩٧} نص^{٨٩٨} نص^{٨٩٩} نص^{٩٠٠} نص^{٩٠١} نص^{٩٠٢} نص^{٩٠٣} نص^{٩٠٤} نص^{٩٠٥} نص^{٩٠٦} نص^{٩٠٧} نص^{٩٠٨} نص^{٩٠٩} نص^{٩١٠} نص^{٩١١} نص^{٩١٢} نص^{٩١٣} نص^{٩١٤} نص^{٩١٥} نص^{٩١٦} نص^{٩١٧} نص^{٩١٨} نص^{٩١٩} نص^{٩٢٠} نص^{٩٢١} نص^{٩٢}

متفق عليه واما كفر منكرو قديمه (قوله موافقة للحكمة) اي في حد ذاتها مع قطع
النظر عن حال الاشخاص والازمان لعدم اختلافها باختلاف تلك الحالة وامام حرمه
الخمر فالحكمة فيها ليست ذاتية فتبنى خلافه بمقتضى ان يكون ارادة تبديل حال
الاشخاص والازمان (قوله فلان قيل الجزم بان العاصي يكون في النار باس) اي
على تقدير كون الجازم عاصيا وقس عليه قوله بالامن (قوله ومن قواعد اهل السنة)
ايعنى هذه القاعدة انه لا يكفر في المسائل الاجتهادية اذ لا نزاع في تقدير من انكر
ضروريات الدين ثم ان هذه القاعدة للشيخ الاشعري وبعض متابعيه لا للبعض
الاخر فلم يوافقهم وهم الذين كفروا المعتزلة والشيعة في بعض المسائل فلا
احتياج الى الجمع لعدم اتحاد القائل (قوله ومطلعة علم الغيب) اي اطلاعه فلا يحتاج
ان يكون بالقاء الجن (قوله قل انك من المنظرين وهذا اجابة وفيه بحث بجواز
ان يكون اخيرا عن كونه من المنظرين في فضائله تعالى السابق دعاء اولم يدع
وقيل يستجلب دعاء الكافر في امور الدنيا ولا يستجلب في امور الآخرة وبه يحصل
التوفيق بين الآية والحديث (قوله اسيد الغفاري) اسيد بفتح الهمزة وكسر
الساكن المهملة والغفاري بكسر الغين المعجمة (قوله غسق بالمشرق) غسق
المكان ذهابه وغور الى قعر الارض (قوله والسير للحكومة والفتيا) هي بضم الفاء
اسم كالمقوى وبمعناه روى ان غنم قوم افسدت ليل ازري جماعة فحكم داود عليه السلام
بالغنم لصاحب الحرث فقال ساميان عليه السلام وهو ابن احدى عشرين سنة غير هذا رفيق
بالغربيين وهو ان يدفع الحرث الى ارباب الشاة بقومون عليه حتى يعود الى هيشته
الاولى ويدفع الشاة الى اهل الحرث ينشتمون بهائم يردون فقال داود عليه السلام القضاء
ما قضيت وحكم بذلك واعترض على هذا الدليل بانه بمقتضى ان يكون التخصيص لكون
ما فهمه ساميان عليه السلام اهل كما يشعر به قوله غير هذا رفيق (قوله وقناه هو
على ان الحق) آه اعترض عليه بان الاجماع في الحكم التغير الاجتهادي والبحث في
الاجتهادات فلا تقر بعب على ان القياس عند المحقق مثبت لا مظهر (قوله لا مفرقة
في العمومات آه) اعترض عليه بانه ان اريد الفرق بالنسبة الى الحكم التغير
الاجتهادي فلا تقر بعب وان اريد بالنسبة الى الحكم المطلق فتغير مسلم بل هو اول المسئلة
(قوله فلو جرد الاول ان الله تعالى امر باللائكة) آه الوجهان الاولان يقتضيان تفصيل رسل
البشر اذ لا قائل بالفصل بين آدم عليه السلام وغيره لا تفصيل العامة (قوله وقد خص
من ذلك بالاجماع آه) فاما ان يخص من آل ابراهيم وآل عمران وغير الانبياء عليهم
السلام فيقتضي تفصيل الرسل فقط واما ان يخص من العالمين رسل اللائكة فيقتضي
تفصيل الرسل والعامة على عامة اللائكة لكن الثاني اولي اذ من قواعدهم ان حمل

اللفظ الأخير على العجائز أولى من حمل الأول كبلال يكون كمنزح الحق قبل الوصول إلى
شط النهر (قوله أشق وأدمل في الأغماس فيكون أفضل) وقد قال النبي عليه
السلام أفضل الأعمال أهمها أن قلت للبلائكة في مقابلة عمل البشر صفات فاضلة
بضمحل فضل العمل في جنبها قلت أن هذا الادعاء مما لا يقبل في حق الأنبياء عليهم
السلام وبه يظهر أن هذا الوجه أيضا ينبغي تفضيلهم فقط وإن الفضل بيد الله
يومئذ من يشاء والله ذو الفضل العظيم تمت

﴿ متن عقائد لعمر النضلى ﴾ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

قال أهل الحق حقائق الأشياء ثابتة والعلم بهاء متحقق خلافا للسوفسطائية وأسباب
العلم للخلق ثلاثة الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل فالحواس خمس السمع
والبصر والشم والذوق واللمس وبمثل حاسة منها توقف على ما وقعت هي له
والخبر الصادق على نوعين أحدهما الخبر المتواتر وهو الخبر الثابت على السنة
قوم لا يتصور تواطئهم على الكذب وهو موجب للعلم الضروري كالعلم بالهولوك
الحالية في الأزمنة الماضية والبلدان النائية النوع الثالث خبر الرسول المرسل
بالمعجزة رسلته وهو موجب العلم الاستدلالي والعلم الثابت به يفهم العلم
الثابت بالضرورة في التيقن والثبات وأما العقل فهو سبب للعلم أيضا ومأثمت منه
بالبداهة فهو ضروري كعلمه بأن كل شيء أعظم من جزئيه ومأثمت بالاستدلال فهو
اكتسابي والآلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق والعالم بجميع
أجزائه يحدث أذهوا عيانا وأعراضا فالإيمان ما يكون له قبل ما يتقنه وأما مركب وهو
الجسم أو غير مركب كالجوهر وهو الميز* الذي لا يتجزى والعرض ما لا يتوهم
بثباته يحدث في الأجسام والمواهر كالألوان والأكوان والطعوم والروائح والمحدث
للعالم هو الله تعالى الواحد القديم القادر الحكيم البصير الشافي المريد ليس
بعرض ولا جسم ولا جوهر ولا مصور ولا محدود ولا متعوض ولا متجز ولا مركب
منه ولا متناه ولا يورث بالهائيقولا بالكيفية ولا يتمكن في مكان ولا يجري عليه زمان
ولا يشبهه شيء ولا يخرج من علمه وقدرته شيء* وله صفات أزلية قائمة بذاته وهي
العلم والقدر والحيوة والقوة والسمع والبصر والارادة والمشيئة والفعل والتخليق
والترزيب والكلام فهو متكلم بكلام هو صفة له أزلية ليس من جنس المروى
والأصوات وهو صفة متافية للسكوت والاقعة والله تعالى متكلم بها أمرته مخبر القرآن
كلام الله تعالى غير مخلوق وهو مكتوب في مصاحفنا محفوظ في قلوبنا مقرر وبالسنة
مسموع باذاننا غير حال فيها والتكوين صفة الله تعالى أزلية وهو تكوينه للعالم
واكل جز* من أجزائه لوقت وجوده وهو غير الكون عندنا والارادة صفة الله تعالى
أزلية وروية الله تعالى جائرة في العقل واجبة بالنقل ورد إلى ليل السمع بأجواب
روحية الله تعالى في دار الآخرة غيرى لائق مكان ولا على جهة ومقابلة وانصال شعاع

وثبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى والله تعالى خالق لأفعال العباد من الكفر
والإيمان والطاعة والعصيان وهي برادته ومشيته وحكمه وقضيته وتقديره والعباد
أفعال اختيارية يثابون بها ويعاقبون عليها والحسن منها برضا الله تعالى والاستطاعة
مع الفعل وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل ويقع الاسم على سلامة الأسباب
والآلات والموارح وصحة التخليق تعتمد على هذه الاستطاعة ولا يكل العبد بما ليس
في وسعه وما يوجد من الألم في المضروب عقيب الضرب والا تكسار في
الزجاج عقيب كسره إنسان وما شبهه كل ذلك مخلوق الله تعالى لا صنع للعبد في تخليفه
والقتول ميت باطله والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى
والأجل واحد والمهرام رزق وكل يستوفي رزق نفسه حلالا كمن أو حراما ولا
يتصور أن لا يأكل إنسان رزق غيره والله تعالى بطل من يشاء ويهدي من يشاء
وما هو إلا صاع للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى وعذاب القبر للكافرين وبعض
عصاة المؤمنين وتنعيم أهل الطاعة في القبر وسوء المنكر وتكثير ثابت بالذات لا مثل
السهمية والبعث حق والوزن حق والكتاب حق والصودال حق والموض حق والصراط
حق والجنة حق والنار حق وهما مخلوقتان الآن موجودتان باقيتان لا يتغيران ولا يفتن
أهلها والكبيرة لا تخرج العبد البر من الإيمان ولا تنفطه في الكفر والله تعالى لا
يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر ويجوز العقاب
على الصغيرة والعفو عن الكبيرة إذا لم يكن عن الاستعجال والاستعجال كفر والشفاعة
ثابتة للرسول والأخبار في حق أهل الكبائر وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في
النار والإيمان هو التصديق بما جاء به من عند الله والافترار به فاما الأعمال
تقرأيد في نفسها والإيمان لا يزيد ولا ينقص والإيمان والأسلام
واحد وإذا وجد من العبد التصديق والافترار مع له أن يقول أنا
مؤمن حقا ولا ينفي أن يقول أنا مؤمن أنشاء الله والسعيد قد بشرى والشفق قد يسعد
والنغير قد يكون على السعادة والشفوة دون الأسعد والاشفاق عموما من صفات الله
تعالى ولا على صفاته وفي رسال الرسل حكيم وقد ارسل الله تعالى رسلا من البشر إلى البشر
بشورين ومنكرين ومبينين للناس ما يستلهمون اليهم من أمور الدين والدنيا وأيدهم
بالمعجزات النافضات للعادات وأول الأنبياء عليهم السلام آدم وآخرهم محمد عليهما
السلام وقد روي بيان عدهم في بعض الأحاديث والأولى أن لا يقتصر على عدهم في التسمية
وقد قال الله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولا يؤمن في ذكر
العبدان بمنقل فيهم من ليس منهم أو يخرج منهم من هو فيهم وكلهم كانوا محبرين مبلقين
عن الله تعالى صادقين ناصحين وأفضل الأنبياء محمد عليه السلام والملائكة عباد الله
العاملون بأمره ولا يؤسفون بكورة ولا أنوثة والله تعالى كتب أنزلها على أنبياءه ومبين

ففيها امره وفيه ووعدته ووعدته والبعراج لرسول الله عليه السلام في البيضة بشخصه
الى السماء ثم الى ماشاء الله تعالى من العلى من وكرامات الاولياء من فيظهر الترامعة على
طريق تقص العانة للولى من تلح المسافة البعيدة في المدة القليلة وتظهر الحامم
والشراب واللباس عند الحاجة والمشى على الماء في البواغ وكلام الجماد والجماء وغير
ذلك من الاشياء ويكون ذلك معجزه للرسول الذى ظهرت منه الكرامات الواحدة من امته
لانه يظهر بها انه ولى ولن يكون وليا الا ان يكون محققا في ذاته وديانته لا قرار به رسالة
رسوله وافضل البشر بعد نبينا ابو بكر الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذي
النورين ثم على رضى الله تعالى عنهم وخلافهم على هذا الترتيب ايضا والخلافة ثلثون
سنة ثم بعد ذلك وامارة المسلمون لا ينافيهم من امام يقوم بتنفيذ امكانهم واقامة
حقوقهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم واغنى قوائمهم وقهر المنكابين والمذنبين وقطاع
الطريق واقامة الجمع والاعمال وقطع المنزعات الواقعة بين العباد وقبول الشهادات
القائمة على الحقوق وتزويج الصغار الذين لا اولياء لهم قسبة القنايم وينبغي ان يكون
الامام ظاهرا لا مختفيا ولا منتظرا او يكون من قر يش ولا يجوز من غيرهم ولا يختص
بشئ هاشم واولاد على رضى الله عنه ولا يشترط في الامام ان يكون معصوما ولا ان يكون
افضل من اهل زمانه ويشترط ان يكون من اهل الولاية لطائفها باقارا على تنفيذ
الاحكام وحفظ حدود الاسلام وانصاف المظلوم من الظالم ولا يعزل الامام بالفسق والجور
ويجوز الصلوة خلف كل بر وفاجر ويصلى على كل بر وفاجر وتكفى عن ذكر الصحابة
الاخير ونشهد بالجنة العشرة المبشرة الذين بشرهم بالجنة النبى عليه السلام ونرى المصح
على الحنين في السور والحضر ولا تجرم فيبذل الثمر ولا يضل الولي درجة الانبياء
ولا يصل العبد الى حيث يسقط عنه الامر والنهي والنصوص يعمل على ظواهرها والعبد
عنها الى معاني يدعيها اهل الباطن الخلد وكفر ورد النصوص كفر واستحلال المعصية
كفر والاحتراز على الشريعة كفر والباس من الله كفر والامن من الله كفر ونصديق
الكهن بما يخبر عن الغيب كفر والعهد يوم ليس بشئ وفي دعاء الاحياء للاموات وصدة لهم
عنهم نعم لهم والله تعالى يجيب الدعوات ويقتضى الحاجات وما يقربه النبي من اشراط
الساعة من خروج النسيم ودابة الارض ويأجوج وماجوج ونزول عيسى عليه السلام
وطلوع الشمس من مغربها فهو حق والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ورسول
البشر افضل من رسل الملائكة ورسول الملائكة افضل من عامة البشر وعامة

البشر افضل من عامة الملائكة

﴿ تمت • تمام ﴾